www.kassioun.org

1235

الاثنين 21 تموز 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

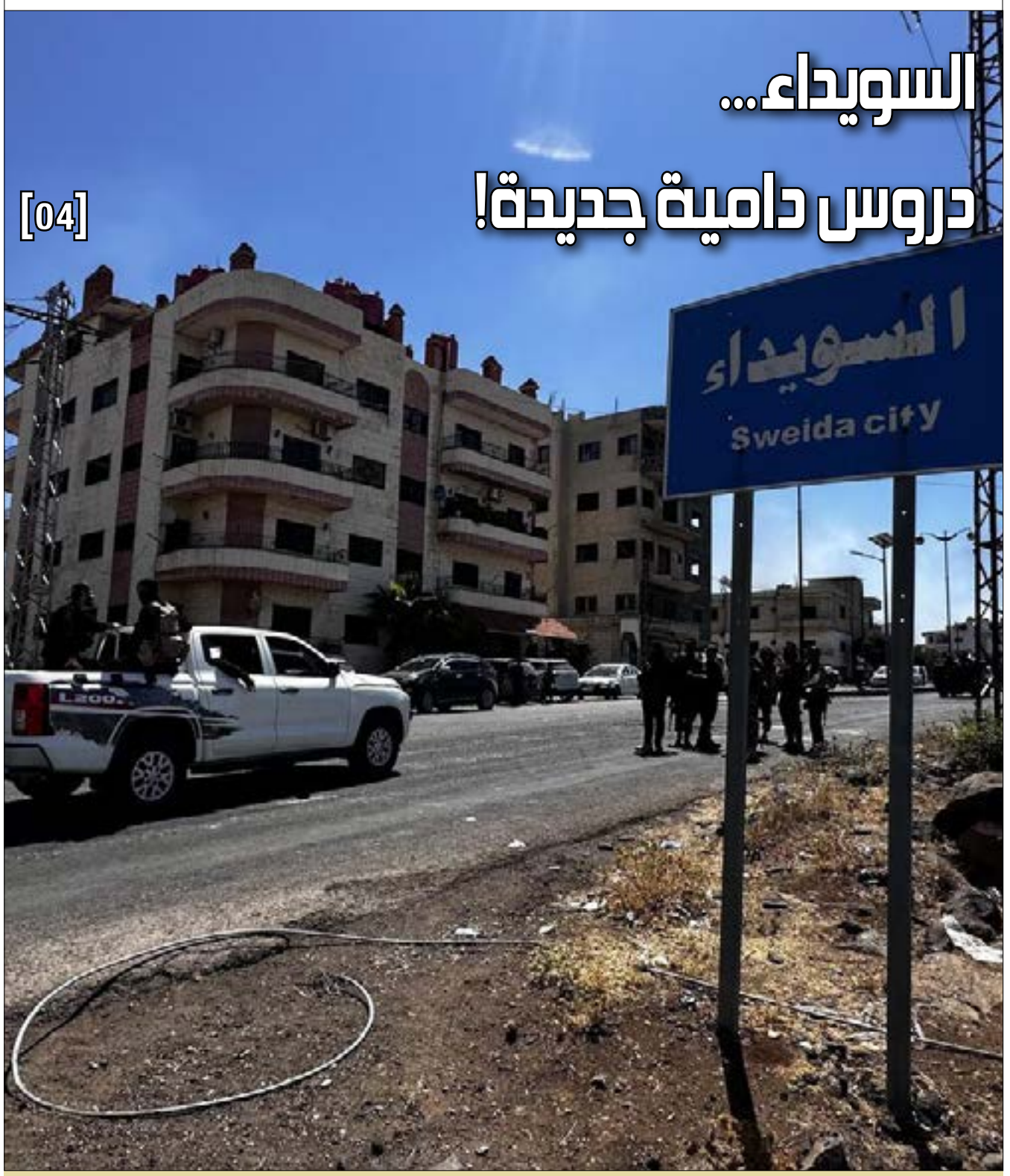

السويداء... دروس دامية جديدة!

[04]

الافتتاحية

ماذا بعد أحداث السويداء؟

هدأت النار المشتعلة في محافظة السويداء السورية، بعد أن أحرقت بلظاها قلوب السوريين كلهم، مخلفةً وراءها مزيداً من الدماء والآلام والمآسي الرهيبة... وهذه النار، ورغم أنها هدأت، لكنها لم تنطفئ بشكل كامل بعد؛ شأنها في ذلك شأن النيران الكامنة تحت الرماد في أرجاء البلاد جميعها، والناتجة عن تراكم عقود من المشكلات والأزمات، وخاصة خلال السنوات الـ14 الماضية، والتي لم تتم معالجة أي منها بشكل حكيم وجاد وحقيقي ومسؤول، حتى اللحظة. بين أهم الدروس التي يعلمنا إياها الدم السوري المراق مجدداً، ما يلي:

أولاً: حالة تقسيم الأمر الواقع التي كانت سائدة خلال سنوات متتالية قبل سقوط الأسد، ما تزال مستمرة حتى اللحظة بالمعنى العملي، ولا يمكن معالجتها بحال من الأحوال بعقلية الحلول الأمنية، وعبر الفرض والقوة، أو عبر الاستقواء بالخارج. والحل الوحيد لها هو الحل السياسي الشامل على أساس التوافق الحقيقي بين السوريين، كل السوريين.

ثانياً: أيُّ استقواء على السوريين، سواء كان استقواءً بالخارج، أو استقواءً بقسم من السوريين على قسم آخر، هو إضعاف للأطراف السورية جميعها بلا استثناء، وتقوية للخارج على حساب الداخل، وتعزيز للفرقة الداخلية، وإضعاف لوحدة المجتمع ووحدة البلاد، وتهديد لسلمها الأهلي ولوحدتها ولوجودها.

ثالثاً: الاتكاء على الأمريكي والثقة به، لها النتيجة ذاتها للاتكاء على «الإسرائيلي»؛ فالمسمَّيان هما في نهاية المطاف، مسمَّيان لطرف واحد بما يخص منطقتنا، ولهما مشروع واحد هو إضعاف سورية ودفع أهلها للاقتتال فيما بينهم وصولاً لتقسيمها وإنهائها كوحدة جغرافية سياسية، كجزء من مشروع تفجير المنطقة بأسرها، بما فيها مصر والسعودية وتركيا وإيران، أملاً في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية المتداعية.

رابعاً: ارتفاع مستوى الشحن الطائفي والعشائري والقومي هو نتيجة مباشرة وطبيعية لمحاولات تقييد الحياة السياسية وتغييبها عبر الاستئثار وتغييب مبدأ الديمقراطية وتغييب مبدأ حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب؛ فالناس في الملمات والظروف الصعبة تلجأ للتجمع للدفاع عن مصالحها ووجودها، وحين لا تجد حياة سياسية وطنية تجمعها، فإنها تلجأ إلى البنى ما قبل الوطنية؛ وهو ما يمكن أن يدخل البلاد في حلقة مدمرة من العنف والثأر والانقسام والتخريب يخرج الجميع منها خاسراً.

خامساً: نتيجة المعركة التي استمرت ما يقرب من أسبوع، هي أننا كلنا كسوريين خسرنا، وأصبحنا أضعف؛ كلنا على الإطلاق، سلطة وقوى مختلفة ومجتمعاً، وازداد بالمقابل وزن الخارج وتأثيره على حساب سيادتنا واستقلالنا، ومن يظن غير ذلك فهو واهمٌ وهماً مضراً قاتلاً.

ما العمل؟

حل المشكلات المتراكمة عبر عقود، والمتراكمة بشكل متسارع خلال الأشهر والسنوات القليلة الماضية، يتطلب الانطلاق من فكرة بسيطة وواضحة ولا يجادل فيها أي عقل وطني سليم، وهي التوافق بين السوريين عبر حوار حقيقي لا شكلي وصولاً لمشاركة حقيقية يقرر الشعب السوري من خلالها مصيره بنفسه.

الطريق الواضح لتحقيق ذلك، ولإبعاد شبح الاقتتال والتقسيم، هو عقد مؤتمر وطني عام على جناح السرعة، يكون بمثابة مؤتمر إنقاذ وجمعية تأسيسية في الوقت نفسه، تشترك فيه القوى السياسية والمجتمعية المختلفة والسلطة، وتضع كل الأمور على طاولة النقاش العلني أمام كل السوريين، وصولاً إلى توافقات تنتج حكومة وحدة وطنية شاملة، ودستوراً دائماً، وتجهز الأرضية لانتخابات شاملة على كل المستويات تكون أداة السوريين في توحيد بلدهم وفي تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهي الخطوات نفسها التي تشكل جوهر القرار 2254 الذي ما يزال صالحاً وما يزال أداة بيد السوريين يمكنهم استخدامها بما يصب في صالحهم وصالح بلادهم.

ملف «سورية 2025»

تأخير المحاسبة أسهم في مأساة السويداء

07

شؤون محلية

الإصلاح الضريبي في سورية.. هل يقود إلى تخفيض الإنفاق العام؟

08

شؤون اقتصادية

مشاركة السوريين في القرار شرط أساسي لمحاربة الفقر في سورية

12

شؤون عربية ودولية

أمام نتنياهو شهران ونصف فقط!

19

عندما يحتاج الوطن... عمّال

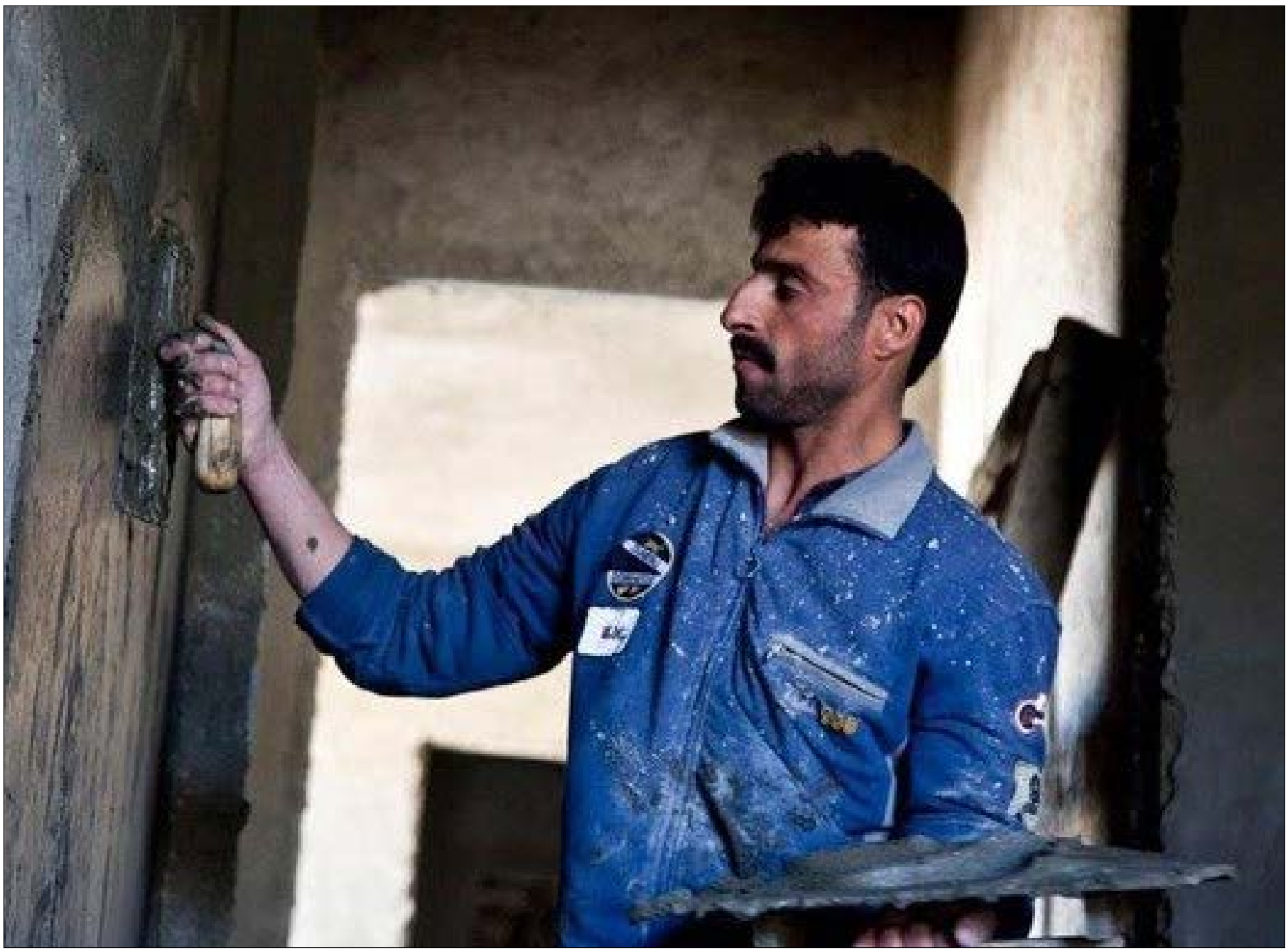

تصدّرت الأحداث الجارية التي يشهدها جنوب البلاد المشهد السوري العام، وقد فعلت فعلها بالسوريين المثقلين أصلاً بالجروح والهموم واليأس والخوف. خاصةً مع نجاح التيار «الفيسبوكي» المعادي في الفوز من جديد بمعركة «السوشيال ميديا»، رغم حجم الممانعة التي فعلت ما تقدر على فعله بحجم إمكانياتها وقدراتها. فالهدف النهائي عند أعداء السوريين في الخارج والداخل هو الإجهاز على أي سلم أهلي وضرب النسيج الوطني، وصولاً إلى التدخل الخارجي المباشر والشامل، وفرض مشروع التقسيم الذي لا يصب في مصلحة أحد من السوريين غير أمراء الحرب والناهبين القدماء منهم والجدد.

■ هاشم اليعقوبي

من هنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة. فالطبقة العاملة كانت وما زالت خير مرآة للوحدة الوطنية الجامعة، وخير معبّر وحامٍ لها. ولطالما لعبت هذا الدور بمشاركة الحركة النقابية والأحزاب والقوى السياسية العابرة للقوميات والأعراق والأديان والمذاهب. وتاريخ سورية الحديث خير شاهد على ذلك، فالمواقف الوطنية ومحطات النضال الوطني الطويل للحركة النقابية والأحزاب الوطنية هي من أوصلتنا إلى الاستقلال وبناء الدولة والهوية الوطنية والحفاظ على وحدة التراب والشعب والمصير. وهي اليوم ليست عاجزة — إذا ما توفرت الإرادة — عن لعب الدور ذاته وبالقيم الوطنية السورية العليا ذاتها من حكمة وتضحية وفداء.

في مثل هذه الأزمات والانتكاسات، ترتفع الحاجة إلى الطبقة العاملة ومَن وراءها من نقابات وأحزاب وقوى، ليس لأنها الطبقة الأكبر في البلاد وحسب، وليس لأنها بانتمائها الطبقي تسمو على كل انتماء آخر، وليس لأنها بفطرتها وطنية الهوى والمعتقد فقط، بل لأنها بحق صاحبة تجربة ملموسة وعَت من خلالها مصالحها المباشرة، ووعت مفهوم الضرورات المتلازمة للجوانب الوطنية والديمقراطية والاقتصادية. ربما لن تجد من يصيغ لك بشكل إنشائي أو بحثي هذا الكلام، لكنك ستجده في كل معمل ومصنع وورشة ومطعم ومشفى ومدرسة. ستجده في كل تجمع عمالي في القطاع العام أو الخاص، المنظم وغير المنظم. وستراها قواعد سلوك وعمل وانتماء لا يشذ عنها إلا القليل الذائب في الكثرة والغلبة.

وهذا ليس سرداً عاطفياً، بل هو واقع معاش. ستراه خلف الآلات وعلى موائد استراحة الغداء ولُقاء إبريق الشاي العمالي الخمير. لن تستطيع أن تفرق بين عمال العتالة في سوق الهال وبين مدير الكهرباء أو عامل الإسمنت. ستراهم عمالاً سوريين يحملون الأوزان نفسها ويأكلون من الطعام نفسه ويقبضون الأجر ذاته. وإذا ما جلست إليهم، ستجدهم جميعاً محبين للبلاد، كارهين للفساد، مؤمنين بالعمل، مقاتلين من أجل اقتصاد الوطن ولقمة أولادهم. فهذا من ذاك وذاك من هذا. حتى في أشد الأوقات والظروف، ستجدهم يداً واحدة: مُسعفٌ يسعف الجميع، وإطفائي يحارب كل نار، ومدرسٌ يعلّم كل طفل. رغم كل المظالم من سياسات اقتصادية ناهبة لكدّ يمينهم، ورغم كل مصادرة لحقوقهم ومكاسبهم، ورغم غياب نقاباتهم وخروجها إلى الحياد، يستمرون بوحدتهم وعطائهم، وينشدون الأمل بوطن كريم مثلهم.

نعلم تماماً وضع النقابات الحالي وبُنيتها ومشاكلها وكيف تم تفريغها من دورها المناط بها وإضعافها لكننا نعلم أيضاً أنها ما زالت منظمة عمالية قادرة على استعادة نفسها ودورها وثقة عمالها إن أرادت ذلك

موقف العمال برنامج للنقابات

لقد أثبتت الطبقة العاملة من جديد أنها قادرة — بوعيها الوطني والطبقي — على المساهمة الكبيرة في إخراج البلاد إلى بر الأمان، إذا ما توفرت ظروف ذلك، وفُتحت أبواب الحلول السياسية والسلمية أمام السوريين. وستكون مثالاً ورائداً لجميع القوى المجتمعية الأخرى في الديمقراطية والوحدة والتضحية الوطنية. وهنا يأتي دور الحركة النقابية والأحزاب المنخرطة معها، للتوجّه إلى الطبقة العاملة وتنظيم صفوفها وفتح قنوات الحوار وإظهار مزاياها وموقفها الوطني والسياسي، والالتصاق بها حتى إنجاز برنامج عمل وطني طبقي جامع، ينتج عن حوار شامل، ويُجرى تحشيد القوى حوله، ليكون بعماله صمام الأمان الوطني من جهة، والمساهم في الخروج السلمي من المخاطر المحدقة بالأرض والاقتصاد والشعب من جهة أخرى. ولتنخرط لاحقاً في الحوار الوطني الذي أصبح ضرورة قصوى للحفاظ على البلاد والعباد.

المناعة الوطنية المكتسبة

إن الدعوات الوطنية التي توجهت إلى سلطة الحكومة القائمة باتت تتزايد مع ازدياد المخاطر، وبالتالي لا بد للنقابات من الانضمام إلى هذه الدعوات والإسراع في تنظيم صفوف الطبقة العاملة للمشاركة الفاعلة فيها ببرنامجها وممثليها الحقيقيين، لأنهم سيكونون حاملين لإرثهم الوطني، وسيكون لبرنامجهم حضورٌ وازنٌ لما يتضمنه من مبادئ وطنية جامعة تنقذ البلاد وتوحد الجغرافيا والشعب وتحافظ على الحقوق الديمقراطية والمعيشية وحق تحرير الأرض المحتلة. فثوابت الطبقة العاملة هي ثوابت السوريين عبر التاريخ، لم تؤثر فيها العواصف والملمات والأزمات، ولا انحرافات القوى السياسية أو استبداد السلطة أو استعلاء الصهاينة، ولا حملات الإعلام المستمرة عبر السنين. لأن المناعة المكتسبة من الإرث والأمس واليوم عظيمة وكافية. فمن زرع الأرض لا يحرقها، ومن بنى السدود لا يفجرها، ومن خبز رغيف الناس لا يجوعهم، ومن صنع الدواء لا يقتلهم.

الآن... الآن وليس غداً

نعلم تماماً وضع النقابات الحالي وبُنيتها ومشاكلها، وكيف تم تفريغها من دورها المناط بها وإضعافها. لكننا نعلم أيضاً أنها ما زالت منظمة عمالية تمثل — بالمعنى التنظيمي — مئات الآلاف من العمال في القطاعين العام والخاص. ونعلم أنها ما زالت قادرة على استعادة نفسها ودورها وثقة عمالها إن أرادت ذلك. فإن توفر الإرادة هو ما ينقصها. وإن لم تمتلك إرادتها الآن وفي هذه الظروف المصيرية، فمتى ستفعل ذلك؟

كل ما عليها فعله هو أن تقوم بجولات للتجمعات العمالية لتكتسب العزيمة والإرادة، وأن تبدأ بإطلاق الحوارات والمؤتمرات العمالية بأعلى درجات الديمقراطية. وخلال أسابيع، ستكون قادرة على صياغة البرنامج الوطني الطبقي، وإعادة هيكلة البنية التنظيمية القادرة على حمله والمضي به نحو المؤتمر الوطني القادم، لتساهم بوزنها وماهيتها العابرة لمكونات ما قبل الدولة الوطنية في الخروج من الوضع الشديد الخطورة إلى بر الأمان، المتمثل بوحدة سورية واستقلالها وبناء وطن كريم عزيز قوي موحد، وطن المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية.

النقابات بين الهبوط والصعود

لا يزال الواقع العمالي في البلاد يعيش تحت وطأة التهميش، وضعف بنية النقابات الطبقية، مترافقاً مع تراجع الدور الوظيفي للاتحاد العام لنقابات العمال، الذي من المفترض أن يكون خط الدفاع الأساسي عن حقوق العمال ومطالبهم.

■ نبيل عكام

عانت الحركة النقابية — وما زالت — من تراجعٍ كبير في فاعليتها وتأثيرها بين صفوف العمال منذ أكثر من نصف قرن. فقد أفرغت النقابات من دورها الوظيفي، وتحوّلت إلى بوقٍ من أبواق السلطة السائدة، حتى أصبحت كياناتٍ شكليةً لا تستطيع تمثيل العمال تمثيلاً جدياً، أو حتى مناقشة التحديات التي تهدد مستقبلهم، أو التأثير في السياسات العامة المتعلقة بمصالحهم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية.

من جهتها، تعاملت الحكومات المتعاقبة مع الملف العمالي من زاوية أمنية بحتة، عبر التدخل المباشر في الانتخابات النقابية، وتعيين الكوادر الأكثر ولاءً لها، دون أي آفاق أو رؤية استراتيجية تراعي التحولات في واقع العاملين بأجر وحتى في الصناعة الوطنية. وهذا ما عمّق هشاشة وضع العمال والصناعة الوطنية بشقيها – العام والخاص – التي أصبحت في خطرٍ محدقٍ دون حماية.

وفي داخل كل تنظيم نقابي – بما فيه العمالي الخاضع لهذه السلطات – تنمو شريحة من النقابيين لا تنتمي إلى الطبقة العاملة ولا إلى الطبقة الحاكمة، تلعب دوراً يضمن بقاء العمال تحت السيطرة من جهة، ويسهم في تمرير سياسات السلطة بأقل التكاليف من جهة أخرى.

هذه الشريحة النقابية هي نتاج موضوعي لطبيعة الاستغلال؛ فهي تنمو وتتكاثر حين تتخلى المنظمة النقابية عن أدواتها الكفاحية، ويُفرَّغ النضال من محتواه السياسي. عندها تتحول النقابة إلى ما يشبه الجمعية الخيرية، ويصبح الكادر النقابي أشبه بموظفٍ إداريٍ منه بمناضل.

لقد كانت هذه الشريحة أدوات فعالةً في كسر النضال العمالي، حيث وقفت ضد الإضرابات التي نظمها العمال في منشآت مثل «زنوبيا» وغيرها، وساومت على الحقوق، وروّجت لسياسات الخصخصة تحت ذرائع مثل «التشاركية» أو «قانون الاستثمار» أو «إعادة الهيكلة». كما ساهمت في تدخل السلطات التنفيذية في شؤون النقابات. وبعد سقوط السلطة السابقة، عاد بعض هؤلاء إلى المشهد بوجوه جديدة ويافطات مختلفة، بينما ظل جوهر مشروعهم كما هو: إخضاع النقابات للسلطة الجديدة، سواءً باسم «المرحلة الانتقالية» أو «الاستقرار».

هذه الشريحة لا تحيا إلا على تناقضات العمال، ولا تزدهر إلا بتراجع الديمقراطية النقابية. وظيفتها تتلخّص في طمس الخلافات بين العمال وأرباب العمل، وإعادة إنتاج نقابة شكلية تُستدعى عند الحاجة لتهدئة إضراب أو تبرير قرار مجحف. أما النقابة المناضلة الحقيقية، فلا تتحرك بقرارات مفروضة من الخارج، بل تستمد شرعيتها من قواعدها، لا من رضى السلطة. عليها ألا تخاف من الصراع الطبقي، وأن تعمل على تطهير نفسها من هذه الشريحة المتطفلة، لأن صراعها معها لا يقل أهمية عن صراعها مع أرباب العمل – سواءً كانوا دولةً أو قطاعاً خاصاً.

الطبقة العاملة

إنكلترا: إضراب عمال محطة نووية

نفّذ مئات العمال في موقع بناء محطة «هينكلي بوينت سي» النووية في «سومرست» إضراباً يوم الثلاثاء 15 يوليو تموز الجاري، احتجاجاً على ممارسات إدارية مجحفة. وشمل الإضراب مهندسين ميكانيكيين توقّفوا عن العمل وسط تفاقم الخلافات حول ظروف العمل داخل الموقع، الذي يُشغّل 26 ألف عامل. ويأتي هذا الإضراب بعد أيام فقط من إضراب مماثل يوم الأربعاء الماضي، وذلك إثر تأكيد «هيئة الرقابة النووية البريطانية» وجود مخالفات متعلقة بالصحة والسلامة. وأكّدت نقابة «يونايت» العمالية مشاركة عمال في الاحتجاج ضد «ممارسات الإدارة»، التي أدّت إلى إبعاد بعضهم من الموقع. وقال متحدث باسم النقابة: «نتوقّع حل هذه المسألة قريباً».

الولايات المتحدة: عمال ترحيل النفايات يوسّعون إضرابهم

وسّع عمال شركة «ريبابلك سيرفيسز» لترحيل النفايات إضرابهم يوم 14 تموز، ليشمل مدينتي «لوس أنجلوس» ومكبّ نفايات رئيسياً في «أوهايو»، مما سيؤثّر على أكثر من مليوني شخص. كما سيُعطّل الإضراب شاحنات وقطارات تنقل يومياً 12 مليون رطل من نفايات نيويورك ونيوجيرسي إلى أحد أكبر المكبات في البلاد. وقال رئيس نقابة سائقي الشاحنات: «أعضاؤنا عمالٌ يؤدّون خدمات أساسية، لكن الشركة ترفض منحهم أجوراً عادلة أو مزايا لائقة. جشعهم أجبرنا على الإضراب. نريد العودة للعمل، لكننا نرفض الاستغلال».

نيوزيلندا: عمال مختبرات «أوانوي» ينتزعون زيادة 9,2% بإضرابٍ طويل

وافق عمال مختبرات شركة «أوانوي» الطبية يوم 15 تموز الجاري على زيادةٍ في الرواتب بنسبة 9,2% بعد ستة أشهر من الإضراب. وتعدّ «أوانوي» أكبر مزوّد لخدمات المختبرات في نيوزيلندا. وصرّحت الأمينة العامة للنقابة: «هذه التسوية ستُخفّف معاناة العمال والأطباء والمرضى الذين يعتمدون على خدماتهم. الزيادة تشمل 6% فورية، وستبدأ بسدّ فجوة الأجور «التي تصل إلى 30%»». وأضافت أن المفاوضات مستمرّة مع عمال مختبرات أخرى في «أوكلاند».

إضراب عمال الصرف الصحي بإحدى مدن الهند

أضرب آلاف عمال الصرف الصحي في مدينة «فيجاياوادا» في الهند، يوم 13 تموز الجاري مطالبين بتنفيذ خطط الرعاية الاجتماعية، وضمان المعاشات، والتأمين الصحي، وتقليل أعباء العمل. ويشارك في الإضراب نحو 3 آلاف عامل من شركة «أندرا براديش للخدمات الخارجية». وقال رئيس اتحاد عمال المدينة: «الحكومة والنقابات يجب أن تستجيب سريعاً. هؤلاء العمال يعملون منذ 30 عاماً بأجور زهيدة، ويعانون من تعليق برامج الرعاية».

السويداء... دروس دامية جديدة!

فُرض على السوريين خلال السنوات الـ14 الماضية أن يتعلموا الدروس من دمائهم، ومع ذلك يصر البعض على جرنا مجدداً إلى نقطة البداية كما لو أن السوريين لم يتعلموا شيئاً بعد!

■ علاء أبوفرّاج

إذا ما أردنا تأمل ما جرى حولنا، خلال الأسبوع الماضي، وبعيداً عن العنف وجرائم القتل والخطاب الثأري التحريضي الذي تسيد المشهد كخدمة مباشرة لمشروع تقسيم سورية الذي تعمل عليه «إسرائيل» علناً، يمكننا أن نقول: إننا تعلمنا دروساً جديدة.

سورية أبعد ما يكون عن الاستقرار!

بعد محاولات كثيرة لتصوير المشهد السوري أنه «مستقر» ويذهب إلى «الازدهار» جاءت أحداث السويداء الدامية لتثبت العكس تماماً، وتؤكد أن ما جرى حتى اللحظة لا يتعدى حدود الحلول التجميلية حتى الآن؛ فالمشاكل الكبرى الأساسية لم تحل، ولم ينجز توافق حقيقي يجمع السوريين، بل إن الوضع يتجه إلى التدهور، ومع كل يوم تأخير إضافي نقترب أكثر من تقسيم البلاد ودفع أبنائها للاقتتال فيما بينهم.

عندما قلنا، في حزب الإرادة الشعبية: إننا نحتاج فوراً لعقد مؤتمر وطني شامل يعالج كل المسائل عبر الحوار، ويصل إلى مخرجات ملزمة تحدد ملامح المرحلة الانتقالية، لم نكن نحاول تعكير «صفو الأجواء»، بل كنا مدركين أننا مقبلون على كارثة حقيقية، فكل الاحتفالات والدبكات الشعبية التي جرت خلال الشهور الماضية كانت تعبيراً عن فرحة الناس بزوال حقبة الأسد السوداء، ولكنّها كانت في الواقع تجري فوق برميل من البارود وفتيله مشتعل لم يلحظه البعض، وتعامى عنه بعض آخر رغم رؤيتهم إياه!

والحقيقة، أن الأيام الأخيرة في السويداء وقبلها في الساحل وغيرها من المناطق ورغم دمويتها وقسوتها ليست إلا «بروفا» لما يمكن أن يحصل إذا ما حدث الانفجار الشامل، ولذلك إن كان الحديث عن مؤتمر وطني جامع يبدو للبعض إجراءً شكلياً يمكن القفز فوقه، فالحقيقة أن بقاء سورية اليوم مرهون بإنجاز هذا «الإجراء».

الذعر كأداة للتحكم بسلوك السوريين!

ما جرى في السويداء ترك أبناء المحافظة مصدومين من هوله، ورغم أن أعداد الضحايا من المدنيين لم يتم حصرها بعد، إلا أن الأرقام الأولية تتحدث عن المئات بينهم نساء وأطفال وشيوخ قتلوا داخل بيوتهم بدمٍ بارد ووثق المجرمون ما فعلوه بكاميراتهم، وقاموا بنشر المشاهد المروعة لتعيد تذكير السوريين بكابوس أسود لا يريدون أن يعيشوه مجدداً.

وهنا لا بد لنا من أن نكرر السؤال: ما غرض المجرمين من تصوير جرائمهم؟ سواء ما جرى داخل مدينة السويداء، أو ما جرى للبدو الذين كانوا تاريخياً جزءاً من نسيج المنطقة؟ الجواب كان دائماً: إن هذه المشاهد المروّعة تستهدف الأحياء بالطبع، بغية التأثير على قناعاتهم وتفكيرهم وسلوكهم اللاحق، حتى أن قتامة المشهد باتت بنظر شريحة واسعة دليلاً على انسداد الأفق، وغياب أيّ حل ممكن، ولذلك بدا كما لو أن القتال هو «الحل الوحيد» وهو ما يهدد بالانجرار في أي لحظة لصدام أشرس وأكثر دموية وأوسع نطاقاً!

الحل السياسي!

ما إن خرج أول متظاهر سوري عام 2011 حتى وجد النظام البائد نفسه أمام ظاهرة لم يشهد مثلها منذ عقود. بل يُجزم أن كثيرين من ضباط الأمن لم يسبق لهم أن رأوا مظاهرة حقيقية في حياتهم! فبان عجز النظام عن الفهم أولاً، ثم عن الحل ثانياً. وكأن «كاتالوغ النظام» لم يقدّم شرحاً للتعامل مع جيشٍ من السوريين قرروا أن يصرخوا في الشوارع غير آبهين بالقمع.

عندها لم يرض النظام السوري حلًّا إلا بأن يُطلق الرصاص على متظاهرين عُزَّل. واعتمد منذ تلك اللحظة الحل الأمني– العسكري، وكان ذلك بمثابة عجزٍ مطلق عن قراءة الواقع وإدارة البلاد.

فتحت هذه الجريمة باب العنف، وأسس اعتماد الحل الأمني لكل الفظائع التي أتت بعده! ولا داعي للتذكير بحجم الفاتورة التي دفعت، وكم الخسائر التي أعادت بلادنا عقوداً إلى الوراء.

استذكار ذلك الآن ورغم استهجان البعض، هو مسألة أساسية، بل ضرورة وطنية حقيقية، فمنذ سقوط النظام وحتى اللحظة ظهرت إلى السطح آلاف القضايا، التي تبدأ من الحفاظ على وحدة البلاد وشكل وطبيعة الدولة ودستورها، مروراً بالنموذج الاقتصادي المعتمد، وخطة العمل لإعادة بناء سورية، ووصولاً لبناء هوية وطنية جامعة تجمع السوريين جميعاً. ورغم أهميّة كل هذه القضايا لم يفتح الباب حقاً أمام السوريين لإبداء رأيهم بأيٍ منها، ويجري العمل على «سورية الجديدة» على أساس أن القرار يتخذ «من فوق» وثم يقدم للسوريين! ويبدو هنا من البديهي القول: إن عملية «بناء الدولة» ليست حتى اللحظة عملية يقوم بها السوريون مجتمعين، ولذلك نرى مشاكل كبرى من أقصى شمال سورية إلى أقصى جنوبها. ويبدو مثال السويداء صالحاً لعرضه ضمن هذا السياق، وخصوصاً أن رائحة البارود والدم والدخان تملأ الأجواء.

«على الملأ» بدلاً من «وراء الأبواب المغلقة»

إن الانطلاق من كون المشكلة في الشمال الشرقي، أو في الساحل، أو في الجنوب، أو غيرها... هي مشاكل منفردة يمكن حلّها بمعزل عن بعضها البعض، هو في الحقيقة جوهر المشكلة، فبدلاً من طرح كل القضايا أمام الناس بشكلٍ شفاف وعلني ومتوازٍ، ويترك لهم الحق بإبداء الرأي ورسم ملامح الحل، يجري أمرٌ معاكس تماماً، ففي السويداء مثلاً: جرت مشاورات كثيرة خلف الأبواب المغلقة لم يحضرها سوى العشرات من السلطة وأبناء المحافظة، ولا يعرف ملايين السوريين ما هي وجهة نظر كل طرف، وما هي القضايا الخلافية حقاً، ومع ذلك وعندما انفجرت المواجهات الدامية لم يدفع ثمنها أبناء السويداء فحسب، بل كل السوريين، ووجدنا أنفسنا أمام خطر حرب أهلية حقيقية، ما يجعل المطالبة بعقد مؤتمر وطني حقيقي وشامل وجامع أبعد ما يكون عن الترف، بل هو المخرج الوحيد الممكن.

وبعد الأحداث التي جرت في السويداء، يبدو أنّه من حقنا أن نسأل: ماذا يجري وراء الأبواب المغلقة في المفاوضات مع قسد؟ وما الذي يمكن أن يحصل إذا وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود؟! هل سنكون مستعدين لدفع فاتورة جديدة من الدماء بعد أن فشل الآخرون بالوصول إلى توافق؟! أم أن السوريين قادرون إذا ما تحملوا مسؤوليتهم حقاً وجلسوا حول طاولة الحوار، أن يجدوا حلًّا لكل هذا؟!

طوال الأيام والشهور الماضية ركّزت «إسرائيل» على أنّها «الحامي» لبعض السوريين ولا نخفي حقيقةً إن قلنا إن كذبة بهذا الحجم كانت قابلة للتصديق بنظر البعض وهذا يعد مؤشراً جدياً على حجم الضرر الذي لحق بالهوية السورية

«إسرائيل» ومشروع التقسيم!

طوال الأيام والشهور الماضية، ركّزت «إسرائيل» على أنّها «الحامي» لبعض السوريين، ولا نخفي حقيقةً إن قلنا: إن كذبة بهذا الحجم كانت قابلة للتصديق بنظر البعض، وهذا يعد مؤشراً جدياً على حجم الضرر الذي لحق بالهوية السورية، فالعدو «الإسرائيلي» بسلوكه هذا يعقّد المشهد، ويضع السوريين بموقع الخصام، وإذا ما أردنا إعادة تنشيط فطرة السوريين، التي أدركت منذ اللحظات الأولى حجم التهديد الذي حمله المشروع الصهيوني لسورية وأهلها، ينبغي أن يرى السوريون في بلدهم ضامناً لكرامات الجميع، وأن يقطعوا بتفاهمهم الطريق أمام من يتاجر بالخلافات الداخلية؛ فقدرة الصهيوني على التسرب بيننا تأتي بالضبط من الثغرات التي نتركها له، والتي اتسعت كثيراً خلال السنوات الماضية، وتتسع مع كل قطرة دم سورية جديدة تجري إسالتها بيد السوريين أنفسهم!

النتيجة: كلنا خاسرون!

انتهت جولة جديدة من العنف الدموي الفظيع، كانت ساحتها هذه المرة هي محافظة السويداء السورية، وآمال السوريين وقلوبهم معلقة بأن تكون انتهت بشكل كامل، وأن تكون «خاتمة الأحزان» التي يعيشها الشعب السوري بشكل متواصل منذ 14 سنة.

■ قاسيون- المحرر السياسي
«نشرت هذه المادة يوم الخميس 17 تموز 2025»

والآن، وبعيداً عن الاستعراضات الإعلامية من هذا الطرف السوري أو ذاك، ما هي النتائج الفعلية لهذه الجولة الجديدة من الدم؟
يمكن تقسيم النتائج إلى نوعين:

الأول هو الخسائر، وضمنه:

أولاً: خسرنا كسوريين مئات من شبابنا ونسائنا وشيوخنا وأطفالنا، وأضفنا دماء جديدة لنهر الدم العظيم المتدفق بلا توقف.
ثانياً: خرجت كل الأطراف المتحاربة، بلا استثناء، أضعف وأقل حيلة مما كانت عليه، وذلك بالتوازي مع ازدياد وزن الخارج وتأثيره؛ فالمعادلة ليست معقدة ولا صعبة لمن يمتلك الحد الأدنى من المنطق الوطني السليم: كلما جرى الدفع باتجاه تفريق الداخل وتأجيجه ضد بعضه البعض، تحت أي ذريعة أو شعار، كلما زاد ضعف الداخل بالعموم، بكل أطرافه، وزادت الثغرات التي يتسرب منها التدخل الخارجي.
ثالثاً: تم زرع آلام وجراح وأحقاد جديدة، وتم رفع درجات التوتر ضمن المجتمع السوري ككل، وتم تعزيز خطابات الكراهية والخطابات الطائفية والحاقدة والثأرية، الأمر الذي من شأنه أن يخلف مزيداً من الضعف العام في كامل المجتمع.

الثاني هو الدروس والعبر، وضمنه:

أولاً: أي اتكاء أو استناد سوري، من أي طرف كان «وهو ما جرى من أطراف متعددة بأشكال مباشرة وغير مباشرة»، على طرف خارجي، لمواجهة طرف داخلي، هو اتكاء على الهواء؛ فالخارج لا يمكن ائتمان جانبه، خاصة إن كان أمريكياً أو «إسرائيلياً»، بل ومصلحته هي خداع الأطراف الداخلية والتغرير بها باتجاه إدمائها جميعها، وإدماء البلاد وإضعاف وحدتها أكثر فأكثر.

ثانياً: منطق الغلبة والحلول الأمنية والاحتكار هو منطق فاشل لا يمكن الاستناد إليه في بناء بلد واحد موحد عزيز ومستقل. بالمقابل فإن المنطق الوحيد الصالح هو منطق الحل السياسي الشامل القائم على الحوار الوطني الشامل، ابتداء بمؤتمر وطني عام فوري يسمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة بعيداً عن الاستئثار، ووصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه.

تصريح من الإرادة الشعبية: مواجهة المخاطر تتم بوحدة داخلية حقيقية

يؤكد «الإسرائيلي» باعتدائه الذي شنه اليوم ضد قيادة الأركان في دمشق، وهي أحد رموز السيادة السورية بغض النظر عمن يجلس فيها، وبتدخلاته التخريبية والتحريضية في السويداء وغيرها من المناطق السورية، أنه –وداعمه الأمريكي– عدو لكل أبناء الشعب السوري، وأن هدفه في سورية كان وما يزال تحريض أهلها على قتل بعضهم البعض باتجاه تفتيتها وإنهائها.
إن هذه الرسالة الواضحة، ينبغي أن تُفهم جيداً من السوريين جميعاً، وتتحمل السلطة السورية القائمة المسؤولية الأولى والأساسية عن فهمها والتصرف سياسياً على أساسها، بعيداً عن أية أوهام تتعلق بالخارج والاستناد إليه، وخاصة الخارج الغربي، ويشمل هذا أيضاً مسؤولية الأطراف السورية المختلفة عن عدم الوقوع في الخطيئة الوطنية باستدعاء الخارج وخاصة «الإسرائيلي» الذي لا يريد خيراً بأي من السوريين، دولة ومجتمعاً. الوقوف في وجه الصلف والاعتداءات «الإسرائيلية» له طريق واحد لا بديل عنه، تتحمل المسؤولية الأولى في المضي نحوه السلطة القائمة؛ وهذا الطريق هو طريق عقد المؤتمر الوطني العام فوراً وصولاً لحكومة وحدة وطنية شاملة وانتخابات حرة ونزيهة، والتخلي عن عقلية الاستئثار والغلبة والحلول الأمنية المجتزأة، وكبح وقمع العقليات الثأرية والطائفية التي تنتهك كرامات الناس وأرواحهم وأرزاقهم، ومحاسبة المرتكبين فوراً بشكل شفاف وعلني وحازم دون تسويف أو تأجيل أو مماطلة؛ ما يتطلب الوقف الفوري لإطلاق النار في السويداء، والامتثال للغة العقل والحوار، وتأمين الغذاء والماء والطبابة على وجه السرعة لمنع المأساة من التفاقم، ولإيقاف الأخطار المتدحرجة والمتعاظمة على سلم البلاد ووحدتها.
إن الحفاظ على السلم الأهلي ووحدة البلاد هو مسؤولية عظيمة تتطلب إغلاق الثغرات التي تتسرب منها التدخلات الخارجية التخريبية، وعلى رأسها «الإسرائيلية»، ولا مجال لتحقيق ذلك دون توحيد الشعب السوري والاستقواء به لا عليه، والاستقواء به كله لا بقسم منه على قسم... توحيده على أساس مواطنة متساوية حقة، تحفظ كرامة السوري وحقه بغض النظر عن أي انتماء آخر، وتجمع السوريين عبر الأمان والثقة والشراكة الحقيقية في بناء المستقبل المنشود.

■ دمشق
16 تموز 2025

تصريح صحفي من «تماسك»
نحو الحوار ووقف إطلاق النار وحقن الدم السوري

يدعو تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك» إلى وقف فوري لإطلاق النار في محافظة السويداء السورية، ويطالب باعتماد الحوار وسيلة وحيدة للتفاهم والتوافق بين أبناء البلد الواحد.
إن كل قطرة دم إضافية تجري إراقتها على الأرض السورية هي حملٌ وعبءٌ ثقيل على كاهل الشعب السوري وسلمه الأهلي ومستقبل بلاده، ولن يؤدي استمرار الحلول الأمنية المجتزأة، كما جرى في الساحل وأشرفية صحنايا سابقاً إلا إلى تعميق الانقسام والتفرقة بين السوريين، ولذا نعيد التأكيد على أن «دم السوري على السوري حرام»، وأن كل شقاق واقتتال بين السوريين هو المدخل المثالي للتدخلات الخارجية المعادية لكل أبناء الشعب السوري، والتي تستفيد من سفك الدم السوري ومن الفوضى والاقتتال الداخلي.
إن الحل السياسي الشامل للأزمات التي تعيشها البلاد، بما فيها الأزمة الراهنة في السويداء، هو الحل الوحيد، والذي ينبغي أن يمر عبر حوار وطني حقيقي مركزه مؤتمر وطني عام يفضي لحكومة وحدة وطنية ولصياغة دستور جديد دائم ولانتخابات حرة ونزيهة.
على الأطراف السورية المختلفة، وضمناً السلطة القائمة، أن تعتبر وحدتها وتجمعها مصدر قوتها، وأن يكون الاستقواء هو بالسوريين كل السوريين، وليس ضد بعضهم البعض بل ضد كل أنواع التدخلات الخارجية، وفي مواجهة الاستحقاقات الكبرى التي تواجه البلاد وعلى رأسها السلم الأهلي ووحدة البلاد والنهوض بالغالبية الساحقة من السوريين من تحت خط الفقر والجوع.
مرة أخرى، ندعو لتحكيم العقل واستنهاض فكر مؤسسي سورية الأوائل كسلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو وصالح العلي ويوسف العظمة، ونبذ خطابات الكراهية والطائفية والتطرف، والعمل بعقلية أبناء البلد الواحد، المتضامنين المتكافلين المتآخين، وبعيداً عن العقليات الثأرية والطائفية والانتقامية، وبعيداً عن أي استقواء بالخارج، وندعو لحقن الدم السوري الغالي عبر وقف فوري لإطلاق النار، والاتجاه فوراً إلى الحوار الوطني الحقيقي.
الرحمة لشهداء سورية والشفاء العاجل لجرحاها

■ تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»15 تموز 2025

تصريح من حزب الإرادة الشعبية
حول العنف المتصاعد في محافظة السويداء

يتابع السوريون، داخل سورية وخارجها، بقلق وألم بالغين أحداث العنف المتصاعدة في محافظة السويداء السورية، والتي تزيد الجرح السوري عمقاً وتنذر بأخطار أكبر وأوسع على السلم الأهلي السوري وعلى وحدة البلاد وأهلها.
إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ ندين أي تدخل خارجي في البلاد، وأي تلويح أو تهديد بالتدخل الخارجي، وخاصة التدخل العدواني «الإسرائيلي» الذي يبتغي تعميق التناقضات بين السوريين ودفعهم نحو الاقتتال عبر تحريض بعضهم على بعض، فإننا في الوقت نفسه نرى أن ما يسمى «حلولاً أمنية» هو الوصفة المثالية للفشل ولتعميق الأزمة والشقاق بين أبناء البلد الواحد وبما يضر بمصالحهم جميعاً ويصب في مصلحة أعداء البلاد الخارجيين.
إن الحل كان وما يزال سياسياً، ويتطلب وقفاً فورياً لإطلاق النار، وتحريماً فعلياً لإراقة الدم السوري. الحل الحقيقي ليس أمنياً أو عسكرياً، وإنما سياسي يقوم على حوار وطني حقيقي يجمع أبناء البلد الواحد عبر مؤتمر وطني عام يعالج كل القضايا العالقة عبر عقود ويفضي إلى حكومة وحدة وطنية بعيدة عن الاستئثار أو الإقصاء، كخطوة ضرورية لترسيخ السلم الأهلي ووحدة البلاد وتمليك الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره بنفسه.
نضم صوتنا إلى أصوات العقلاء في مختلف الأطراف السورية، والداعية إلى تحكيم العقل والحكمة للوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتوجيه الجهود كلها نحو الحلول السلمية الوطنية القائمة على المشاركة والاحترام المتبادل، صيانة لدماء الناس وحقوقها وصيانة للبلاد ووحدتها وسلمها الأهلي.

■ دمشق
14تموز2025

عرفات: لا توجد حلول أمنية أو جزئية...

استضافت إذاعة صوت الشعب صباح يوم الأربعاء 16 تموز، أي بعد ثلاثة أيام تقريباً من انفجار المعارك في محافظة السويداء السورية، أمين حزب الإرادة الشعبية، الأستاذ علاء عرفات، لنقاش آخر المستجدات على الساحة السورية واحتمالات تطورها. وفيما يلي تنشر قاسيون نص الحوار الذي جرى، ويمكن الوصول إلى اللقاء الكامل عبر الرابط المرفق.

● **يبدو المشهد في سورية شديد القتامة، وينعكس باستمرار ليس فقط على الشعب السوري، بل على شعوب المنطقة كافة. بدايةً، أستاذ عرفات، كيف تقرأ المشهد في سورية حالياً؟**

المشهد قاتم ومعقد جداً كما وصفته؛ لا يمكن فهم ما يجري في سورية بمعزل عن الأحداث الإقليمية والدولية؛ فحالياً، وبحسب تصريحات المسؤولين «الإسرائيليين»، هناك حديث عن «شرق أوسط جديد». وبالتالي، ما يحدث في سورية لا يمكن تفسيره إلا في سياق هذا المشروع. هناك سعي «إسرائيلي» أمريكي لإيجاد شرق أوسط جديد، لكن ليس بالمعنى الإيجابي، بل شرق أوسط مقسم ومتصارع.

ما نشهده الآن هو جزء من هذا المخطط، محاولات أمريكية و«إسرائيلية» لفرض هذا السيناريو. أما إذا أردنا الحديث عن الأحداث الأخيرة، وتحديداً ما جرى في السويداء، فالأمر لا يتعلق فقط بالتآمر الخارجي، بل هناك أيضاً مشاكل داخلية. سورية بحاجة إلى دولة مدنية حقيقية، بدستور وقانون وأجهزة أمنية وعسكرية تخضع للقانون، وتقف على مسافة واحدة من الجميع. لكن هذا للأسف غير متحقق.

إضافةً إلى ذلك، الوضع الاقتصادي في غاية السوء. السوق السورية لم تعد موحدة؛ شرق الفرات مثلاً خارج المعادلة، وفي بقية المناطق أيضاً توجد مشاكل عديدة، ما يجعل من الصعب بناء مؤسسات دولة موحدة.

عندما يتردى الاقتصاد، تتولد المشاكل بشكل تلقائي. ولهذا أقول: إن الحل الوحيد هو عقد مؤتمر وطني عام، أشبه بجمعية تأسيسية، تجمع السوريين جميعاً في حوار وطني يتفقون فيه على شكل الدولة المقبلة. ما لم نسلك هذا الطريق، ستستمر الصدامات المسلحة المتنقلة في البلاد. إذا نظرنا إلى الساحل، نجد مشاكل. الآن هناك مشاكل في الجنوب، وفي المنطقة الوسطى، وشمال شرق سورية أيضاً. هذا الوضع سيستمر بأشكال متعددة.

المشكلة، أن السلطة في دمشق ما زالت تفكر بمنطق بسط السيطرة الأمنية، وهذا غير ممكن. وحتى لو تم ذلك، فلن يؤدي إلى حالة استقرار. لا بد من الذهاب إلى حل سياسي شامل يجمع جميع السوريين.

في الأيام الماضية، شهدنا صدامات في الجنوب، وتحديداً في السويداء، والوضع هناك سيئ جداً. ولكي ينبغي أن نوضح خلفية هذه الاشتباكات؛ منذ ما قبل سقوط السلطة السابقة، نشأت حركة شعبية في السويداء، بدأت بمطالب سياسية واقتصادية، لكنها تعرضت للقمع، مما أدى إلى نشوء فصائل مسلحة غير موحدة، ولا تتبع مرجعية واحدة. بعضها كان مرتبطاً بأجهزة الدولة السابقة، وبعضها مستقل، وبعضها له أجندات تهريب، وبعضها مرتبط بقوى خارجية.

محاولات إظهار أبناء السويداء متعاونين مع «إسرائيل» مرفوضة رفضاً قطعياً وهم جزء من النسيج الوطني السوري والانتماء الوطني متجذر فيهم

بعد انهيار السلطة السابقة، جاءت سلطة جديدة وحاولت الحوار مع هذه الفصائل ومع وجهاء السويداء، وتم التوصل إلى اتفاق أمني ينص على تشكيل قوات أمنية من أبناء المنطقة، لكنه لم ينفذ نتيجة تعقيدات من الطرفين. في الأيام الأخيرة، حصلت اشتباكات بين أهل السويداء والبدو المجاورين لهم، وجذورها الخلافات بين الطرفين قديمة تتعلق بالأراضي والمراعي. وقع صدام بين فصائل البدو وبعض المسلحين في القرى، وتطور الأمر إلى هجوم على السويداء. تدخلت السلطة عبر الأمن العام والجيش، لكن الاشتباك لم يكن مع البدو فقط، بل أيضاً مع مسلحي السويداء.

الأمور تعقدت وأصبحت لدينا ثلاثة أطراف في الصدام. وفي هكذا فوضى تحدث تصفية حسابات وتداخلات كثيرة، بعضها مخطط وبعضها غير مخطط. هناك حديث عن أكثر من 100 ضحية، من جميع الأطراف، بينهم عدد كبير من المدنيين من سكان السويداء. ويُضاف إلى هذا التعقيد تدخل الكيان الصهيوني عبر ضربات جوية، هدفها تأزيم الوضع أكثر. هذه الضربات تعطي رسائل لبعض الأطراف بأنها قد تكون أقوى، وهذا تخريب متعمد للوضع في الجنوب السوري.

● **كيف تتعامل الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للنظام مع ما يجري؟**

القوى الأمنية والعسكرية تسعى لبسط سيطرتها، لكنها تواجه ممانعة من الفصائل المسلحة، وهذا طبيعي. أهالي السويداء قلقون من تجارب سابقة، مثل: تجربة الساحل، لذلك موضوع سحب السلاح معقد ويحتاج إلى اتفاقات شاملة، لكن ما يُطرح الآن من مطالب لا يلاقي قبولاً من السلطة. المشكلة الأساسية أن الاتفاقات الجزئية هنا وهناك لا تحل الأزمة. الحل يجب أن يكون شاملاً، من خلال مؤتمر وطني عام، وهذا جوهر القرار الدولي 2254. إذا لم تذهب الأطراف السورية، وخاصة السلطة، بهذا الاتجاه، فستبقى الصدامات مستمرة ولن يكون هناك استقرار.

● **كيف تفسرون الضربات «الإسرائيلية» في السويداء؟**

«الإسرائيليون» يزعمون أنهم يدافعون عن الدروز، وهذا غير صحيح. الهدف من هذه الادعاءات هو إظهار أن أبناء السويداء متعاونون مع «إسرائيل»، وهو كلام مرفوض قطعاً. السويداء جزء من النسيج الوطني السوري، والانتماء الوطني فيها متجذر. ضربات الطيران أيضاً تحمل رسالة للسلطة في دمشق: «هذه المناطق خطوط حمراء، ممنوع إدخال السلاح أو تحريك القوات فيها"، و«إسرائيل» تحاول فرض واقع جديد عبر رسم حدود أمنية في الجنوب.

● **لكن هناك من يتحدث عن اتفاق سلام بين سورية و«إسرائيل»، فلماذا تضرب «إسرائيل» مواقع السلطة في الجنوب؟**

في الحقيقة، هذا الكلام عن اتفاق سلام غير صحيح؛ هناك مساعٍ للعودة إلى اتفاقية 1974 الأمنية، ولكن لا يوجد حديث جدي عن تطبيع أو اتفاق سلام حسب معلوماتنا. الضجيج الإعلامي حول هذا الموضوع هو جزء من الضغط «الإسرائيلي»، بهدف إحداث قلق

الحل سياسي شامل عبر مؤتمر وطني عام

داخلي في سورية، خاصةً أن دمشق ضعيفة إعلامياً وتفتقر لاستراتيجية إعلامية واضحة.

● **كيف هي علاقة النظام السوري بالدول العربية اليوم؟**

في البداية كان هناك احتضان عربي للسلطة الجديدة، لكن هذا الاحتضان بدأ يضعف مع الوقت، لأن الأداء لم يحقق استقراراً. الدول العربية كانت ولا تزال تطالب بحل سياسي وفق القرار 2254، وهذا لم يتحقق حتى الآن، ولا يبدو أن السيطرة الكاملة على الأراضي السورية باتت ممكنة، لذلك الوضع ما يزال قلقاً.

● **كيف يمكن احتواء الاشتباكات المتكررة في سورية؟**

الحل هو التفاهمات الوطنية والحوار العام، وليس المعالجات الجزئية. كل السوريين يريدون دولة مدنية ديمقراطية، حياة سياسية حرة، عدالة اجتماعية، واقتصاداً نشطاً. إذا لم تُوضع هذه القضايا على طاولة الحل، فلن يكون هناك تقدم، بل ستتراكم المشاكل.

● **ما هو السيناريو المتوقع في الفترة المقبلة؟**

الوضع في سورية جزء من صراع دولي أوسع. الأمريكيون و«الإسرائيليون» يسعون لفرض شرق أوسط جديد. سورية ولبنان وحدهما لا يغيران التوازن الاستراتيجي، لذلك يجري الضغط أيضاً على دول كبرى في المنطقة، مثل: إيران وتركيا ومصر والسعودية. هم يحاولون تدمير أو تفجير إحدى هذه الدول. بعد فشلهم مع إيران، ربما يتحركون باتجاه تركيا أو مصر.

سورية اليوم ليست الهدف النهائي بل الممر لتفجير الوضع الإقليمي. لذلك إبقاء سورية في حالة عدم استقرار يخدم هذا المشروع.

على المدى القريب الوضع سيزداد تعقيداً أما على المتوسط فهناك أمل بانفراجات بسبب التغيرات في الساحة الدولية والإقليمية

● **هل ترى أن السلطة قادرة على احتواء الوضع؟**

يمكنها ذلك إذا ذهبت في الاتجاه الصحيح، أي الحل السياسي الشامل وليس الأمني. توحيد السوريين هو مفتاح الحل، لأن السلطة ستكون ضعيفة في أي مفاوضات إذا بقي السوريون منقسمين.

● **كيف تصف العلاقة اليوم بين النظام السوري والشعب السوري؟**

بعد سقوط السلطة السابقة، كانت هناك موجة من الأمل بزوال عقبة كبيرة. لكن مع الوقت بدأت الآمال تخفت وتحولت إلى قلق وخوف. الوضع الاقتصادي سيئ للغاية، لا توجد بيئة مناسبة للاستثمار أو لإعادة الإعمار، ورفع العقوبات لم يغير شيئاً على أرض الواقع بسبب غياب مؤسسات الدولة الفاعلة.

الأزمة في سورية ليست فقط مقلقة، بل كارثية، وهي تسير نحو الانهيار إذا استمرت بهذا الشكل. لكن هناك إمكانية للتغيير إذا تم الاتجاه نحو حل سياسي شامل.

● **ما دور القوى الديمقراطية في هذه المرحلة؟**

القوى الديمقراطية تعمل على توحيد الصفوف، بناء تحالفات، والدفع نحو مؤتمر وطني عام. هناك جهود حثيثة لتجميع القوى السورية حول برنامج موحد للحل السياسي.

● **ما الذي ينتظر السوريين في الأشهر القادمة؟**

في المدى القريب، الوضع سيزداد تعقيداً. أما على المدى المتوسط، فهناك أمل بانفراجات بسبب التغيرات في الساحة الدولية والإقليمية. المشاريع الأمنية ستصل إلى نهاياتها، وسيقتنع الجميع بأنها لا تجلب الحل. التغيرات في الملف الإيراني والفلسطيني والأوكراني ستؤثر إيجاباً على المنطقة، وربما تنعكس إيجابياً على سورية. على السوريين أن يعدّوا أنفسهم لملاقاة هذه التطورات.

تأخير المحاسبة أسهم في مأساة السويداء

تم تسليم تقرير «اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري» يوم الأحد 20 تموز، وذلك بعد عشرة أيام تقريباً من انتهاء مهلة الثلاثة أشهر التي جاءت تمديداً بعد مهلتها الأولى التي كانت شهراً واحداً. ولم يتم نشر التقرير بعد، وبطبيعة الحال لم تجر بعد المحاسبة الموعودة عن جرائم مرعبة تم ارتكابها على الأرض السورية وبحق سوريين، وحملت أبعاداً طائفية مقيتة.

شكلت أحداث الساحل مفصلاً مهماً ما بعد 8 كانون الأول 2024؛ فالشعور العام لدى السوريين بالانفراج وبالأمل وبانتهاء حقبة سوداء من الظلم والقتل والعنف والفقر والتهجير، بدأ بالتلاشي السريع ابتداء من 7 آذار، واستمر بالتلاشي بشكل متسارع منذ تلك اللحظة. حتى اتفاق 10 آذار والكلام عن رفع العقوبات وعن عقود اقتصادية ضخمة إضافة لبعض التقدم على الصعيد الدبلوماسي، كل ذلك– ورغم أنه أعاد رفع المعنويات مؤقتاً– إلا أنه لم يتحول إلى وقائع ملموسة على الأرض... وجاءت بعد ذلك الأحداث والتوترات في صحنايا وأشرفيتها، والتي ترافقت مع شحن طائفي هائل، ومع اعتداءات «إسرائيلية» متواصلة، وكذلك تفجير كنيسة مار إلياس، إضافة إلى أحداث الفوضى اليومية المتفرقة على امتداد مساحة البلاد، ووصولاً إلى المأساة التي عاشتها محافظة السويداء السورية على مدى أسبوع، ولم تنته بشكل كامل بعد... هذا المشهد المؤلم والقاتم بمجموعه، أعاد إحياء الشعور العام لدى السوريين بأنهم يعيشون في نفق مظلم لا يرون ضوءاً واضحاً في نهايته.

ضمن هذه الإحداثيات المعقدة كلها، فإن تأخير إظهار نتائج عمل لجنة التحقيق، وتأخير المحاسبة، أسهم ويسهم في فتح ثغرة كبيرة للتدخلات الخارجية ولإضعاف المجتمع السوري بكل قواه على الإطلاق، وبتغذية الشعور بغياب العدالة والمحاسبة، وبتغذية الشعور لدى المجرمين أنهم سيفلتون من العقاب ما يشجعهم على ارتكاب المزيد من الجرائم، ناهيك عن تغذية المشاعر الطائفية الكريهة التي لا تؤدي إلا إلى مزيد من الدمار والخراب.

مبدأ العدالة الانتقالية هو مبدأ لا يتجزأ، والأكثر جوهرية فيه هو العدالة التي تعالج الأسباب العميقة التي أدت للجرائم بغرض منع تكرارها. والعدالة الانتقالية ليست انتقامية بطبيعة الحال، هذا صحيح، ولكنها مع ذلك ينبغي أن تكون رادعة لمنع تكرار الجرائم، وأن تكون جزءاً من عملية التوافق بين السوريين عبر الحوار، وعبر مؤتمر وطني عام يوحدهم كمواطنين متساوين أحرار، كراماتهم وحقوقهم مصانة بقوة التوافق وبقوة القانون في آن معاً.

مصدر القوة الحقيقي لسورية، ولأي سلطة فيها، ولأي قوة فيها، هو وحدة السوريين، والاستقواء بهم لا عليهم، والاستقواء بهم كلهم لا بقسم منهم على قسم؛ فما يجلبه منطق الغلبة والفرض والتفرق هو ضعف جميع الأجزاء، وضعف البلاد على العموم، واستقواء الخارج عليها وتهديد استقلالها ووحدتها وسلمها...

الإصلاح الضريبي في سورية.. هل يقود إلى تخفيض الإنفاق العام؟

أعلنت الحكومة السورية مؤخراً عن مشروع قانون ضريبي جديد، من المزمع تطبيقه مع بداية عام 2026، كجزء من خطة أوسع لإصلاح النظام المالي والاقتصادي.
يهدف هذا التوجه، بحسب ما أُعلن، إلى تحقيق العدالة الضريبية وتبسيط الجباية، لكنه يطرح في المقابل تساؤلات حاسمة حول أثره المتوقع على الإيرادات العامة، وبالتالي على الإنفاق الحكومي في بلد يواجه تحديات مالية عميقة.

ملامح المشروع الضريبي الجديد

يتضمن المشروع الضريبي جملة من الإجراءات النوعية، من أبرزها:
إعفاء الأفراد ذوي الدخل السنوي الأقل من 12،000 دولار من ضريبة الدخل.
تخفيض الضريبة على الشركات الصناعية والتجارية إلى 10–15%.
إلغاء ضريبة الإيجارات السكنية للمواطنين السوريين.
إلغاء نظام «الدخل المقطوع» واستبداله بنظام يستند إلى الدخل الصافي الحقيقي وفواتير إلكترونية.
دمج الضرائب والرسوم المتعددة في رسم ضريبي موحّد.
اعتماد التحول الرقمي الكامل في التكليف والتحصيل الضريبي، باستخدام الفوترة الإلكترونية، وربط البيانات مع وزارة المالية.

التغييرات في نسب الضرائب.. أين النقص وأين الثبات؟

شهد النظام الجديد بحسب ما رشح عنه تخفيضات كبيرة في نسب الضرائب المفروضة على بعض المطارح، مقابل إعفاءات كاملة أو تثبيت للنسب في مطارح أخرى.
من أبرز هذه التعديلات:
خفض ضريبة النشاط الصناعي من نحو 20% إلى 10%، في محاولة لتحفيز الإنتاج المحلي.
تقليص النسبة على القطاعات التعليمية والتقنية والصحية إلى 10%، بعد أن كانت ضمن الفئات الأعلى.
تثبيت النسبة على الأنشطة التجارية والخدمية عند 15%، مع دمج رسوم كانت تُفرض بشكل منفصل.
إعفاء كامل للأنشطة الزراعية والبنوك الإسلامية وتداول الأسهم بنسبة 0%.
تخفيض ضريبة المستثمرين غير المقيمين إلى 2% فقط.
إلغاء ضريبة الإيجارات السكنية للسوريين بالكامل، واعتماد قيمة العقد المصرّح بها كمرجع ضريبي في البيوع العقارية.
هذه التغييرات، ربما تهدف إلى جعل النظام أكثر عدالة وفعالية، لكنّها قد تُفضي إلى تراجع جزئي في الحصيلة الضريبية، خصوصاً إذا لم يُقابل ذلك بتحسين فعلي في الامتثال وتوسيع القاعدة الضريبية.

أين العدالة الضريبية في النظام الجديد؟

رغم ما يُعلن عن التعديلات من سعي لتحقيق العدالة الضريبية، إلا أن النظام المقترح يثير تساؤلات حقيقية حول التزامه بمبدأ التصاعدية، وهو أساس العدالة الضريبية في معظم الأنظمة الضريبية الحديثة.
فقد جاء المشروع بمعدلات موحدة لكل قطاع بغض النظر عن حجم الأرباح، أو الفروقات داخل النشاط الواحد، مما يعني أن مستثمراً كبيراً في القطاع الصناعي يدفع ذات النسبة «10%» التي يدفعها صاحب ورشة صغيرة.
كما أن إعفاءات قطاعات ربحية كالبنوك الإسلامية، أو المستثمرين غير المقيمين «بنسبة 2%»، توحي بمحاباة لفئات رأسمالية على حساب مبدأ التوزيع العادل للعبء الضريبي.
فالعدالة الحقيقية لا تقتصر على إعفاء الفقراء، بل تتطلب أيضاً أن يساهم الأغنياء وأصحاب الأرباح الكبرى بنسبة أعلى تتناسب مع قدرتهم المالية، لا مع نفوذهم.
فمن دون إدخال تصاعدية حقيقية على مستوى الدخل، فإن النظام الجديد سيُعمّق التفاوت الاجتماعي بدلاً من معالجته، خاصة في ظل انكماش الإنفاق العام وتراجع الخدمات.

هل ستنخفض الإيرادات الضريبية؟

من المرجح أن يؤدي تطبيق هذه التعديلات إلى انخفاض الإيرادات الضريبية على المدى القصير، وذلك نتيجة ما يلي:
خسارة شريحة من دافعي الضرائب بسبب الإعفاءات الموسعة.
تخفيض معدلات الضريبة على أغلب القطاعات.
إلغاء ضرائب كانت تُحصَّل عبر اللجان التقليدية «مثل: الدخل المقطوع».
التدرّج في تطبيق أدوات التحصيل الإلكتروني، ما قد يُبقي على نسب تهرب مرتفعة مؤقتاً.
لكن يبدو أن الحكومة تراهن على أن هذه التغييرات ستقود لاحقاً إلى رفع كفاءة التحصيل، وزيادة الامتثال، وتوسيع القاعدة الضريبية، مما قد يعوّض الفاقد تدريجياً بدءاً من 2027.

هل سيؤدي ذلك إلى تخفيض الإنفاق العام؟

السيناريو المرجح كإجابة مختصرة عن التساؤل أعلاه هو: نعم، وبالحد الأدنى مؤقتاً.
ففي ظل انخفاض الإيرادات وعدم وجود مصادر تمويل بديلة كافية «كالنفط أو القروض والمشاريع الاستثمارية المنتجة»، فإن الدولة قد تضطر إلى:
تقليص الإنفاق على الدعم والخدمات العامة.
تأجيل مشاريع استثمارية أو تقليص الإنفاق الرأسمالي للدولة.
تخفيف دور الدولة المباشر في الاقتصاد.
وقد يؤدي هذا إلى تقليص إضافي لدور القطاع العام تدريجياً، سواء بدافع الإصلاح، أو كأمر واقع تفرضه الضغوط المالية، وتكريساً لسياسات الخصخصة، والسوق المفتوح الحر التنافسي.

> **إنجاز وإصدار قانون ضريبي جديد يحتاج إلى سلطة تشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية ورقابة شعبية حقيقية تتمثل بها وهو الأمر الغائب حتى تاريخه**

ما الذي تراهن عليه الحكومة؟

رغم التراجع المتوقع في الإيرادات، ولو مؤقتاً، ربما تراهن الحكومة على تحقيق مكاسب لاحقة عبر:
محاربة التهرب الضريبي من خلال الفوترة الإلكترونية والربط المؤتمت.
تحسين الامتثال الطوعي نتيجة وضوح القوانين وخفض معدلات الاستنزاف.
تحفيز القطاع الخاص وجذب استثمارات جديدة.
خفض النفقات الإدارية عبر إلغاء اللجان التقليدية، وتحويل العمليات إلى النظام الرقمي.
ففي حال نجاح هذه الرهانات، من المتوقع أن تستقر الإيرادات الضريبية بحلول 2027، ثم قد تبدأ بالارتفاع في الأعوام التالية، ما قد يتيح للحكومة استعادة مساحة الإنفاق تدريجياً.

التحدي الحقيقي

لا يكمن التحدي في النص القانوني بحد ذاته كمشروع قيد الإنجاز، طبعاً بعد إدخال التعديلات الأساسية المطلوبة عليه، وخاصة الضريبة التصاعدية العادلة، بل في قدرة الدولة على التنفيذ النزيه والفعال، عبر:
بناء الثقة مع المواطنين والقطاع الخاص.
محاربة الفساد في الإدارة الضريبية.
الاستثمار الجاد في التحول الرقمي.
توجيه الموارد نحو الفئات الأشد حاجة.
فإذا تحققت هذه الشروط، فإن النظام الضريبي الجديد قد يتحول إلى رافعة مالية واقتصادية حقيقية، وليس مجرد تعديل شكلي.
أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن إنجاز وإصدار قانون ضريبي جديد يحتاج إلى سلطة تشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، ورقابة شعبية حقيقية تتمثل بها، وهو الأمر الغائب حتى تاريخه.

بيان المركزي حول الاحتيال المصرفي... تحذيرٌ دون معالجة جذرية

أصدر مصرف سورية المركزي بتاريخ 16 تموز الحالي بيان توعية وتحذير عبر منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي، نبه فيه عملاء القطاع المصرفي من تزايد عمليات الاحتيال المالي التي تستهدف أموالهم وودائعهم.

البيان رصد عدداً من أساليب الاحتيال المتكررة، والتي تتضمن:
إعلانات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي تدّعي استقبال الحوالات المصرفية وتسليم قيمتها نقداً مقابل عمولة، ثم يتم حظر العميل بعد تحويل الأموال.
روابط إلكترونية خبيثة ترسل للعميل للحصول على بياناته المصرفية، وسحب أمواله مباشرة من حسابه.
تسليم أوراق نقدية مزورة أو حوالات مصرفية مزيفة في عمليات بيع وشراء.
وعد بإيداع مقابل نقد أجنبي في الحسابات بسعر صرف أعلى من السعر الرسمي، ومن ثم اختفاء الجهة المستلمة.
ورغم أهمية هذا التحذير الرسمي، إلا أن البيان تجنب التطرق إلى الأسباب الجذرية التي تدفع المواطنين للجوء إلى مثل هذه التعاملات غير الآمنة.

أزمة ثقة في النظام المصرفي الرسمي

الواقع أن تصاعد عمليات الاحتيال لا يمكن فصله عن سياق اقتصادي ومصرفي مأزوم. فمع تقييد سقوف السحب النقدي وصعوبة التصرف بالودائع، وجد كثير من المواطنين أنفسهم أمام خيارات محدودة. وعندما تُغلق الأبواب الرسمية، يُفتح المجال واسعاً أمام السوق السوداء والمنصات غير القانونية.
فالمركزي يطالب المواطنين بعدم التعامل مع جهات غير معروفة، بينما هو نفسه يغلق الأبواب أمام الخيارات الرسمية الآمنة، ويترك المواطن عالقاً بين الحاجة للسيولة وخطر التعرض للنصب.

سعر الصرف... الفجوة التي تُغري بالاحتيال

جانب آخر من المشكلة، هو سعر الصرف. فوجود فجوة واضحة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، مع إغلاق البوابات أمام التصريف بالسعر الرسمي، جعل المواطنين عرضة للإغراء من جهات تعرض التصريف بأسعار أعلى، لكن بطرق غير قانونية، أو محفوفة بالمخاطر. وهذا ما يستغله المحتالون، فيعرضون أسعاراً مغرية، ليوقعوا الضحايا في شباكهم.

المطلوب إصلاح قبل التحذير

لا شك أن التحذير مهم وضروري، لكن لا يمكن أن يُحدث فرقاً حقيقياً ما لم يرافقه إصلاح جدّي في السياسات المالية والمصرفية.
فلو أتيحت للمواطن قنوات رسمية مرنة وفعالة لتحويل الأموال وسحبها وتصريف العملات، لما اضطر للجوء إلى طرق غير آمنة.
إن المركزي مسؤول، ليس فقط عن تنظيم السوق، بل عن خلق بيئة مصرفية آمنة ومُحفّزة. وهذا يتطلب:
إعادة النظر في سقوف السحب النقدي، وتقديم حلول واقعية تتناسب مع حاجة المواطنين.
توسيع القنوات الرسمية للتصريف والتحويل بأسعار معقولة وبإجراءات ميسرة.
تعزيز وسائل الأمان الإلكترونية، وتثقيف المواطنين حول كيفية حماية بياناتهم.
ملاحقة المحتالين فعلياً عبر التنسيق مع الجهات القضائية والأمنية، بدلاً من الاكتفاء بتحذير الضحية.

المعالجة تبدأ من الداخل

نعم، المواطن مطالب بالحذر، لكن الدولة والمركزي مطالبان بخلق بيئة لا يُضطر فيها المواطن للاختيار بين الخطر أو الجوع.
فالتحذيرات وحدها لا تكفي، ولا تعفي من المسؤولية. إذا أردنا الحد من الاحتيال، يجب أولاً سد الثغرات التي ينفذ منها المحتالون، وهي في الغالب من صنع السياسات المصرفية نفسها.
فالتحذير ليس بديلاً عن الإصلاح، والإصلاح هو الطريق الوحيد لبناء ثقة حقيقية بين المواطن والمصرف.

مأساة استمرار موجات النزوح... هروب جماعي من الموت إلى المجهول

شهدت سورية واحدة من أعنف موجات النزوح الداخلي في تاريخ أزمتها المستمرة منذ أكثر من عقد، حيث تتفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل خطر نتيجة التدهور الأمني المتسارع في محافظة السويداء.

فبحسب تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة بتاريخ 18 تموز 2025، فقد نزح أكثر من 79 ألف شخص من السويداء منذ الثالث عشر من الشهر ذاته، بينهم 20 ألف نازح في يوم واحد فقط، في مؤشر واضح على حجم الكارثة المتسارعة.
هذا النزوح الجماعي ليس حدثاً طارئاً فحسب، بل هو هروب جماعي من واقع قاتل يطارد السوريين في منازلهم، حيث تتساقط الحياة اليومية قطعةً قطعة.
انهيار الخدمات الأساسية في السويداء، بما في ذلك انقطاع الكهرباء، وتعطل شبكات المياه والاتصالات، أخرج المدينة من إطارها كمساحة للعيش، وجعلها منطقة طاردة للسكان.
ويُعد نقص الوقود أحد أكثر العوامل خطورةً، إذ شل حركة النقل، وأعاق عمليات الإجلاء الطارئ، ما جعل كثيراً من العائلات محاصرة في مناطق النزاع، غير قادرة على الهرب.
كما أثر ذلك سلباً على عمليات توزيع المساعدات والخدمات الإنسانية، ما ساهم في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، خاصة مع إغلاق الأسواق وقطع الطرق.
محافظة درعا، رغم ظروفها الصعبة، أصبحت ملاذاً للنازحين، حيث تستضيف حالياً أكثر من 30 ألف شخص في ملاجئ مؤقتة ومجتمعات مضيفة باتت مثقلة فوق طاقتها. ومع هذا الضغط الكبير، تشهد المرافق الصحية في درعا والسويداء انهياراً وظيفياً، إذ تعاني من نقص حاد في الكهرباء والإمدادات الطبية، مما يهدد حياة آلاف المرضى والجرحى، خاصة الأطفال والمسنين.
ورغم تصريحات وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح في 19 تموز 2025، بأن الحكومة قد شكلت غرف عمليات مشتركة بين الوزارات، وأنه تم إنشاء 21 مركز إيواء في درعا مع العمل على تجهيز 20 مركزاً إضافياً، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى أن حجم الأزمة يفوق بكثير قدرة الاستجابة الحالية.
وأضاف الوزير أن هناك فرقاً ميدانية تعمل على معبري بصرى الشام وبصرى الحرير لتأمين العائلات الراغبة في الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، في إشارة إلى محاولات التنظيم والتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية منذ بداية الأزمة، لكنها لا تزال بعيدة عن تلبية الحاجات المتزايدة.
ما يجري ليس مجرد تحرك سكاني مؤقت، بل هو تفكك إنساني واجتماعي شامل لمجتمع يُطارد فيه الموت أفراده، فيدفعهم إلى النزوح قسراً نحو المجهول.
النتائج المباشرة لذلك مدمرة، من تفشي الفقر، إلى ازدياد التوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحة، إلى تعطيل العملية التعليمية للأطفال، وتفشي الأمراض في مراكز الإيواء التي غالباً ما تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة.

أما النتائج بعيدة المدى، فهي أشد قتامة، اعتباراً من فقدان الانتماء، مروراً بترسيخ الفجوات الطبقية والجغرافية، وليس آخراً بانهيار الأمل في مستقبل مستقر للسوريين داخل وطنهم.
فموجات النزوح المستمرة هي جرس إنذار لا يجب تجاهله، فهي تشير إلى أن القاتل الحقيقي لم يعد في ساحات القتال فقط، بل في تفاصيل الحياة اليومية التي أصبحت مستحيلة في ظل غياب الأمن والخدمات.
تبقى الاستجابة الإنسانية الحالية خطوة ضرورية لكنها غير كافية، ما لم تقترن بحل سياسي حقيقي ومستدام يعيد الأمان للسوريين ويضع حداً لهذا التهجير القسري المتكرر الذي بات جزءاً مؤلماً من الواقع السوري.

مشروع الطاقة الأمريكي في سورية... غياب الشفافية ومخاوف حول الثروة الوطنية

في خطوة لافتة ومثيرة للجدل، أعلنت شركات أمريكية كبرى مثل Argent LNG، وBaker Hughes، و Hunt Energy عن خطة رئيسية لإعادة بناء قطاع النفط والغاز والطاقة في سورية، بعد رفع العقوبات الأمريكية جزئياً على سورية في حزيران 2025.

المشروع، الذي تم تقديمه لمسؤولين سوريين كبار مثل الرئيس المؤقت أحمد الشرع ووزير الطاقة محمد البشير، أثار تساؤلات حادة حول الشفافية، السيادة، والعوائد الوطنية.

فرغم ضخامة المشروع، الذي يُتوقع أن يكون بمليارات الدولارات، فإن وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية داخل سورية لم تتناول الموضوع بتفاصيله أو أبعاده السيادية والاستثمارية، مما يفتح الباب أمام تساؤلات وطنية مشروعة.

تفاصيل المشروع... خطة خمسية أمريكية لاحتواء قطاع الطاقة

وفق ما نشرته قناة CNBC بتاريخ 27 أيار 2025، ووكالة رويترز بتاريخ 18 تموز 2025 فإن الخطة تشمل:

إعادة تأهيل حقول النفط والغاز في مناطق غرب نهر الفرات.

إصلاح مصفاتي حمص وبانياس.

بناء محطات توليد كهرباء بالغاز بدورات مركبة.

تأسيس شركة دولية باسم SyriUS Energy بالشراكة بين الحكومة السورية وكيانات أمريكية، على أن تمتلك سورية 30% فقط من ملكيتها.

تصدير الغاز والنفط عبر أنابيب إقليمية وخطوط كهرباء دولية.

المراحل الخمسة المبرمجة

تبدأ الخطة المكونة من خمس مراحل بتأمين حقول النفط الرئيسية، بما في ذلك حقول العمر والتيم والتنك وحقول الحسكة، تليها تقييمات فنية لخطوط الأنابيب والمصافي والبنية التحتية للطاقة. كما سيتم تحديد احتياجات إمدادات الوقود الطارئة وتحديد أولوياتها.

في المرحلة الثانية، سينتقل التركيز إلى إعادة تأهيل مصفاتي حمص وبانياس وترميم خطوط الأنابيب الرئيسية، بما في ذلك خط الغاز العربي. كما تسعى الخطة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الغاز الطبيعي للاستخدامات السكنية والصناعية.

تقترح المرحلة الثالثة إنشاء شركة قابضة مدرجة في البورصة الأمريكية لإدارة أصول الطاقة وجذب الاستثمارات الخاصة. كما تشمل تأسيس شركة نفط وطنية جديدة باسم «SyriUS Energy»، تضم خبرات فنية أجنبية تتماشى مع المصالح السورية. وتحدد الخطة عقود الخدمات وتقاسم الإنتاج مع الدول الحليفة، وتشمل شركات طاقة عملاقة مثل إكسون موبيل وشيفرون وكونوكو فيليبس وشل.

في المرحلة الرابعة، سيتم وضع آليات للحوكمة والشفافية. وستشرف شركة مدرجة في البورصة الأمريكية، مملوكة جزئياً لصندوق الطاقة السيادي السوري، على توزيع الإيرادات. ويهدف ذلك إلى طمأنة الجهات المعنية الأجنبية وضمان إدارة شفافة لإيرادات النفط والغاز.

تركز المرحلة الأخيرة على الاستعداد لصادرات الطاقة والتكامل الإقليمي. تُحدد الخطة الصادرات القانونية والمرحلية عبر الدول المجاورة أو الموانئ الساحلية المُعاد ترميمها، وروابط البنية التحتية مع الدول المجاورة– مثل شبكات الكهرباء المشتركة وأنظمة الأنابيب– كأداة للدبلوماسية الاقتصادية.

ووفقاً للخطة، بحسب المصادر أعلاه، ستُعطى الأولوية للاحتياجات المحلية من الطاقة، تليها الصادرات الإقليمية، وأخيراً المبيعات الدولية. وتركز الاستراتيجية على إعادة استثمار أرباح الطاقة في خدمات «تعود بالنفع المباشر على الشعب السوري».

الثروات الطبيعية ليست حكراً على حكومات مؤقتة أو تحالفات سياسية بل هي حق سيادي لكل السوريين لا تغطيه عبارات تعاقدية أو إعلامية فضفاضة مثل النفع المباشر للشعب السوري

نسبة مشاركة ضئيلة ومجهولة التفاصيل... أين العوائد السورية؟!

أحد أخطر جوانب المشروع هو الضبابية في القيمة الاستثمارية المباشرة لسورية، حيث تشير الوثائق الأولية إلى أن:

شركة SyriUS Energy ستدير التنفيذ والتمويل، وستضم شركات أمريكية مساهمة، مقابل حصة سورية لا تتجاوز 30%.

لم تُحدَّد نسبة العوائد أو الأرباح العائدة للدولة السورية من عمليات التكرير أو تصدير الغاز.

لم يتم الإعلان عن آلية مراجعة العقود أو المحاسبة أو الرقابة السيادية على العمليات المالية والفنية.

غياب كامل للإعلام المحلي... لماذا لم يُعرض على الشعب؟

رغم ضخامة المشروع وحساسيته، إلا أن وسائل الإعلام الرسمية مثل وكالة «سانا» وصحف حكومية مثل «الثورة»، وكذلك وسائل إعلام شبه مستقلة، لم تذكر شيئاً عن تفاصيل الشراكات، أو نسبة الحصص، أو الجهات الأمريكية الفاعلة.

في المقابل، نُشرت معظم التفاصيل من خلال المصادر الأجنبية المذكورة أعلاه.

إن غياب الشفافية، الرسمية والإعلامية، في مشروع يُعد من الأكبر في تاريخ سورية الحديث، يثير قلقاً عاماً حول تجاوز المؤسسات وتهميش الرأي العام.

مشروعية التساؤل... مَن المستفيد؟ وأين المصلحة الوطنية؟

إن وجود شركات أمريكية في صلب عملية إعادة تشغيل قطاع يُعد من أهم أعمدة السيادة الوطنية، يثير عدداً من التساؤلات الجوهرية:

هل هناك رقابة سورية حقيقية على استخراج النفط والغاز؟

هل تقبل سورية بعقود امتياز طويلة الأمد تحرمها من عوائدها الطبيعية؟

هل طُرحت هذه العقود للنقاش الوطني؟ وهل تم تقييم البدائل؟

وتبدو هذه الأسئلة، وغيرها، أكثر جوهرية في ظل غياب السلطة التشريعية والمؤسسات الرقابية عن هذا المشروع.

السيادة أولاً... دعوة لفتح نقاش وطني شفاف

إن غياب المعلومة، وعدم مناقشة المشروع أمام الجمهور، يدفع إلى التساؤل عن قدرة الدولة على حماية الثروة الوطنية والتفاوض بندّية مع الأطراف الخارجية.

وعليه، فإن المشروع يتطلب:

نشر تفاصيل العقود الموقّعة كافة أو التي في قيد التفاوض.

إشراك خبراء قانونيين وطنيين في مراجعة الصيغة النهائية للاتفاقيات.

تحديد نسبة العوائد المالية الصافية لسورية خلال السنوات الخمس القادمة.

ضمان آليات شفافة للمحاسبة والرقابة البرلمانية والقضائية.

ترقبوا حملة «سورية أولاً» التسويقية للشركات الأمريكية!

بحسب ما نُشر عبر CNBC يتضمن المشروع حملة وطنية تحت شعار «سورية أولاً»، تهدف إلى إعادة وضع البلاد على خريطة الطاقة العالمية. تُعطي الحملة الأولوية للملكية الوطنية، والثقة العامة، والتنمية الشاملة، مع التركيز على حشد المهندسين والعمال السوريين لتحسين مستويات المعيشة. سيتم تشجيع التعاون الدولي وفق نموذج يضمن عوائد مستدامة وطويلة الأجل.

الثروات حق سيادي للسوريين

قد تكون الشراكة مع شركات دولية خطوة نحو إنعاش قطاع الطاقة، لكنها لا يمكن أن تُبرم في الظل وبعيداً عن الشعب صاحب الثروة والسلطة كما يفترض.

فالثروات الطبيعية ليست حكراً على حكومات مؤقتة أو تحالفات سياسية، بل هي حق سيادي لكل السوريين لا تغطيه عبارات تعاقدية أو إعلامية فضفاضة مثل «النفع المباشر للشعب السوري»، ولا تموهه الحملات الدعائية والترويجية للشركات الأمريكية باسم «سورية أولاً»!

محصول القمح... معاناة مستمرة للفلاح و«شام كاش» الرابح الأكبر!

أخذ الفلاح نفَساً عميقاً وارتاح قليلاً ظناً منه أن المشهد سيتغير هذا العام بتحديد تسعيرة شراء محصول القمح، التي وصفها بالمرضية والمجزية نوعاً ما لهذا الموسم، لكن يبدو أن المشهد لم يتغير إنما اختلفت زاوية اللقطة داخله هذه المرة فقط، من التسعيرة إلى توقف استلام المحصول المتبقي والتضحية به، وترك الفلاح فريسة سهلة لتجار القطاع الخاص لتسويق باقي المحصول.

■ رهف ونوس

فتراجع إنتاج القمح– أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية– ما زال مستمراً هذا العام لأسباب مركبة طبيعية واقتصادية وبشرية، تضع السوريين في مواجهة خطر جديد يهدد استقرارهم الغذائي ولقمة عيشهم في ظل ازدياد التحديات المعيشية والاقتصادية الراهنة.

توقف الاستلام... فماذا عن الفلاح ومحصوله المتبقي؟!

أعلن المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب المهندس «حسين العثمان» يوم الأربعاء الموافق لـ 9 تموز، انتهاء فترة استلام القمح بالإضافة إلى فترة التمديد بناء على طلب الفلاحين لهذا الموسم والتي حددتها المؤسسة سابقاً، مشيراً أن المدة المحددة كافية لتوريد كل ما تم حصاده، وذلك وفق تصريح له على موقع شبكة شام الإخبارية.

وعلى الرغم من مطالبات الفلاحين بتمديد الفترة مرة أخرى ليتمكنوا من تسويق كامل المحصول، لكن المؤسسة أكدت أن تقليل فترة الاستلام يعود لأسباب موضوعية، على حد تعبيرها، حرصاً منها على استلام القمح المحلي فقط، حيث يلجأ الكثير من السماسرة وبعض التجار إلى خلط القمح المحلي بالمهرب أو المستورد وتسليمه لمراكز المؤسسة، لكن على ما يبدو فإن المؤسسة ليس لديها مشكلة بأن يكون الفلاح «المعتر» ضحيه هؤلاء السماسرة والتجار، وأن يكون عُرضة للاستغلال والضغط عليه لبيع المتبقي من محصوله بسعر أرخص لعدم وجود البديل الحكومي «المدعوم»، والمفترض أن يكون الفلاح وكامل محصوله من أولوياته!

كما أشار «العثمان» أن إجمالي الكميات المستلمة وصلت إلى 352 ألف طن، وفقاً لما ذكرته شبكة شام الإخبارية، علماً أن التقدير المتوقع لإجمالي المحصول الذي صرح به «العثمان» في 14 من أيار الفائت «لوكالة سانا للأنباء» كان أكثر من 750 ألف طن.

والسؤال هنا: لماذا لم تستلم المؤسسة كامل المحصول، أو بالحد الأدنى الكمية المتوقعة لهذا الموسم، رغم الاحتياج الكبير لكل حبة قمح؟

خاصة أن احتياج سورية السنوي من القمح يصل إلى نحو 2,5 مليون طن، فاستلام كامل المحصول يساهم في سد ولو جزء بسيط من حاجات الاستهلاك، ويشجع الفلاح على زيادة مساحاته المزروعة العام القادم، وما يترتب عليه من دعم للإنتاج المحلي والاقتصاد الوطني، لكن الواضح أن الإنتاج وربح الفلاح أو خسارته غير مهم وخارج الخطط والسياسات الحكومية.

ما يترتب على هذا الإجراء من نتائج سلبية...

يمكن تلخيص النتائج السلبية بالنقاط الآتية:

تخلي الفلاح عن زراعة محصول القمح عاماً بعد عام مع ازدياد الأعباء «تكاليف زراعة وإنتاج» وتحمل خسارات جديدة بعدم تسويق كامل محصوله، وبالتالي التوجه إلى محاصيل أكثر ربحية وأقل تكلفة، لأن الزراعة هي مصدر رزق له وليست رفاهية، والعامل الاقتصادي مهم جداً.

تراجع الإنتاج وبالتالي الدخول في نفق العجز، مما يشكل أزمة كارثية تهدد الأمن الغذائي للسوريين.

الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين مادة الخبز «قوت المواطن الأساسي» في ظل الاقتصاد المنهك والمتدهور، وما يترتب عليه مستقبلاً من ارتفاع السعر أو تحريره، مما يؤثر بشكل مباشر على معيشة المواطنين وخاصة الفئات الأكثر فقراً.

تكبيد الخزينة العامة مزيداً من القطع الأجنبي لتغطية عمليات الاستيراد، في ظل شح الموارد وشح القطع.

ولضمان جدوى زراعة القمح والحفاظ على الأمن الغذائي المطلوب من أجله تحولٌ جذريٌّ في السياسات الزراعية وتعاون فعال بين الدولة والفلاحين بعيداً عن سياسة الإقصاء والخسارة القسرية السنوية

المستحقات المالية عبر تطبيق «شام كاش» الرابح الأكبر

دعت المؤسسة السورية للحبوب الفلاحين الذين سلموا المحصول لمراكز المؤسسة إلى فتح حسابات عبر تطبيق «شام كاش» لتحويل المستحقات المالية عبره، على أربع دفعات، حيث سيتم تسليمها بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالليرة.

كما لفت «العثمان» في التصريح نفسه لشبكة «شام الإخبارية»، أن إجمالي القيم المالية وصل إلى حدود 150 مليون دولار «ما يعادل 1,7 تريليون ليرة سورية»، أي إن المبلغ أكبر بقليل من المبلغ التقديري الذي صرحت به المؤسسة عبر «وكالة الأنباء سانا» بتاريخ 15 أيار الفائت، لشراء محصول القمح لهذا العام والبالغ 1,2 تريليون ليرة سورية في حينه، والذي اقترضته المؤسسة من المصرف الزراعي التعاوني.

وعليه سيتم تحويل المبلغ كاملاً وعلى دفعات لحساب تطبيق شام كاش، ولكم تخيُّل هامش العمولة الكبير الذي يشكل ربحاً صافياً ومضموناً وسريعاً لصالح أصحاب هذه الشركة «التطبيق»!

فلنفترض مثلاً أن العمولة 5 بالألف، مثل العمولة المقتطعة على رواتب موظفي القطاع العام، فإن إجمالي العمولات المقتطعة، لقاء تحويل مبلغ 1,7 تريليون ليرة وتسليمه للفلاحين، ستشكل مبلغاً وقدره 8,5 مليار ليرة سورية فقط لا غير، سيصب في جيوب أصحاب تطبيق «شام كاش» كأرباح كبيرة وسريعة وسهلة وصافية وبلا جهد، خلال مدة شهر إلى شهرين على أبعد تقدير!

المطلوب تحولٌ جذري في السياسات وتعاون مع الفلاح

محصول القمح ليس محصولاً عادياً، وغيابه لا يعني غياب الخبز فقط، بل انهيار منظومة الإنتاج، التي تمثل فيها الزراعة داعماً أساسياً ومصدر رزق لكثير من العائلات وغذاء لملايين المواطنين.

فالاستمرار بهذا النهج سيؤدي إلى توسع أكبر بالاستيراد، والواضح أن هذا ما تعول عليه الحكومة الحالية، تماماً كما سابقاتها في ظل السلطة الساقطة، غير المعنية بالمواطن ومصلحته كالمعتاد!

ولضمان جدوى زراعة القمح والحفاظ على الأمن الغذائي، المطلوب من أجله تحولٌ جذريٌّ في السياسات الزراعية، وتعاون فعال بين الدولة والفلاحين بعيداً عن سياسة الإقصاء والخسارة القسرية السنوية، وبالعامية «التطفيش»، بما يخدم مصلحة الفلاح بالدرجة الأولى لتشجعيه فعلاً، ودعماً للقطاع الزراعي والاقتصاد الوطني. وهذا كله يساهم في تحقيق وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

مشاركة السوريين في القرار: شرط

الآن، وبعد عقودٍ من دمار الاقتصاد السوري الممنهج تحت حكم عائلة الأسد، يتفق السوريون بمختلف انتماءاتهم على أن القضاء على الفقر يشكل الأولوية القصوى لإعادة بناء سورية. لقد أدت سياسات النظام السابق، التي طبقت فعلياً وصفات اقتصادية نيوليبرالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الحرب والعقوبات الغربية المدمرة، إلى انهيار الاقتصاد وتدمير البنية التحتية، فضلاً عن نزوح الملايين وعجز غالبية السكان عن تأمين احتياجاتهم الأساسية. وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025، يعيش تسعة من كل عشرة سوريين تحت خط الفقر، و66% منهم في فقر مدقع. اليوم، مع سقوط السلطة السابقة، نتفق على ضرورة تركيز جهود إعادة الإعمار على إنهاء الفقر كخطوة نحو الاستقرار الفعلي. لكن ربما ما نختلف عليه هو الطريقة.

■ احمد الرز

بينما تتجه الأنظار نحو القضاء على الفقر في سورية، تظهر نقاشات حادة في الأوساط الإعلامية والاقتصادية حول الطريق الأمثل لتحقيق التعافي. تتلخص هذه النقاشات في تباين جوهري بين تيارين: أحدهما ينادي بـ«فتح الاقتصاد» وتطبيق مبادئ السوق الحرة، والآخر يرى الحل في سياسات موجهة تتطلب تدخلاً واسعاً من الدولة.

يدعو فريق من الاقتصاديين والمسؤولين، بما في ذلك العديد من المسؤولين الاقتصاديين في السلطة الحالية، إلى تبني «نظام سوق حر تنافسي». وتُقدم هذه الرؤية بوصفها تحولاً ضرورياً عن السياسات «الاشتراكية» السابقة المزعومة، مع دعوات واضحة لخصخصة واسعة للأصول العامة وتخفيض الضرائب على المستثمرين. في المقابل، يبرز في المجتمع السوري رأي معاكس قوي يستند إلى النتائج الكارثية لسياسات «التحرير الاقتصادي» التي طُبقت في سورية سابقاً، حيث أسهم التوجه القوي للأسد نحو سياسات السوق المفتوح في أوائل الألفية الجديدة في تفاقم الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير، مما كان له دور رئيسي في انفجار الأزمة عام 2011.

الفقر في سورية: حقائق وأرقام اليوم

يعكس الواقع الاقتصادي والإنساني في سورية اليوم صورة واضحة للفقر المدقع وتبعاته المباشرة، حيث تشير جميع تقارير الأمم المتحدة إلى تدهور غير مسبوق في مستويات المعيشة: اعتباراً من عام 2024، يعيش 90% من السكان، أي نحو 20,7 مليون إنسان، تحت خط الفقر. وتمثل هذه النسبة زيادة كارثية عن 33% قبل عام 2011. ويعيش جزء كبير من السكان «نحو 15,8 مليون إنسان»، في فقر مدقع.

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل حاد، حيث انخفض إلى أقل من نصف قيمته في عام 2010. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً 25% فقط من مستواه في عام 2010. ويقدر إجمالي «الناتج المحلي الإجمالي المفقود» من عام 2011 إلى عام 2024 بنحو 800 مليار دولار أمريكي «بأسعار عام 2010»، وهو مبلغ يعادل 35 عاماً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالمستويات الحالية.

فقدت الليرة السورية نحو 99% من قيمتها منذ عام 2011. وبلغ الحد الأدنى الشهري لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 8,051,604 ليرة سورية «نحو 895 دولار أمريكي»، بينما لا يزال الحد الأدنى الرسمي للأجور ثابتاً حتى الآن عند 278,910 ليرة سورية شهرياً «نحو 30 دولار».

وصلت البطالة في صفوف الشباب إلى نحو 60% بحلول عام 2022. وفُقدت أكثر من 3 ملايين وظيفة خلال السنوات الخمس الأولى من انفجار الأزمة «2011–2016»، مع تقديرات بفقدان 500,000 إلى 600,000 وظيفة سنوياً خلال ذروة سنوات القتال العسكري. ولا تتمكن دخول الأسر السورية حتى اليوم، من مواكبةارتفاع الأسعار سواء من العمل أو التحويلات الخارجية.

فوق ذلك، يواجه 89% من السكان انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة 60% من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعتمد 70% على الأقل من السوريين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبشكل عام، يقدر أن 16,7 مليون شخص «أي ثلاثة أرباع السكان» بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وعلى هذا النحو، ارتفعت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال السوريين بنسبة 48% بين عامي 2021 و2022. ويعاني أكثر من 500,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يهدد حياتهم، مع وجود مليونين آخرين على وشك أن يصبحوا مصابين بسوء التغذية.

أما الآثار السلبية القطاعية طويلة الأمد فتعكس صورة أكثر شمولاً، حيث وُلد أكثر من 75% من أطفال سورية البالغ عددهم 10,5 ملايين طفل في ظل الحرب. وتلجأ العديد من الأسر إلى آليات يائسة للتكيف، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات الصغيرات. ولا يزال أكثر من 40% من إجمالي نحو 20,000 مدرسة في البلاد مغلقاً، ما يترك أكثر من 2,4 مليوني طفل خارج الفصول الدراسية وأكثر من مليون طفل معرضين لخطر التسرب. كما دُمر ثلث المراكز والعيادات الصحية بالكامل أو جزئياً، وباتت نصف خدمات الإسعاف غير عاملة. ويفتقر أكثر من نصف السكان «نحو 14 مليون سوري» إلى الوصول الكافي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. وتعرض أكثر من 50% من محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي لأضرار أو أصبحت خارج الخدمة. وباتت القدرة التشغيلية لتوفير المياه النظيفة في محافظات البلاد الأربع عشرة تقل عن 50%، وتنخفض إلى 23% عند انقطاع الكهرباء.

أساسي لمحاربة الفقر في سورية

أبعاد الفقر السوري: هل الحرب هي السبب الوحيد؟

المستويات الحالية للفقر في سورية ليست مجرد نتيجة للصراع المسلح الذي شهدته البلاد، بل نتاج لعوامل مركبة منها السياسات الاقتصادية المتبعة، والتراجع المتعمد لدور الدولة، وعوامل خارجية مثل العقوبات الاقتصادية، التي تفاعلت معاً لتخلق واقعاً مأساوياً.

عندما سرّع الأسد الابن من التوجه النيوليبرالي منذ بداية حكمه، حاملاً شعار الدفع القوي نحو اقتصاد السوق الحر، شهدت البلاد «ثورة مراسيم» تضمنت أكثر من 1200 قانون جديد بهدف «دمج الاقتصاد السوري في التدفقات الاقتصادية العالمية». ونتيجة مباشرة لذلك، انخفضت حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى الثلث فقط. والأهم من ذلك، أن هذا التحرير الاقتصادي جاء على حساب التصنيع، مفضلاً الأنشطة ذات العائد المرتفع في قطاع الخدمات، مع ذهاب الفوائد إلى النخب الأكثر ثراءً وفساداً في البلاد.

بطبيعة الحال، كانت العواقب الاجتماعية لهذا التوجه كارثية – الذي يحاول البعض تصويره اليوم على أنه «حديث وعصري» – كارثية. وعلى وجه التحديد، ارتفعت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى «دولار واحد في اليوم» من 13,8% في عام 2005 إلى 24% في عام 2010، بينما ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الأعلى «2,15 دولار في اليوم» من 30% في 2005 إلى 44% في 2010. وكان خلق فرص العمل ضئيلاً، بمتوسط نمو 0,5% فقط سنوياً بين عامي 2004 و2008، وهو أقل بكثير من 3–4% التي كانت لازمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكان هذا «الإصلاح» المزعوم بمثابة برنامج اقتصادي نيوليبرالي ضيق أعطى الأولوية لمعدلات النمو على التوزيع العادل.

ومن السمات البارزة للسياسات النيوليبرالية التي اتبعت في سورية قبل الحرب وأثناءها كان تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتقليص الإنفاق الاجتماعي. ففي عام 2008 مثلاً، أقدمت الحكومة على رفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل حاد، ما أدى إلى زيادة سعر وقود الديزل بنسبة 257% دفعة واحدة. وترتب على ذلك ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي، حيث وجدت شريحة واسعة من المزارعين والصناعيين نفسها عاجزة عن تحمل تكاليف الوقود اللازمة لتشغيل معداتها. وانعكس هذا القرار سريعاً على أسعار السلع الأساسية التي قفزت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى موجة غلاء أثقلت كاهل المواطنين وبخاصة الفقراء. وبالمثل، شهدت الخدمات العامة تراجعاً ملحوظاً في مستواها وتغطيتها نتيجة «تقشف» الدولة في الإنفاق الاجتماعي. فقد انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة مثلاً إلى نحو 0,4% فقط من الناتج المحلي قبل عام 2010، وهو رقم متدنٍ للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية «التي تتراوح عادة بين 5% و12%». وينطبق الأمر نفسه على قطاع التعليم الذي شهد ازدحاماً في المدارس الحكومية وضعفاً في جودتها، في وقت لم يكن معظم السوريين قادرين على تحمل كلفة التعليم الخاص.

هذه السياسات – التي جاءت بإيحاء من توجهات اقتصاد السوق والرغبة في تقليص دور الدولة – أسهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات الفقر قبل الحرب، رغم ما أظهرته الأرقام الكلية من نمو اقتصادي في تلك الفترة. وهذا يدل على أن ثمار ذلك النمو لم تصل إلى معظم الشعب، بل تركزت في يد نخبة اقتصادية ضيقة استفادت من الخصخصة والانخراط في شبكات الفساد. وهكذا أسهمت هذه السياسات في تفكيك كثير من مقومات شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تحمي السوريين.

خطوات عملية لمحاربة الفقر

في ضوء ما ذكرناه، يبدو واضحاً أن القضاء على الفقر في سورية لن يتحقق بمجرد نمو اقتصادي عابر أو وعود نظرية، بل يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً سورياً خاصاً يضع مصلحة السوريين في صدارة الأولويات. حيث أثبتت التجربة السورية خلال العقود الماضية أن ترك الأمور لقوى السوق والاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، كلاهما طريقان مسدودان. وعليه، فإن المقاربة العملية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على دور قوي وفعال للدولة من جهة، وعلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

لا غنى عن دور محوري للدولة في المرحلة المقبلة لضمان توجيه الموارد نحو أولويات إعادة الإعمار والتنمية البشرية. وهذا لا يعني العودة إلى اقتصاد مغلق مزعوم، بل المقصود أن تكون الدولة مخططاً ومنظماً رئيسياً يحدد القطاعات الاستراتيجية التي يجب النهوض بها ويحفز الاستثمار فيها دون التفريط بها، ويعيد بناء البنية التحتية المدمرة.

الدولة القوية والعادلة هي وحدها التي تستطيع وقف الاحتكارات وضبط الأسواق ومكافحة الفساد وتبديد الموارد. وفي الحالة السورية، ينبغي على الدولة استعادة دورها في التخطيط الاقتصادي طويل المدى لضمان تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل منتجة، بدلاً من تركز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري. لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة لدى فئة ضيقة من المنتفعين الفاسدين، فيما انزلقت الغالبية العظمى إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية لسورية الجديدة إجراءات مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع، مقابل تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل. كما يتعين مكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة من موارد كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية مهمة، والوقف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت مؤخراً.

لا يمكن كسر حلقة الفقر السوري دون رفع فعلي لمستويات دخل الأسر السورية، وبخاصة شريحة العاملين بأجر. فالأجور الحالية – حتى بعد الزيادات المتتالية التي أعلنت خلال السنوات الماضية – تلتهمها ارتفاعات الأسعار السريعة التي لا يوجد من يضبطها اليوم.

الطريق نحو القضاء على الفقر في سورية يتطلب نهجاً متكاملاً ومدروساً يضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دور قوي وفعال للدولة، ليس كجهة تتخلى عن المسؤولية الاقتصادية، بل كمهندس لإعادة بناء الاقتصاد وحماية مواطنيها. من يريد أن ينتشل المواطنين حقاً من الفقر، فهو محكوم بأن يركز جهوده على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المنهوبة، ورفع القوة الشرائية الفعلية للأجور، ودعم الإنتاج المحلي السوري وتطويره لحماية الصناعات الوطنية واستعادة عوامل الاكتفاء الذاتي. كما أن بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، لا يمكن أن ينجز دون ضمان مستوى عال من الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي.

وفي حين أن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية يمكن أن يساهم نظرياً في تسهيل حياة السوريين، إلا أن النجاح في النهاية يعتمد بشكل أساسي على التغيير الداخلي الجذري، والقطع تماماً مع سياسات السلطة السابقة التي جرّفت جهاز الدولة السوري. سورية بحاجة ماسة إلى التحول من نموذج اقتصادي يخدم النخب إلى نموذج يعزز النمو الشامل، حيث تقاس الإنجازات الاقتصادية بمدى تحسينها لمعيشة السوريين. والفشل في تبني هذا النهج الشامل والموجه نحو العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعدم الاستقرار، مع تداعيات كارثية على الأجيال القادمة.

أزمة المنظور الغربي في الاقتصاد

في أول درسٍ لي في الاقتصاد خلال فترة الدراسة الجامعية، بدأ أستاذ المادة بالحديث عن عبارة «تدبير شؤون الدولة ورعاية الشعب» باعتبارها التفسير الأصيل لمعنى الاقتصاد. لكن لطالما اعتبرت المدرسة الغربية السائدة في الاقتصاد نفسها علماً طبيعياً يتمتع بـ«قيمة عالمية»، وقد قامت بتبسيط الظواهر الاقتصادية المعقّدة إلى معادلات رياضية ونماذج توازن رياضي. بَني علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على افتراض «الإنسان الاقتصادي العقلاني» وعلى «نظرية التوازن السوقي»، لتشييد صرح نظريّ يبدو متماسكاً من حيث الشكل. بيد أنّ هذا النموذج الذي يدّعي صفة «العلم الطبيعي» يخفي في جوهره حقيقة كونه وليد ظروف تاريخية محددة في الغرب، وخادماً لتوسع الرأسمالية بوصفها أيديولوجيا أكثر من كونه علماً موضوعياً.

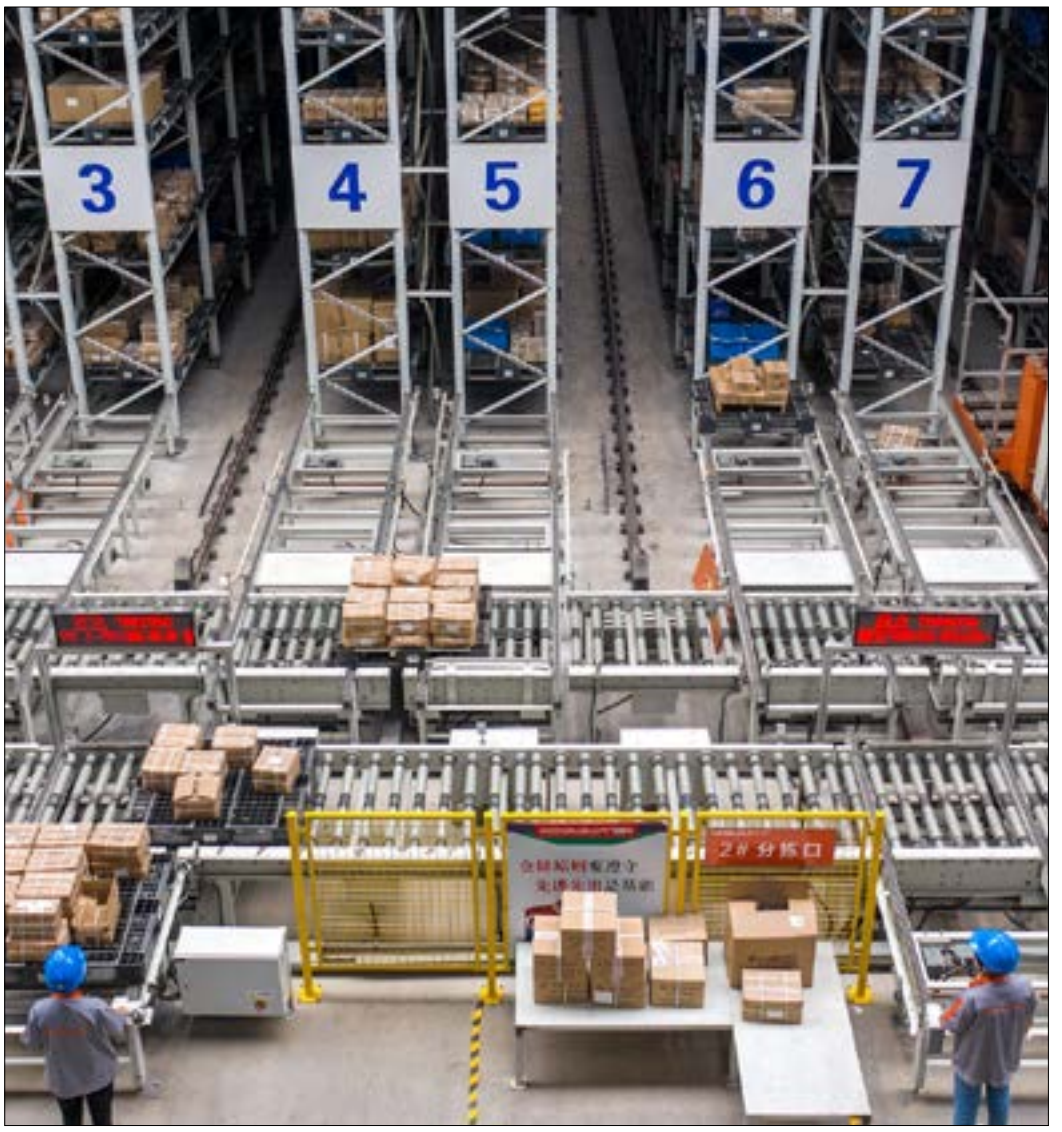

■ تشانغ يان تشون
ترجمة: قاسيون

في كتابهما «منطق تطوّر الاقتصاد الصيني»، أشار الكاتبان وين يانغ وغاو يان بينغ بوضوح إلى هذا العطب الجذري في المنظومة الغربية: إذ إنّ هذه المدرسة عمدت إلى حشر النشاط الاقتصادي الإنساني الغني والمتنوّع في قوالب افتراضية مجرّدة، تتجاهل الواقع، بل واعتبرت الصين مجرّد حالة شاذة تحتاج إلى تصحيح.

تتمثّل المعضلة الأساسية للاقتصاد الغربي في محاولته الادعاء بأنه علم طبيعي. فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد اختزل الإنسان إلى كائن رياضي جامد يُدعى «الإنسان الاقتصادي»، جرى نزع العلاقات الاجتماعية والنفسية عنه، وحوّل علاقاته إلى مجرّد خطوط عرض وطلب. وهكذا حاول عبر المعادلات الرياضية إرساء «حقائق كونية». هذه النظرية التي أقصت التاريخ والمجتمع عن الاقتصاد، فشلت حتماً في تفسير كيف نجحت الصين في تحقيق تراكمها الأولي رغم فقرها الشديد في رأس المال.

لقد كان «توافق واشنطن» في جوهره أداةً لنشر النيوليبرالية عالمياً. ومع الأزمة المالية عام 2008، ظهر عجز الاقتصاد الغربي جلياً: فحين انهار بنك «ليمان براذرز» واهتزّ العالم، لم تستطع تلك النماذج التنبؤ بالأزمة، ولم تتمكن من تقديم أي حلول عملية. خلف الستار الفاخر من المعادلات، أخفق هذا الفكر في تفسير الواقع. وأثبتت التجربة الصينية أنّ قوانين التنمية الاقتصادية ليست مسلمات كونية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربة الحضارية التي تنمو فيها.

التمرّد النظري للتجربة الصينية

واجهت التنمية الاقتصادية الصينية الفكر الغربي بثلاثة تحديات رئيسية: 1- في مسار التحوّل، لم تلجأ الصين إلى «العلاج بالصدمة» الذي مجّده الغرب، بل ابتكرت نظام المسارين في الأسعار، ما سمح لها بالانتقال السلس من الاقتصاد المخطّط إلى السوق.

2- في هيكل الملكية، تخطّت الصين عقيدة أولوية الكفاءة للرأسمال الخاص، وابتكرت نموذجاً مختلطاً حيث تُشكّل الشركات الحكومية 30 بالمئة من السوق وتساهم الشركات الخاصة بـ60 بالمئة من الناتج.

3- في آلية التوزيع، نسفت فكرة «التنقيط الاقتصادي» عبر سياسات مكافحة الفقر، فانتشلت نحو مئة مليون من الفلاحين من براثن الفقر.

أبرز الأمثلة كان في شنجن: ففي عام 1979 كان الناتج المحلي لا يتجاوز 1,96 مليار يوان. عبر آليات ابتكارية في استخدام الأراضي ونظام «التصنيع التعاقدي»، اندمجت المدينة في سلسلة الإنتاج العالمية، ومع سياسة تجريبية محفزة، ارتفع الناتج إلى 3,46 تريليون يوان في 2024، بزيادة فاقت 17 ألف ضعف. هذا التطوّر نسف معظم الفرضيات الغربية.

اعتمد كتاب «منطق تطوّر الاقتصاد الصيني» رؤية تشبّه الاقتصاد بكائن حي يتكيّف ويتطوّر. ومن منظور النشوء والتطور، تسهم المنافسة التقنية بين الدول في تحوّل البنى الاقتصادية «كمثال: معركة المعايير في قطاع الجيل الخامس 5G». وحين تحتفظ الصين بتنوّع ملكياتها «الدولة، التعاونيات، القطاع الخاص»، فإنها تعزّز من مرونة نظامها الاقتصادي.

سرّ نجاح الصين أنها أعادت دمج اقتصادها في نسيجها الاجتماعي، فخلقت تآزراً بين السياسة والثقافة والاقتصاد، وهذه الرؤية المتعددة تمنحنا أدواتٍ أعمق لفهم الظواهر الاقتصادية.

الشيفرة الديناميكية للمسار الصيني

التاريخ الاقتصادي الصيني هو سجلّ متواصل من التحولات الذكية، يمكن تقسيمه إلى خمس مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى «1949–1978»: هي مرحلة تقودها منطقية البقاء. رغم انطلاقة البلاد كدولة زراعية فقيرة، انتهجت الصين استراتيجية إعطاء الأولوية للتصنيع الثقيل، فارتفع الناتج الصناعي بمعدّل 18 بالمئة سنوياً، ووصل نمو الصناعات الثقيلة إلى 25,4 بالمئة خلال الخطة الخمسية الأولى «1953–1957». عبر سياسة «مقص الأسعار» بين الزراعة والصناعة، تمكّنت الصين من تحقيق التراكم الأولي وإنشاء قاعدة صناعية مستقلة، مما مهّد للنهضة اللاحقة.

المرحلة الثانية «1978–2012»: تمّ خلالها إطلاق ديناميكية السوق عبر تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة، وارتفع ناتج شنجن من 1,96 مليار يوان عام 1979 إلى 3,46 تريليون في 2024. بفضل سياسة الإصلاح التدريجي ونظام السعر المزدوج، أفرج عن طاقات السوق دون أن تُمسّ ركائز الاقتصاد.

المرحلة الثالثة «2012–2020»: في هذه المرحلة تمّت موازنة الأهداف التنموية، فتمّ القضاء على الفقر المدقع بانتشال ما يقارب 800 مليون نسمة من تحت خط الفقر، 98,99 مليون منهم بعد مؤتمر الحزب الثامن عشر. بُنيت منظومة صناعية هي الأضخم عالمياً، مع تغطية كافة السلاسل الصناعية الكبرى.

المرحلة الرابعة «2020–2025»: في ظل المواجهة مع العقوبات الأمريكية والقيود التقنية، تبنّت الصين استراتيجية «الدورتين»، وبلغت مبيعات التجزئة في 2024 أكثر من 50 تريليون يوان، بينما ساهم الاستهلاك بنسبة تفوق 65 بالمئة من النمو. أعادت البلاد هيكلة صناعتها عبر الإصلاح في جانب العرض، وأطلقت منظومة الابتكار التكنولوجي.

المرحلة الخامسة «2025 وما بعدها»: ترتفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2,5 بالمئة من الناتج المحلي، متجاوزة بعض الدول المتقدمة. التقنية الفائقة والاقتصاد الذكي أعادا تشكيل سلاسل القيمة.

الصين والابتكار المؤسسي

الركيزة الأذكى للإصلاح الصيني كانت التوازن بين «الهدم» و«البناء». ففي خصوصية تختلف عن التجربة السوفييتية، اختارت الصين الإصلاح المرحلي لتجنّب الانهيار. طبقت نموذج «التجربة ثم التعميم» بدءاً من 4 مناطق تجريبية وصولاً إلى 21 منطقة تجارة حرة، ممّا شكّل شبكة للابتكار المؤسسي.

مثال نموذجي هو نظام السعر المزدوج: بين 1984 و1991، حُفظت الأسعار المخططة للمواد الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد الموروث، بينما أُتيح التسعير الحر للمنتَج الفائض، مما شجّع النمو التدريجي للسوق.

أدركت الصين الازدواجية الكامنة في رأس المال بين كونه أداة خلق الثروة ووسيلة تراكم طفيلي، فأنشأت نظام «الإشارة الضوئية» لرأس المال. تم إيقاف إدراج «علي بابا» في البورصة عام 2020، وأعيد تنظيم قطاع التعليم الخاص، بهدف منع التمدد الفوضوي لرأس المال على حساب رفاهية الناس. في 2022، جرى تحويل جباية عائدات الأراضي إلى مصلحة الضرائب لتقليص اعتماد الحكومات المحلية على هذه الإيرادات.

استُحدثت آليات إعادة التوزيع مثل نموذج «الازدهار المشترك» في تشجيانغ، الذي يهدف إلى رفع الأدنى، وتوسيع الطبقة الوسطى، وإعادة هيكلة الدخول. بين 2020 و2024، فرضت الدولة غرامات احتكار تجاوزت 200 مليار يوان على شركات المنصات الرقمية، مؤكدةً أنّ رأس المال خادم للاقتصاد وأداة في يد السياسة لخدمة الشعب.

أطاحت الصين بالمنطق الغربي، وابتكرت نموذجاً تنموياً للقضاء على الفقر عبر التمكين بدلاً من الإعالة. أنشأت أكثر من 30 ألف قطاع اقتصادي محلي، وربطت التنمية بالتعليم لكسر الفقر الموروث، وأقامت منظومات تعاون بين الأقاليم، مما أعاد توزيع فرص التنمية.

ركائز النموذج الصيني

البنية التحتية أولاً: إيصال الطرق، الكهرباء، والإنترنت لكل القرى الفقيرة بنسبة 100 بالمئة. الاقتصاد المحلي: إنشاء أكثر من 3600 قرية نموذجية للإنتاج المحلي المتخصص. تمكين التعليم: برنامج «يو لو» لدعم تعليم 700 ألف طالب فقير سنوياً. بهذا أصبحت الصين مسؤولة عن أكثر من 70 بالمئة من التقدم العالمي في مكافحة الفقر.

المنطق العميق لتعزيز السوق المحلية في الصين يتمثل في «الثروة لدى الشعب». أنشأت الصين أكبر شبكة ضمان اجتماعي في العالم، حيث يغطي التأمين التقاعدي الأساسي 1,05 مليار شخص، ويستقر التأمين الصحي الأساسي عند نسبة 95 بالمئة من السكان، ما أزال القلق من مستقبل الاستهلاك لدى الأفراد. كما اعتمدت استراتيجية توسيع الطبقة الوسطى، والتي تجاوز عددها 400 مليون شخص، وأطلقت خطط لتحسين هيكل توزيع الدخل. وجرى تعزيز العدالة الرقمية، حيث وصلت نسبة انتشار الإنترنت إلى 78,5 بالمئة، وبلغت في المناطق الريفية 58,8 بالمئة، بينما تجاوز حجم سوق التجارة الإلكترونية الريفية 3 تريليونات يوان، مما فعّل استهلاك المناطق المهمشة.

في عام 1994، أطلق عشرة من رواد الأعمال في القطاع الخاص «مشروع غوانغتساي»، ليصبح نموذجاً جديداً في مكافحة الفقر، يستند إلى «التوازن بين المصلحة والأخلاق» مع أولوية للأخلاق. روّجوا لمكافحة الفقر بأسلوب التنمية، فمشروع تربية الخنازير لشركة «نيو هوب» في إقليم ليانغشان ساعد 50 ألف أسرة على زيادة دخلها بمعدل 20 ألف يوان لكل أسرة. كما ساهمت الروح الريادية بتعزيز التنمية في المناطق الفقيرة، حيث أنشأت مجموعة وومي شبكة وطنية لجمع المنتجات الطازجة، ما ربط الإنتاج بالأسواق.

وبالأرقام، جرى تنفيذ 78 ألف مشروع باستثمارات تجاوزت 1,2 تريليون يوان، مما ساعد أكثر من 8 ملايين شخص على الخروج من الفقر. وعلى سبيل المثال، أقام رجال الأعمال في تشجيانغ مجمّعات صناعية كاملة في نينغشيا لصناعة نبات «غوجي»، مما حوّل الفلاحين إلى عمّال وشركاء في الصناعة.

المنطق العميق لتعزيز السوق المحلية الصينية اعتماد «الثروة لدى الشعب» والتمكين والإنتاجية بدل الإعالة والريعية

قرض الـ 4 ملايين من المصرف التجاري.. «هديّة العمر» المشروطة ومرتفعة الفائدة!

في خبر يكاد يُنافس النكتة، أعلن المصرف التجاري السوري، مطلع شهر تموز الحالي، بكل فخر عن إطلاق قرض شخصي «عظيم» بقيمة تصل إلى 4 ملايين ليرة سورية! نعم، أربعة ملايين كاملة، وكأننا في زمن الليرة الذهبية، وليس زمن «الطبخة» بـ 100 ألف.

لكن لحظة، لا تفرح كثيراً... القرض هذا أشبه بمنحة مشروطة من باب الضحك على الوجع. لنُلقي نظرة على التفاصيل التي تُبكي أكثر مما تُبشّر.

من يحق له الحلم بهذا القرض؟

قبل أن تبدأ أن تحلم بكيفية إنفاق الأربعة ملايين، عليك أولاً أن تنتمي إلى كائنات محددة نادرة:

موظف حكومي مثبّت على الملاك، ومضى على تكبيله... عفواً، خدمته سنة كاملة، وراتبه مُوطّن في المصرف التجاري السوري.

أو موظف بعقد سنوي متجدد منذ ثلاث سنوات متتالية «يعني مش من المفصولين مؤخراً!».

أو متقاعد ما زال يتلقى راتبه– أو ما تبقى منه– عبر المصرف.

لكن لا يكفي أن تكون من هؤلاء. عليك أيضاً أن تجرّ كفيلاً مثبتاً يعمل في الدولة، وراتبه موطّن في المصرف، ومضت على خدمته سنة كاملة على الأقل. وإذا ما كان الكفيل راتبه بالكاد يكفيه، فعليك بجلب كفيلين!

الفائدة.. المقصّ في جيبك

في حال القرض لمدة سنة «12% فائدة على الرصيد المتناقص»:

المبلغ: 4 ملايين ليرة.

الفائدة: تقطيع ناعم على مدار السنة.

القسط الشهري: حوالي 355 ألف ليرة.

المبلغ الفعلي الذي يصل إلى يدك: 3,73 مليون ليرة فقط.

الفائدة التي «تتبخّر» من القرض: 270 ألف ليرة تقريباً.

أما إذا فكرت تمدّها سنتين «14% فائدة»:

القسط الشهري: 191 ألف ليرة تقريباً.

المبلغ الحقيقي بجيبك بعد الفائدة: 3,42 مليون ليرة.

الفائدة الكاملة: 580 ألف ليرة.

وربما تخرج بعدها بحاجة لقرض جديد لسداد القرض الأول.

وبعدين؟ شو بتعمل بـ4 ملايين اليوم؟

في السوق السورية اليوم، 4 ملايين ليرة قد تعني:

5 علب حليب أطفال + 3 جرات غاز + كروز دخان لصاحب القرار.

أو شهرين آجار بيت متواضع في ضواحي دمشق.

أو صيانة سخان + تنكة مازوت + كيس رز «صغير».

أو حبة سكر لـ «الحياة الحلوة» التي وعدنا بها الإعلان!

وبأحسن الأحوال قد يغطي غذائيات أسرة لمدة شهر واحد فقط مع التقشف.

يعني القرض هذا أشبه بإسعاف مصاب بنزيف داخلي بكرتونة بانادول.

المصيبة.. القسط الشهري يبلع نصف الراتب

في بلد متوسط راتب الموظف فيه لا يتجاوز 700 – 800 ألف ليرة سورية، فإن دفع 355 ألف ليرة شهرياً لمدة عام، أو 191 ألف ليرة لمدة سنتين، يعني ببساطة أن الموظف سيكون في سباق دائم بين أقساط القرض وثمن ربطة الخبز.

ستضطر لتأجيل حاجات أسرتك الأساسية: طعام، دواء، لباس... مقابل سداد قرض بالكاد يكفي لإصلاح باب الحمّام.

الخلاصة: القرض ليس دعماً... بل فكاهة محزنة

إن كان المقصود من هذا «القرض» هو التخفيف عن المواطن، فإن النتيجة ستكون معاكسة تماماً: شروط تعجيزية، فائدة عالية، ومبلغ لا يسدّ رمق أسرة لأسبوعين.

ما حصلنا عليه فعلياً ليس «تيسيراً»، بل جرعة بيروقراطية ثقيلة الظل، تُضاف إلى يوميات السوريين المليئة بالانتظار والتقنين والفقر المقنّع.

هل هذا قرض؟ أم اختبار صبر؟ أم عرض خاص لمن يريد أن يسدد من دمه لا من راتبه؟ من يدري... ربما القرض القادم سيكون «بضمانة التبرع بكليتك.. مع شرط تعجيزي بسلامتك من الأمراض»!

مطبّات وحفر وتصدّعات تأكل الشوارع وتحصد الأرواح

تعاني البنية التحتية والشوارع في سورية، ولا سيما الطرقات الرئيسية، من انتشار الحفر والمطبات، وغياب الصيانة الدورية، نتيجة عوامل متعددة ومزمنة، منها: الإهمال والفساد في إدارة موارد الدولة وتنفيذ المشاريع، أو ما تضرر منها من جراء الحرب.

■ سارة جمال

وبذلك تحولت الشوارع من مساحات تربط المدن والقرى، وتسهل حركة الأفراد والبضائع، إلى مصائد محفوفة بالمخاطر تهدد حياة المواطنين.

تدهور البنى التحتية

يتجلى تدهور البنى التحتية للطرق في الانتشار الكبير للحفر، بمساحاتها المختلفة وبدرجات عمقها، والمطبات غير المصممة وفقاً للمعايير الهندسية الفنية، والحفريات التي تُترك بدون إعادة تأهيل، سواء في الشوارع الرئيسية أو الطرق السريعة، ما يجعل سائقي المركبات والدراجات في خطر دائم.

وقد أصبحت هذه المظاهر أمراً مألوفاً لدى السائقين في مختلف المدن السورية، وهي لا تعيق حركة المرور فقط، بل تلحق أضراراً بالمركبات، وتزيد من اهتلاكها، وبالتالي الصرف على صيانتها، وكذلك زيادة باستهلاك الوقود، وإطالة أوقات القيادة، والأهم من ذلك كله: أنها باتت سبباً مباشراً للحوادث المتكررة، خاصة أثناء القيادة ليلاً في ظل انعدام الإضاءة في غالبية الشوارع والطرقات، الرئيسية والفرعية.

غياب الصيانة يرفع التكلفة

ليس غريباً أن تتعرض الطرق مع مرور الزمن والاستخدام المتواصل إلى التهالك بفعل العوامل الجوية وأحمال المركبات. لكن الغريب هو غياب برامج صيانة وقائية وتجديد دوري، الذي من شأنه منع تفاقم المشكلات الصغيرة وتحولها إلى عيوب كبيرة.

فالإصلاح بعد التهتك والاهتلاك شبه الكلي، بدلاً من انتهاج الصيانة الدورية، ليس فقط أكثر كلفة من الناحية المادية على المدى الطويل، بل الكلفة الأعلى بالأرواح التي تُزهق نتيجة الإهمال، والممتلكات التي تُبدد.

انفجار في عدد السيارات

أدت السياسة التي انتهجتها الحكومة، والمتمثلة في فتح استيراد السيارات بدون وضع خطط لتطوير البنية التحتية وتوسيع وتحسين الطرق بحيث تستوعب هذا العدد الهائل، إلى طفرة غير مسبوقة في أعداد المركبات والسيارات. وهي زيادة تفوق بكثير قدرة شبكات الطرق الحالية على التحمل، خاصة بوضعها الحالي المتهتك.

فإلى جانب تآكل واهتلاك الطرق بسرعة أكبر جراء هذا العدد، وما تولّده من ازدحام خانق، وضغط متزايد على بنية هذه الطرق، فهي تساهم بشكل مباشر في ارتفاع عدد الحوادث المرورية. يضاف إلى ذلك أن أغلب الشوارع في سورية تفتقر إلى علامات طريق واضحة ومسارات مخططة وبارزة، مما يُربك السائقين ويشكل تهديداً مباشراً لحياتهم.

استيراد وأرباح على حساب السلامة

منذ بداية العام 2025 شهدت البلاد أكثر من 700 حادث مروري كبير موثق، أدى إلى مقتل 46 شخصاً وإصابة المئات، من بينهم 135 طفلاً، حسب ما وثقته فرق الدفاع المدني.

وقد خدمت سياسة فتح الاستيراد مصالح فئة ضيقة، من مستوردين وشركات ووكلاء، وتعاظمت الأرباح من فروقات الأسعار والرسوم الجمركية. وفي هذا السعي المحموم نحو الربح، تم التغاضي عن الكثير من معايير السلامة بالسيارات المستوردة، لصالح تعظيم مكاسب مادية على حساب اعتبارات أوسع تتعلق بالمصلحة والسلامة العامة.

فسياسة فتح استيراد السيارات بلا رقابة وتنظيم، بالإضافة إلى أنها تستنزف العملات الأجنبية، فهي تزيد من الازدحام المروي، وتفاقم من المشاكل البيئية، وتهمل بالضرورة تطوير الصناعات المحلية، بالإضافة لما سبق حول زيادة تهالك البنى التحتية للطرقات.

ولعل قرار ترشيد استيراد السيارات الصادر مؤخراً ليس كافياً بهذا الصدد، فتخصيص جزء من الموارد الناجمة عن استيراد السيارات وترسيمها «ضرائب– جمارك– رسوم» قد يشكل رافداً مستداماً كمورد إضافي لتمويل الإنفاق الضروري لصيانة وتعبيد الطرق دورياً.

فتطبيق سياسات متكاملة من شأنها تعزيز السلامة المرورية على الطرقات، لم يعد «رفاهية» بل حق أساسي من حقوق المواطنين، الذين يفقدون حيواتهم يومياً على طرق الموت الحالية.

«الزراعة العمودية» كأحد الحلول المبتكرة في المدن وظروف الجفاف

يشكّل التوسع العمراني وزيادة اكتظاظ المدن تحدّياً يضغط على الأراضي الزراعية ويقلّصها، بينما يزيد التغير المناخي من تقلبات الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف والحرائق من جهة أو الفيضانات من جهة أخرى. هذه العوامل تجعل من الضروري إيجاد حلول زراعية مبتكرة تتجاوز القيود التقليدية. «الزراعة العمودية»، التي برزت كحل واعد في الصين تُقدم نفسها كأحد الحلول المقترحة لهذه التحديات. فمن خلال زراعة المحاصيل داخل مبانٍ مجهّزة بتقنيات متطوّرة، تتيح هذه التقنية إنتاج غذاء طازج في قلب المدن، ممّا يقلّل الاعتماد على النقل ويحافظ على الموارد.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

مع تزايد عدد سكان العالم وتوسع المدن، تواجه المدن الكبرى تحديات غذائية متزايدة. ففي الصين، حيث يعيش ملايين الأشخاص في مدن مثل شنغهاي وبكين، أصبح تأمين غذاء طازج ومستدام تحدياً كبيراً. تعتمد هذه المدن تقليدياً على الأراضي الزراعية البعيدة، مما يرفع تكاليف النقل ويؤثر على جودة المنتجات الطازجة.

الإضاءة بالليّدات والرّي الذكي والذكاء الاصطناعي

الزراعة العمودية هي نظام زراعي مبتكر يعتمد على زراعة المحاصيل في طبقات مكدَّسة داخل مبانٍ مغلقة، وتستفيد الصين من هذه التقنية لتعزيز إنتاج الغذاء في مدنها المزدحمة. بحلول شهر تموز الحالي 2025، وصل التطوّر في المزارع العمودية بالصين مستوىً عالياً، حيث تستخدم أنظمة إضاءة «ليد» LED متقدِّمة لتوفير طيف الضوء الأمثل لنموّ النباتات، مما يحاكي ضوء الشمس بدقة ويقلل استهلاك الطاقة. كما تعتمد هذه المزارع على أنظمة الريّ الذكي، مثل الزراعة المائية أو ما يسمى «الأيروبونيك»، التي توفّر المياه والمغذّيات مباشرةً إلى جذور النباتات، ممّا يقلل هدر المياه بنسبة تصل إلى 90% مقارنة بالزراعة التقليدية. أمّا الذكاء الاصطناعي، فيُستخدم لمراقبة الظروف البيئية مثل الرطوبة ودرجة الحرارة، وتحليل بيانات النمو لتحسين إنتاجية المحاصيل. هذه التقنيات تتيح زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، مثل الخس والأعشاب على مدار العام بغض النظر عن المناخ الخارجي. هذا النهج يجعل الزراعة العمودية في الصين نموذجاً فعالاً لإنتاج غذاء مستدام ومكثّف في مساحات محدودة.

أمثلة على مزارع عمودية ناجحة في الصين

بحلول تموز 2025، أصبحت الصين رائدة عالمياً في الزراعة العمودية، مع مزارع متطورة في مدن مثل شنغهاي وبكين. على سبيل المثال، مزرعة «سانكياو» في شنغهاي، التي توسعت مؤخّراً، تنتج آلاف الأطنان من الخضروات الورقية سنوياً، مثل الخس والسبانخ، باستخدام أنظمة إضاءة بالليّدات وتقنيات الزراعة المائية. كما أطلقت بكين مشروعاً رائداً لمزرعة عمودية متعددة الطوابق تنتج الفواكه مثل الفراولة والتوت، مما يقلل الاعتماد على الواردات. هذه المزارع، المجهزة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، توفر إنتاجاً مستمراً طوال العام، متجاوزة التحديات المناخية وتقلل تأثير التقلبات الموسمية. تأثير هذه المزارع يتجاوز توفير الغذاء الطازج؛ فهي تقلل من مسافات النقل، مما يحافظ على نضارة المنتجات ويخفض الانبعاثات الكربونية. كما تساهم في تمكين المجتمعات المحلية من خلال توفير خضروات وفواكه عالية الجودة بأسعار تنافسية. هذه المشاريع جعلت الصين نموذجاً للزراعة الحضرية، ملهمة مدن أخرى عالمياً لتبني حلول مشابهة لتعزيز الأمن الغذائي.

تقلل «الزراعة العمودية» استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 90% مقارنة بالتقليدية ولكنها تحتاج تقنيات إضاءة خاصة وتحكماً عبر الذكاء الاصطناعي

اقتصاد للموارد وزيادة بالإنتاجية والجودة

أولاً، تقدم الزراعة العمودية فوائد متعددة تعزز الاستدامة والأمن الغذائي. أولاً، تقلل هذه التقنية استهلاك الموارد بشكل كبير؛ فأنظمة الري الذكي، مثل الزراعة المائية، توفّر بنسبة تصل إلى 90% من المياه مقارنة بالزراعة التقليدية «أي أنّها تحتاج عشرة بالمئة فقط من كمية المياه التي تحتاجها الزراعة التقليدية»، ممّا يجعلها مثالية للمناطق التي تعاني من شح المياه.

ثانياً، تزيد الزراعة العمودية من الإنتاجية، حيث تتيح زراعة المحاصيل في طبقات مكدَّسة داخل مساحات صغيرة، مما ينتج كميات أكبر من الغذاء مقارنة بالحقول التقليدية. كما أن استخدام إضاءة الليد والذكاء الاصطناعي يضمنان نمواً مثالياً للنباتات على مدار العام، بغض النظر عن الظروف المناخية.

ثالثاً، تحسن الزراعة العمودية جودة الغذاء، إذ تُزرع المحاصيل في بيئات خاضعة للرقابة خالية من المبيدات، مما ينتج خضروات وفواكه طازجة وصحية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع تقليل التأثير البيئي وتعزيز صحة المستهلكين.

مستقبل الزراعة العمودية وهل يفيد تطبيقها في سورية؟

تواجه منطقتنا وبلدنا تحديات مثل شح المياه، ونقص الأراضي الخصبة، والتغيّرات المناخية. تقنية الزراعة العمودية، التي تعتمد على زراعة المحاصيل في بيئات مغلقة باستخدام إضاءة خاصة والريّ الذكي، تجعلنا نتساءل إذا ما كانت قادرة على المساهمة ولو جزئياً بشكل ذي جدوى في التخفيف من الأزمة الزراعيّة والغذائية التي تعيشها سورية وخاصة في سياق إعادة الإعمار وتحقيق الاكتفاء الذاتي. لا شكّ أنّ أوّل التحدّيات التي تخطر على بالنا مباشرةً هو الناحية التكنولوجية، فبحسب ما تم توصيفه يحتاج هذا النوع من الزراعة إلى تقنيات محدّدة ينبغي تأمينها فضلاً عن الحديث عن الذكاء الاصطناعي مما يعيدنا إلى مسألة الطاقة الضرورية لتشغيله لوقت كاف لإنجاح العملية. لكن من جهة أخرى ينبغي دراسة احتمال فائدة هذا التوجه «الزراعة العمودية» في دعم مشروعات للاقتصادات المحلية من خلال خلق فرص عمل في مجالات التكنولوجيا الزراعية وإدارة المزارع. كما أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يجذب الشباب السوري للعمل في هذا القطاع المبتكر، مما يدعم الاقتصاد ويسهم في إعادة الإعمار. لا تتطلب الزراعة العمودية مساحات واسعة أو تربة خصبة. فهل يمكن لمدن مثل دمشق وحلب، التي تضم كثافة سكانية عالية، أن تستفيد من مزارع عمودية لتوفير خضروات وفواكه طازجة محلياً؟ السؤال مفتوح، وبحاجة إلى تقييم من الخبراء وربما القيام ببعض التجارب الأولية.

الانحطاط السيكولوجي المُلازم لوحشيّة الحروب الأهلية «2/1»

الحروب الأهلية من أكثر أشكال الصراع البشري وحشية وتعقيداً من الناحية النفسية، حيث كثيراً ما تَخرقُ حتى تلك القواعد الشائعة للاشتباك بين الدول، في عنف دموي بين أبناء الشعب الواحد، والجيران والأصدقاء وحتى أفراد الأسرة الواحدة أحياناً، مما يثير التساؤل حول الآليات النفسيّة التي تسمح للأفراد والجماعات بتبرير مثل هذه الأفعال المروِّعة ضدَّ بعضهم بعضاً؟ يتناول هذا المقال بعض العمليات النفسية-الاجتماعية التي تسمح للفصائل المتحاربة أهلياً بالدَّوس على القيم الأخلاقية الإنسانية وانتهاك المحرَّمات وذلك الشق الإيجابي من التابوهات التي تطوَّرتْ تاريخياً للحفاظ على بقاء الجماعة البشرية وتميُّزها عن القطيع الحيواني. وسنركّز على آليّات مثل: تجريد الآخر من إنسانيته، وتعميم الصور النمطية، والمعايير المزدوجة، والعدالة الانتقائيّة، والتذرّع بـ«حالة الطوارئ»، والتقييم غير المتكافئ للحياة البشرية.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

تتحدث كثيرٌ من أبحاث علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية، عن كيفَ تجعل هذه الاستراتيجيات المعرفية والاجتماعية العنفَ الشديد ليس ممكناً فحسب، بل ومسوَّغاً «أخلاقياً» ومشجَّعاً عليه لدى الجناة المتورِّطين في الحرب الأهلية من كلّ أطرافها.

أسس الانفصال الأخلاقي في الصراع الأهلي

تخلق الحروب الأهلية بيئةً نفسية فريدة حيث يتمّ تفكيكُ وكسر الحواجز الأخلاقية التقليدية ضدَّ القتل والإجرام بشكل منهجي. يتطرّق بحثُ مايكل مان حول عدم عقلانية الحرب إلى الضغوط العاطفية والأيديولوجية والسياسية المحلّية التي تشوِّه صنعَ القرار العقلاني. تصبح هذه اللاعقلانية أكثر وضوحاً في الحروب الأهليّة، حيث تختفي الخطوط الفاصلة بين المقاتلين المسلَّحين والمدنيّين العزّل.

توفّر عملية الانفصال الأخلاقي إطاراً لفهم كيف يمكن للأشخاص العاديين ارتكابُ عنف غير عادي دون الشعور بالذنب الشديد أو التنافر المعرفي. وتم تحديد عدة آليات يمكن من خلالها للأفراد والجماعات «تعطيل» بوصلتهم الأخلاقية، بما في ذلك: التبرير الأخلاقي، والتسمية الملطِّفة، والمقارنة التوظيفية، ونقل المسؤولية وتشتيتها، والتجاهل أو تشويه العواقب، وتجريد الخصم من إنسانيته، وإلقاء اللوم. في سياق الحرب الأهلية، تصبح هذه الآليات مؤسَّسية من خلال الدعاية والتدريب العسكري وديناميكيات المجموعة.

تزيد الحروب الأهلية من حدة هذه العمليات لأنها تمثّل ما يسميه علماء الاجتماع «حروب الهُويّة» – علماً بأن «الهُويّات» التي تتَّخذ شمّاعةً للعنف الأهلي الرّجعيّ يمكن أنْ تكون أيَّ معيار اختلافي باستثناء الهُويَّة الوطنية الجامعة وغالباً أيضاً باستثناء الهُويَّة الطبقية، وهذا بدهيّ بالطبع لأنّه لو تمّ التركيز على حقيقة الانتماء إلى هوية وطنية واحدة سيصب ذلك بعكس مصالح المستفيدين من إشعال الحرب الأهلية الرّجعية ويعرقل جهودهم في تسعيرها، وهو ما نجد مثاله النموذجي في حروب التحرّر الوطني من الاستعمار وضد الاحتلال التي تستند إلى الوحدة الوطنية وتعاكس حالة الحرب الأهلية. أمّا الاستناد إلى الهُويّة الطبقية في الصراع الاجتماعي بأشكاله السلمية والعسكرية فهو أمرٌ آخر يدفع مسار التطور الاجتماعي وحلّ التناقضات الطبقية باتجاه مختلف عن مسار «التدمير الذاتي» الذي نقصده هنا بمصطلح «الحرب الأهلية» بمعناها الرجعيّ المُعاصر. فنحن لا نتحدّث عن صراعٍ ثوريّ تقدّمي كذلك الذي حدث في ثورة أكتوبر 1917 أو في زمن كومونة باريس 1871، حيث سمّيت أيضاً «حروباً أهليّة» ولكّنها تختلف جذرياً عن المعنى المعاصر السائد اليوم لهذا المصطلح. ولذلك تجري تغذية الهُويّات الثانوية أو حتى اختراع هُويّات زائفة وتضخيمها وهندستها بشكل صدامي وتناحري مفتعَل مع الهُويّات الأخرى في المجتمع نفسه لسوقه باتجاه التدمير الذاتي وتحقيق نتائج رجعيّة.

في الصراع الأهلي الرجعيّ الذي نقصده يكون تعريف من ينتمي إلى «المجتمع» محلّ نزاع. يقوم بشكل متبادل كل طرف من أطراف العنف الأهلي بتجريد الأطراف الأخرى من إنسانيتها، مستخدماً في ذلك وسائل الإعلام والخطاب السياسي. هذا يؤدي إلى تهميش أو طمس معاناة البشر «غير المرئيين» وخاصة المدنيين من كل الأطراف، أو تصوير معاناتهم كأنها غير أهل للتعاطف.

التجريد من الإنسانية كمسوِّغ نفسي للفظائع

ربّما يُعدُّ تجريد «الخصم» أو «المختلَف معه» من إنسانيته الآليةَ النفسية الأكثر فعاليّة التي تمكّن العنف الجماعي في الحروب الأهلية. حيث ينظر المتورّطون بالحرب الأهلية كلٌّ منهم لأفراد الجماعة الأخرى على أنهم «أقلُّ من بشر» أو أشبه بالحيوانات؛ في الحقيقة يمكن أنْ نلاحظ مثالاً نموذجياً على نزع الأنسنة عبر الاستعمال المكثف لغوياً لصفات الحيوانات وأسمائها نعوتاً لأفراد الطرف الآخر، وخاصةً التشبيه بحيوانات مرتبطة بالقذارة في الخيال الجمعي لنزع قدسيّة الحياة والكرامة الإنسانية عنهم، أو تشبيههم بالحيوانات التي يمكن ذبحها، أو الحشرات التي تسمح بتصوّر «ضعف» الآخر و«انعدام قيمته» وقابليته «للسحق/الدعس» وما إلى ذلك، وكسر الحاجز النفسي لدى ممارسي العنف الأهلي من الطرفين لارتكاب أعمالٍ إجرامية وإرهابيّة. حيث تخلق سيكولوجية تجريد «الخصم» من إنسانيّته ما يسمّيه بعض الباحثين «ثغرة عقلية» تسمح للأفراد بإيذاء الآخرين دون الشعور بالقيود الأخلاقية الطبيعية مما يجعل الجناة وجمهور مغسولي الأدمغة المتعاطفين مع الجناة «من كلّ أطراف الحرب الأهلية» متقبّلين للانتهاكات ضد الطبيعة البشرية والمبادئ الإنسانية. تبدأ هذه العملية دائماً باللّغة – مثل استخدام الاستعارات الحيوانية، أو حرمان الضحايا من الأسماء الشخصية «هذه الوسيلة معروفة أيضاً في انتهاك حقوق الإنسان من الأنظمة القمعية عندما تفرض على المعتقلين أرقاماً كألقاب لهم وتمنعهم من استعمال أسمائهم الحقيقية»، أو استخدام التعبيرات الملطِّفة للعنف أو التي قد تغيّر التوصيف القانوني للتخفيف من فداحة الجريمة؛ مثلاً كلمة «تجاوز»، وكأنها «تجاوز لإشارة مرور» مثلاً، تختلف كثيراً في دلالتها المعنوية والقانونية عن كلمة «قتل» أو «اعتداء»... إلخ. وبالمثل أيضاً تجري ممارسة تمييز لغوي ينطوي على تمييز أخلاقي أعمق في كيفية تقييم الأرواح والكرامة، وخاصة عندما ترتبط مفردات لغوية معينة بشحنات تأويلية وأحكام قيميّة أخلاقية أو سياسية أو روحية ودينية معينة مثل: «شهيد»، و«قتيل»، و«ضحية»...إلخ.

تمتد عواقب تجريد الخصم من إنسانيته إلى ما هو أبعد من تمكين العنف – فهو يخلق دورات انتقامية ذاتيّة التعزيز، إضافة إلى أنه عندما يشعر مواطنون بأنهم مجرَّدون من إنسانيّتهم، يصبحون ليس فقط أكثر عرضة لاستفزازهم من أجلّ ردّ مقابل يمارسون فيه تجريد الطرف الآخر من إنسانيته أيضاً، بل يصبحون أقل قابلية للالتزام بالقوانين أو الاستجابة لدعوات السلم الأهلي. يفسِّر هذا التجريد المتبادل من الإنسانية سببَ كون الحروب الأهلية غالباً ما تصبح أكثر وحشية كلما تأخر إيقافها، حيث ينظر كلُّ طرف إلى الطرف الآخر على أنه «شرير» أو «دون بشري» في طبيعته.

عندما نجرّد الآخرين من إنسانيّتهم تنشّط مناطقُ دماغنا المرتبطة بالاشمئزاز بينما تتثبّط مناطق الارتباط بالتعاطف

الصور النمطية وبناء صورة «العدو»

من الأمور التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجريد إنسانية المختَلَف معه أهليّاً، الاعتمادُ على الصور النمطية لتبرير العنف الأهلي المتبادل بين الجماعات. تخدم الصور النمطية وظائفَ نفسية مهمّة في الحروب الأهلية من خلال تبسيط الحقائق السياسية والاجتماعية المعقَّدة إلى سرديّات سهلة الهَضم وثنائيّات وهمية «مثل: خير مطلق/شر مطلق، أو مؤمن/كافر في الحرب الطائفية أو الدينية». إنها تسمح للمقاتلين بتصنيف مجموعات سكانية بأكملها بناءً على أفعال أو أقوال قلّة وتبرير «العقاب الجماعي» – وهي سمة شائعة للصراعات الأهلية.

أدلة من علم الدماغ والأعصاب

يكشف بحث سوزان فيسك في علم الأعصاب في جامعة برينستون الأمريكية أنه عندما نجرّد الآخرين من إنسانيتهم، تنشط مناطق دماغنا المرتبطة بالاشمئزاز بينما تتثبّط مناطق الارتباط بالتعاطف. تساعد هذه الاستجابة البيولوجية في تفسير كيف يمكن للصور النمطية أن تتغلب على نفورنا الطبيعي من إيذاء الآخرين. في سياقات الحرب الأهلية، تصبح الصور النمطية طويلة الأمد حول المجموعات العرقية/القومية أو الدينية/الطائفية أو المناطقية محفزات لهذه الاستجابات العصبية بشكل منهجي.

وغالباً ما تُستَمدّ الصور النمطية في الحروب الأهلية من المظالم التاريخية والتفسيرات الانتقائية للماضي، ويمكن لها أن تنبش في جعبة التراث الشعبي أو في التأويلات الدينية لإجراء إسقاطات على الحاضر من أجل تسويغ العنف الأهلي واختلاق تبريرٍ «مقدَّس» له.

كيف تُوسّع المفوضية الأوروبية سُلطتها؟

نجت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من محاولة لسحب الثقة منها، كان قد قادها مطلع تموز الحالي نواب في البرلمان الأوروبي على خلفية اتهامهم لها بإساءة استخدام السلطة، والفساد في ملف لقاحات كورونا. وكما جرت العادة، ركّز الإعلام السائد على شخصها وقراراتها المثيرة للجدل، متجاهلاً التناقضات البنيوية الأعمق بين دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، خاصة بين البرلمان الأوروبي والمفوضية. تجلى ذلك بوضوح مع الحدث الأكثر أهمية سياسياً واجتماعياً، وهو إقرار ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة 2028–2034 بمبلغ تريليوني يورو، وما سبقه من صراع شديد حول زيادة الإنفاق وكيفية ترشيده، ولأي القطاعات والدول ستعطى الأولوية.

■ ديما النجار

كي نفهم التناقضات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. فـالأول، هو برلمان منتخب من الشعوب الأوروبية، بينما الثاني، أي المفوضية، يتم ترشيح أعضائها من الدول الأعضاء، ويصوت البرلمان عليهم. وبينما يمكن اعتبار المفوضية بمثابة السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي التي تدير الميزانية وبرامج الإنفاق يمثل البرلمان السلطة التشريعية.

في إطار مناقشة كيفية توزيع ميزانية الاتحاد الأوروبي، طرحت رئيسة المفوضية فون دير لاين عدداً من الاقتراحات التي أثارت حفيظة عدد كبيرة من الدول والأحزاب السياسية. أهم هذه الاقتراحات التي أقرت، كان تشكيل «الصندوق الأوروبي للتنافسية» **European Competitiveness Fund – ECF**، إذ قامت فون دير لاين بدمج أكثر من اثني عشر برنامجاً كانت تدار بشكل منفصل في هذا الصندوق، وقالت: إن الهدف هو تسهيل إدارتها وتقليل البيروقراطية. لكن كثير من المراقبين يرون في هذه الخطوة سعياً لمركزة السلطة في المفوضية الأوروبية، وبيد فون دير لاين. يضاف إلى ذلك، أن المفوضية تعتزم في المستقبل توزيع التمويل بناءً على الأداء، أي أن الدول التي تفي بمعايير معينة فقط هي من ستحصل على الدعم. فحتى اليوم، تُربط الأموال الأوروبية بالالتزام بسيادة القانون، لكن الآن تم توسيع هذه المعايير وربطها بإصلاحات تفرضها المفوضية الأوروبية على الدول، مما يضعف قدرة الحكومات الوطنية على السيطرة على قرارات الإنفاق. وهذه الآليات المقترحة جعلت كثيراً من المحتجين يشيرون أن ما تسعى إليه المفوضية هو أن تجعل الآلية التي اتبعوها بشكل استثنائي خلال أزمة اليونان عُرفاً. ففي ذلك الوقت فرضت الترويكا «المفوضية الأوروبية + البنك المركزي الأوروبي + صندوق النقد الدولي» شروطاً مجحفة وحزمة تقشف صارمة على اليونان لكي تقدم التمويل الاستثنائي. وما تسعى إليه المفوضية الأوروبية الآن هو أن يصبح حتى توزيع الميزانيات الأوروبية العادية خاضعاً لشروط مشابهة، مما قد يحول هذه الأموال لأداة للتلاعب والابتزاز.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تحاول فيها فون دير لاين فرض سلطة المفوضية. ففي آذار الماضي، فعلّت رئيسة المفوضية برنامج «إعادة تسليح أوروبا» «**Europe Rearm**» الذي تصل ميزانيته إلى 800 مليار يورو، متجاوزة البرلمان، واستندت إلى المادة 122 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، والتي تتيح هذا التجاوز فقط في حالات الطوارئ. كما قامت مؤخراً بسحب اقتراح قدّمه البرلمان الأوروبي كان يهدف إلى محاربة ما يسمى «الغسل الأخضر» «**Greenwashing**» – بهدف تشديد محاسبة الشركات التي تدعي أنها تتخذ إجراءات للحفاظ على البيئة، ويُكتشف عكس ذلك. تم سحب الاقتراح من قبل المفوضية من دون الرجوع إلى البرلمان الأوروبي، أو التشاور معه، مما أثار استياءً شديداً في صفوف تكتلات الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر، مما أدى إلى مقاطعة عدد كبير من أعضاء هذين التكتلين لجلسة التصويت على سحب الثقة من فون دير لاين احتجاجاً. فهذان التكتلان يرفضان من ناحية دعم أي معروض تقترحه الكتل اليمينية المتطرفة «كمعروض سحب الثقة المشار إليه» لكنهم لم يرغبوا بدعم توجهات فون دير لاين فاختاروا التغيب. وقالت النائبة الإيطالية سيسيليا ستراداً من كتلة الاشتراكيين والديمقراطيين **D&S**: إن المفوضية «خانت التفويض» الذي حصلت عليه من البرلمان، مشيرة إلى قضايا عدة، مثل: سياسات الهجرة، الوضع في فلسطين، التسلّح، المناخ، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية.

النقاش حول صلاحيات المفوضية الأوروبية يعكس تحديات أعمق في بنية الاتحاد ذاته، حيث تصبح مسألة التوازن بين السلطة التنفيذية والرقابة الديمقراطية أكثر تعقيداً، كلما أرادت الطبقة المسيطرة الإنفاق في غير صالح الشعوب ولصالح رؤوس الأموال والحروب.

روسيا والصين وكوريا الشمالية.. تعميق العلاقات

خلافاً لما يطمح ويسعى الغربيون للقيام به بإحداث شقوق في العلاقات الصينية الروسية، عاد البلدان يؤكدان نقيض ذلك بتعميق تفاهماتهما وعلاقاتهما الاستراتيجية الشاملة.

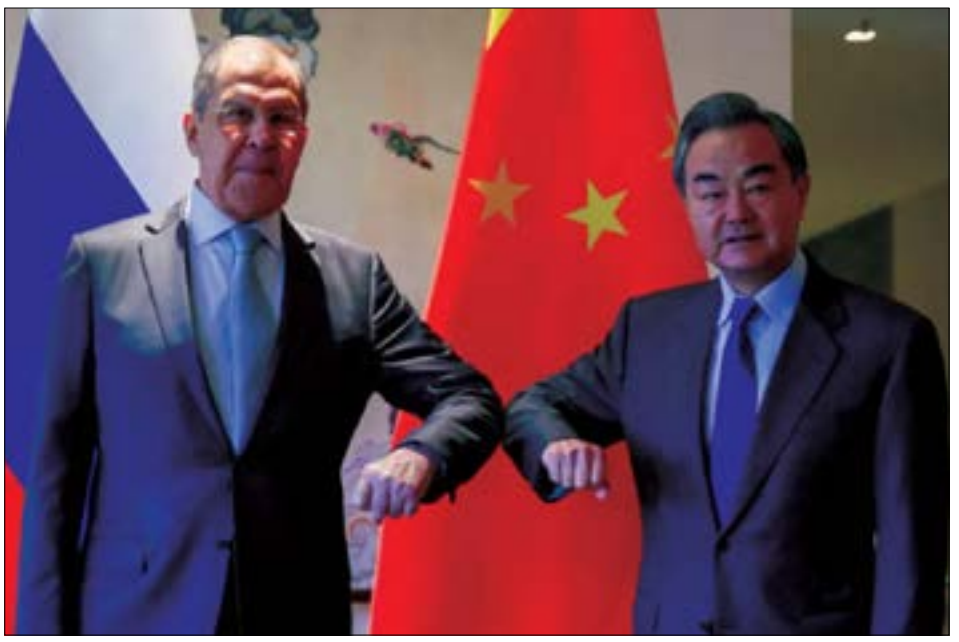

زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بكين في الـ 15 من شهر تموز الجاري، والتقى بالرئيس الصيني شي جين بينغ، حيث تعهد الطرفان بتعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين وتكثيف التنسيق الثنائي، لا سيما في المنظمات متعددة الأطراف، كمنظمة شانغهاي ومجموعة البريكس، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.

كما أكد الجانبان أهمية دعم بعضهما في المحافل الدولية والدفاع عن مصالح دول الجنوب العالمي، وأكدا التزامهما بالسعي نحو نظام دولي أكثر عدالة، ومواجهة العقوبات والسياسات الغربية الأحادية، وأدان البلدان بشكل مشترك الأحادية والممارسات القسرية للولايات المتحدة الأمريكية، ووعدتا بزيادة التنسيق الدبلوماسي والاقتصادي كقوة موازية لها.

ويذكر أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمضى ثلاثة أيام في كوريا الشمالية قبل زيارته لبكين، حضر خلالها مناقشات القمة الإقليمية، واجتمع مع قادة كوريا الشمالية، حيث أعرب الرئيس كيم جونغ أون دعم بيونغ يانغ لموسكو فيما يتعلق بالحرب بين روسيا وأوكرانيا، بإشارة لمزيد من تعميق العلاقات السياسية والعسكرية.

كما جرت محادثات بين دبلوماسيين روس وصينيين في شبه الجزيرة الكورية، ناقشا خلالها الوضع فيها، ودور كوريا الشمالية، وأعربت روسيا عن استعدادها لمواصلة التنسيق مع كل من بكين وبيونغ يانغ فيما يتعلق بقضايا الأمن والاستقرار الإقليميين.

تؤكد هذه الأنشطة الدبلوماسية من جديد المصلحة المشتركة لهذه البلدان في مواجهة الهيمنة الغربية، بل وتؤكد مرة بعد أخرى أن كل محاولة غربية لصنع شقاق بينهم يتبعها تفاهمات أوسع وأعمق، وأكثر من ذلك تصاعد وتوسع الأحاديث لتشمل «دول الجنوب العالمي» عموماً، بشكل ووتيرة أسرع من السابق.

زيلينسكي مستعد لقمة مباشرة مع بوتين.. ولكن؟

يستمر الغربيون بالمضي في مناوراتهم وحيلهم البائسة والمفضوحة حول الملف الأوكراني، ليخرج الرئيس فولوديمير زيلينسكي معرباً عن رغبته بعقد جولة ثالثة من مفاوضات السلام الروسية– الأوكرانية، بل واستعداده لعقد قمة مباشرة على مستوى الرؤساء، بعد أسبوعين حافلين من التصعيد والاستفزازات السياسية بما فيها عقوبات أوروبية جديدة، وتسليح أمريكي– أوروبي جديد، والتهديد الأمريكي بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على روسيا وشركائها التجاريين، التي تعني وتهدف عملياً لنسف مفاوضات السلام.

■ ملاذ سعد

هناك سيناريوهان اثنان محتملان خلف إعلان زيلينسكي.

الأول: هو ظنّه وشركائه أن التسليح الجديد بقيمة 10 مليارات دولار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتمويل أوروبي، والذي يتضمن أنظمة باتريوت وصواريخ توماهوك وغيرها، قد جعل من موقف أوكرانيا التفاوضي أكبر وزناً.. ومثل هذا الظنّ يعبّر عن فشل حقيقي بقراءة الأمور، فالمعركة على الأرض خلال ثلاث سنوات قد شهدت ما هو أكبر من هذا التسليح بعشر مرات، دون تحقيق أدنى تقدم أوكراني، وكانت ذروتها «الهجوم المضاد» الذي انتهى بخسائر أكبر.

الثاني: هو التصعيد على موسكو ودفعها بعيداً عن عقد أيّ جلسات تفاوض عبر تلك الاستفزازات السياسية سابقة الذكر، ثم الضغط عليها وشيطنتها إعلامياً، وفق سرديّة أن «زيلينسكي يريد السلام وبوتين هو من يرفضه» ومثل هكذا أمر لا يؤثر على موسكو شيئاً بطبيعة الحال، حيث أنه موجه للداخل الأوكراني والأوروبي والغربي بالدرجة الأولى والرئيسية، باستمرار تحضير وتجهيز هذا الرأي العام لـ «حرب أبدية» لا تنتهي، بما فيها من تهديد على أوروبا نفسها، وبالتالي، تبرير حالة العسكرة والتمويل لأوكرانيا من جيوب دافعي الضرائب الأوروبيين.

وعلى أيّ حال، أكد زيلينسكي: أن المباحثات المتعلقة بتبادل الأسرى لا تزال مستمرة مع الجانب الروسي، و«نواصل تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الأخير بإسطنبول، والفريق يعمل حالياً على عملية تبادل أخرى».

إن هذا التأكيد هو الأمر الوحيد ذي الإشارة الإيجابية، ومن جهة أخرى، لم تعلق موسكو على إعلان زيلينسكي الأخير بعقد قمة على مستوى الرؤساء، وهو أمر بعيد الآن بطبيعة الحال، لكن من الممكن عقد جولة ثالثة من محادثات إسطنبول.

روسيا تدرك وتعلن أن معركتها في أوكرانيا هي مع الغرب الجماعي، والنظام الأوكراني ليس سوى وكيل نازيّ جديد لهم في هذا الأمر، وعليه فإن أيّ محادثات مباشرة مع زيلينسكي لا تعني شيئاً، حينما يكون القادة الفعليون في أوروبا والولايات المتحدة، ومن جهة أخرى فإن أيّ محادثات مباشرة من هذا النوع مع هؤلاء القادة– وليس مع زيلينسكي– لا تعقد قبل أن يسبقها تفاهمات فعلية ونهائية تحقق أهداف العملية العسكرية الروسية الخاصة بحياد أوكرانيا، وتحييد خطر الناتو الاستراتيجي عن روسيا، لتكون القمة بمثابة بروتوكول يضع النقاط الأخيرة فقط.. ومثل هذا الأمر لا يبدو أنه ممكن على المدى القريب، وبذلك فإن إعلان زيلينسكي أيضاً يشكل قنبلة دخان جديدة.

وبينما يقوم الأوكرانيون بمناوراتهم الإعلامية تلك، تتقدم القوات الروسية بشكل مستمر على الأرض ميدانياً، بل وبشكل ووتيرة أسرع مما مضى، وخلال الأسبوع الماضي جرى تقدم واسع في مقاطعات دونيتسك وخاركيف وسومي.. ولا بد من التذكير، أن ما يجري ميدانياً من تقدم روسي متسارع، هو بمثابة الردّ الهادئ والأقسى حقيقةً على العملية الأوكرانية التي استهدفت القاذفات الاستراتيجية الروسية سابقاً.

أمام نتنياهو شهران ونصف فقط!

يسعى العدو الصهيوني وحكومته المتطرفة كسب المزيد من الوقت بشكل يومي، بل ولحظي أحياناً، لإدامة الحرب على قطاع غزة قدر الإمكان، وإفشال مفاوضات الدوحة، إلا أن رمل ساعته بات قليلاً جداً، ودخلت حكومته مرحلتها الأكثر خطورة، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات بنشاط حربي ووحشي أعلى.

■ يزن بوظو

تسعى حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة منذ السابع من أكتوبر قبل 21 شهراً ما بوسعها لإدامة حكمها كيفما كان، عبر زيادة وتوسيع رقعة الحرب، أملاً وبحثاً عن أيّ انتصارات سياسية فعلية يمكن الاستناد إليها لإنقاذ تماسك ائتلافها وتجنيبها المحاكمات القضائية، وبذلك أيضاً تسرّع على عجل بإنجاز أهداف الصهيونية في المنطقة.

لكن حتى الآن لم تحقق هذه الحكومة أي تقدم سياسي يذكر، وجلّ ما فعلته هو التدمير والإجرام في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان واليمن وإيران وسورية، دون تحقيق أي هدف فعلياً، وتوتير علاقاتها الهشّة أساساً مع مصر والأردن وتركيا والسعودية، بل وتراجعها سياسياً على المستوى الدولي، وعلى مستوى الرأي العام.

وأكثر من ذلك، بات من الواضح وجود خلافات «إسرائيلية» – أمريكية تتزايد، فعلى الرغم من أن «إسرائيل» كانت ولا تزال وستبقى الطفل المدلل والقاعدة العسكرية المتقدمة لواشنطن في المنطقة، وستحافظ واشنطن عليها ما استطاعت، إلا أنه من غير المسموح لهذا الطفل تهديد المصالح الأمريكية سواء الاستراتيجية أو التكتيكية، وضمن هذا المسار، فإن حكومة نتنياهو ورغم أهميتها بالنسبة لواشنطن، من غير المستبعد أن يجري التخلّي عنها عند لحظة فاصلة ما.

وبهذا السياق، فإن الولايات المتحدة تضغط على حكومة نتنياهو جدياً لتخفيف ولضبط سلوكها في المنطقة، في إيران، وسورية، ولبنان.. وفي غزة تضغط باتجاه إنجاز اتفاق لوقف إطلاق نار، بل ومن الممكن إنهاء الحرب بأقل الخسائر بالنسبة لـ «إسرائيل» بهدف ضمان المصالح الأمريكية مع المنطقة لا أكثر ولا أقل... لكن، وبسبب هذا الأمر، بدأ ائتلاف نتنياهو يدخل مرحلته الأخيرة، حيث انسحبت حركة «شاس» من الحكومة الإسرائيلية، وهي ثاني أكبر مكوّن ضمن ائتلاف نتنياهو بعد الليكود في الكنيست اليهودي، ولديها 11 نائباً، ومثل هذه الخطوة تمثل تهديداً جاداً بأن يتبعها انسحاب من الائتلاف، مع ما قد يلحقها من انسحابات أخرى تؤدي لانهيار ائتلاف نتنياهو وسقوط حكومته، وبدء محاكمات جادة.

أمام هذه التحديات يسعى نتنياهو للحفاظ على ائتلافه بأي طريقه حتى نهاية الشهر الجاري على الأقل، حيث يذهب الكنيست بعطلة حتى شهر تشرين الأول، وبذلك فإن أمامه قرابة شهرين ونصف لتحقيق «أهداف حربه» على مختلف جبهات القتال، وإلا فمن المرجح أن يجري هذا الانهيار والسقوط أواخر العام الجاري.

إن ذلك يعني أن احتمالات زيادة العدوان والإجرام الصهيوني في المنطقة ستكون أكبر، وستتعاظم خلال هذه الفترة ضد جميع دول المنطقة، فإما أن يجري تفكيكها وتفتيتها في إطار «الشرق الأوسط الجديد» الصهيوني وتنجو حكومة نتنياهو المتطرفة، أو أن تنجو دول المنطقة، متّحدة، ومتحمّلة كل التحديات والضربات مهما بلغت من وحشية، ويسقط «الصهيوني».

أمريكا تبيع.. أوروبا تدفع.. وأوكرانيا

ترامب لا يحب أوكرانيا. في حملته الانتخابية صرّح بوضوح أنّه سيوقف الدعم عنها، وبعد عودته إلى البيت الأبيض صار الأمر ملتبساً باللفّ والدوران، ما جعل أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في قلق دائم. الآن، تغيّر الحال فجأة: الولايات المتحدة أجرت انعطافة بمقدار 180 درجة، واستأنفت تزويد أوكرانيا بكميات كبيرة من السلاح. لكن المساعدات العسكرية تحوّلت إلى مبيعات سلاح. أمريكا تبيع، أوروبا تدفع، والنقطة الأبرز الآن هي صواريخ الدفاع الجوي «باتريوت».

■ تشن فنغ
ترجمة: قاسيون

دخلت الحرب في أوكرانيا مرحلة استنزاف. خطوط الجبهة تتقدّم وتتراجع بالأمتار، لكن الهجمات الجوية لا تهدأ. في 13 تموز، أعلن زيلينسكي أنّ روسيا نفّذت على مدار 7 أيام متتالية غارات جوية واسعة على أوكرانيا، مستخدمة أكثر من 1800 طائرة مسيّرة انتحارية، وأكثر من 1200 قنبلة موجهة، و83 صاروخاً من أنواع مختلفة. الجانب الأوكراني ادّعى أنه أسقط مئات الطائرات المسيّرة الروسية. وهكذا باتت منظومات الدفاع الجوي والتصدي للصواريخ تحتلّ أولوية قصوى في الحرب.

ترامب كان يتفاخر سابقاً بأنّه يستطيع إنهاء الحرب خلال 24 ساعة، والآن لم يعد أحد حتى يكلّف نفسه السخرية من هذا الكلام. لقد خاب أمله من فشل محاولاته المتكرّرة للتوسّط بين روسيا وأوكرانيا، خاب أمله من بوتين، ومن زيلينسكي أيضاً، لكنه لم يخيب أمله من المال. طالما أن أمريكا لا تدفع، فليست هناك مشكلة لديه إن استمرت الحرب أو توقفت. ما يعنيه أكثر هو بيع السلاح وكسب المال.

بحسب وكالة «رويترز»، صرّح ترامب في 14 تموز، خلال لقائه الأمين العام للناتو، مارك روته، في البيت الأبيض، بأنّ الولايات المتحدة ستقدّم عبر الناتو منظومات «باتريوت» وصواريخها إلى أوكرانيا، لكن الناتو سيتكفّل بدفع ثمن هذه المعدات. وفقاً لخطة ترامب، ستقوم دول أوروبية بتسليم ما تملكه من سلاح أمريكي إلى أوكرانيا، ثم تعوّض هذا النقص بشراء سلاح جديد من الولايات المتحدة.

قال ترامب: «هناك دول تملك منظومات 'باتريوت' ستقوم بتبديلها. هناك دولة تملك 17 مجموعة جاهزة للشحن، ولا حاجة لها بها. سنتوصّل إلى اتفاق، يمكن تسليم جزء من هذه المنظومات أو كلها... هذا الأمر يمكن تنفيذه بسرعة». لكنه لم يذكر أي دولة بالاسم.

في اليوم نفسه، 14 تموز، اجتمع وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس مع نظيره الأمريكي هيرغسيث، وأكد بيستوريوس بعد الاجتماع أنه حتى لو تم التوصل لاتفاق على شراء منظومات «باتريوت» في الأسابيع المقبلة، فإنّ شحنها إلى أوكرانيا سيستغرق عدة أشهر.

وأوضح بيستوريوس أن ألمانيا يمكنها شراء مجموعتين من منظومة «باتريوت» من الولايات المتحدة وتسليمهما لأوكرانيا، وستستمر المفاوضات بين البلدين لتحديد التفاصيل الدقيقة. وأشار إلى أنه بعد التوصل لاتفاق، سيتم شحن الدفعة الأولى إلى أوكرانيا خلال بضعة أشهر. حتى الآن، من غير الواضح ما إذا كانت المجموعتان اللتان ذكرهما بيستوريوس تتداخلان مع الـ 17 مجموعة التي تحدّث عنها ترامب.

يبدو أنّ هناك ما بين 17 إلى 19 مجموعة من منظومات «باتريوت» قد يتم تسليمها لأوكرانيا، ما يعني أنّ الدول المعنية ستحتاج إلى شراء العدد نفسه تقريباً لتعويض النقص في منظومات الدفاع الجوي لديها.

لكن ولأسباب تقنية وتراكمية، تطوّر الباتريوت لتصبح صواريخه أصغر، والتكنولوجيا التي تتحكم به أعلى، فباتت البطاريات تحوي رادارات توجيه وتشويش أدق، وأقسام لا يمكن الإلمام بها لشخص غير عسكري، ولكنّها تجعل منه وحدة عسكرية متنقلة متكاملة، وليس مجموعة صواريخ مع منصات إطلاق وحسب. من هنا إذاً تحتاج أوكرانيا لامتلاك كل شيء إذا ما أرادت الباتريوت. وليس أوكرانيا وحدها، بل الجيش الأمريكي والناتو أيضاً، فالدفعات القديمة من الباتريوت لا تزال منتشرة في الكثير من الدول.

في 2 تموز، صرّح نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي، الجنرال جيمس مينغيس، خلال مقابلة مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «CSIS» بأنّ الجيش الأمريكي يمتلك اليوم 15 كتيبة «باتريوت»، وكل كتيبة تضم قيادة و3 إلى 5 سرايا إطلاق صواريخ. من بين هذه الكتائب الـ15، هناك كتيبة واحدة تخضع حالياً لعملية تطوير شاملة، ما يعني أن 14 كتيبة فقط متاحة فعلياً للخدمة. ثلاث كتائب منها متمركزة في منطقة الهندي–الهادئ، وكتيبة واحدة في أوروبا، والباقي يُحتفظ بها كاحتياطي متنقل، ولكن هناك على الأقل كتيبة واحدة تستخدمها القيادة المركزية الأمريكية «المسؤولة عن الشرق الأوسط» بشكل دائم، وهي التي نشرت في قطر لاعتراض صواريخ إيرانية. الجيش الأمريكي يرى ضرورة إضافة 3 كتائب أخرى لتعزيز الاحتياطي المتنقل، وكتيبة إضافية للانتشار الدائم في غوانتانامو.

تواجه شركات أسلحة أمريكية عراقيل كبرى بسبب محدودية توريد محركات الصواريخ الصلبة

إنتاج لا يكفي وسلاسل توريد معطّلة!

في 16 تموز، أشار رئيس أركان سلاح الجو الهولندي، الفريق أندريه ستور، خلال مؤتمر قادة القوات الجوية في لندن، إلى أن على الناتو أن يكون مستعداً لاحتمال سحب الولايات المتحدة لقواتها من أوروبا وتحويلها نحو منطقة الهندي–الهادئ. أما المعهد الملكي للخدمات المتحدة البريطاني «RUSI» فقد كان أكثر تحديداً، إذ قال إنّ على الناتو تأمين 400 طائرة مقاتلة إضافية، و20 مدمّرة، و24 سرية دفاع جوي صاروخي، و10 غواصات نووية هجومية، و600 دبابة قتال رئيسية، و800 مدرعة مجنزرة، و200 مروحية هجومية، إلى جانب معدات أخرى، لسدّ الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الأمريكية.

في عام 2024، طلب الجيش الأمريكي من شركة لوكهيد مارتن رفع إنتاجها السنوي من صواريخ باتريوت PAC–3 من 550 إلى 650 صاروخاً سنوياً. شركة رايثيون تسير على وتيرة إنتاج مماثلة، لكنها تواجه عراقيل كبرى بسبب محدودية توريد محركات الصواريخ الصلبة. مع ذلك، وفي موازنة 2026، طالب الجيش الأمريكي برفع مخزونه من صواريخ «باتريوت» من 3376 إلى 13773 صاروخاً. حتى لو أخذ بالحسبان أن هذه الكمية تلبي احتياجات الكتائب الأربع الإضافية، ومع افتراض أن المخزون لم يتأثر بالحرب في أوكرانيا أو التصعيد مع إيران، ومع عدم احتساب استهلاك التدريب أو الاستبدال، فالوصول إلى هذا الهدف سيستغرق 15 سنة. بطبيعة الحال، لا يمكن للمخزون الأمريكي ألا يتأثر بحرب أوكرانيا والتصعيد مع إيران. بعد الأزمة مع إيران، صرّحت القيادة العسكرية الأمريكية بوضوح أن القيادة المركزية «تستهلك مخزون 'باتريوت' بشكل هائل». وفي مطلع تموز، توقّفت تسليمات «باتريوت» لأوكرانيا لفترة وجيزة، والسبب قد يكون ارتباكاً في التصريحات بين هيرغسيث وكولبي، لكن العامل الأهم هو نقص مخزون الجيش الأمريكي، رغم نفي وزارة الدفاع ذلك رسمياً.

كما يجب الأخذ بالاعتبار طلبات الناتو الجديدة. حتى لو افترضنا أنّ نصف السرايا الـ24 المطلوبة ستكون مزوّدة بـ«باتريوت»، وكل سرية تحتوي 96 صاروخ PAC–3 MSE منصوبة على منصات إطلاق، إضافة إلى ضعفي هذا العدد كمخزون احتياطي، فنحن نتحدث عن 6912 صاروخاً. وهذا يتطلب من لوكهيد مارتن عقداً إضافياً لعشر سنوات لتلبية الطلب. والحقيقة أنّ أوروبا، في المستقبل المنظور، تفتقر إلى منظومات محلية فعّالة للدفاع الجوي المتوسط إلى بعيد المدى؛ فمشروع «أستر» المشترك بين فرنسا وإيطاليا ليس بالمستوى التقني المطلوب ولا بالجاهزية الكافية، ما يعني الاستمرار في الاعتماد على «باتريوت». وعليه، فإنّ 12 سرية من أصل 24 قد يكون تقديراً متحفظاً. لكن أوكرانيا لا يمكنها الانتظار 25 عاماً.

إلى جانب ذلك، سجل صناعة السلاح الأمريكية

تخسر: لعبة الاستراتيجية الفريدة للغرب

في توسيع طاقتها الإنتاجية ليس جيداً. مع بداية حرب أوكرانيا، تبيّن بسرعة النقص الحاد في قذائف المدفعية عيار 155 ملم. حتى مع تحديد قيود على استهلاك الجيش الأوكراني، كان السحب من المخزونات الأمريكية أسرع بكثير من قدرة الصناعة على التعويض. في أوائل 2022، كانت قدرة الإنتاج الشهرية لهذه القذائف 14500 طلقة، وكان الهدف رفعها إلى 100 ألف في تشرين الأول من نفس العام. اليوم، بالكاد وصلت إلى 40 ألفاً. وهذا بالنسبة إلى ذخيرة تُعتبر الأقل تعقيداً في سلسلة التصنيع العسكري.

الصناعة العسكرية الأمريكية تعاني من أثر سياسة نزع التصنيع، وأيضاً من نموذجها التجاري الخاص. شركات التصنيع العسكري هي شركات خاصة، تتبع قواعد الاقتصاد التجاري التقليدي، بما في ذلك إدارة العرض والطلب وتحديد الإنتاج وفق الأرباح المتوقعة، ولا توسّع طاقتها الإنتاجية إلا إذا كان هناك طلب طويل الأمد ومضمون.

هذا منطقي من منظور تجاري، لأنه يتفادى الهدر ويُحسّن الأرباح. وإذا أرادت الحكومة تخصيص طاقات إنتاجية احتياطية، فعليها دفع مبالغ تعويضية كبيرة لتغطية الخسائر التجارية. لكن الحكومة نفسها تعاني من ضغوط لخفض الإنفاق، كما أنها لا تستطيع التنبؤ بدقة متى سيتزايد الطلب أو إلى أي مدى. فالحروب غالباً ما تندلع فجأة، ولا يمكن التحكم في وتيرتها.

الأصعب من هذا كله هو أن صناعة السلاح الأمريكية لا تقتصر على الشركات الخمس الكبرى «لوكهيد، رايثيون، نورثروب، بوينغ، جنرال ديناميكس»، بل تمتد إلى سلسلة توريد واسعة تضم آلاف الشركات، بل وحتى موردين أجانب. توسيع الإنتاج يحتاج إلى أن تتحرك هذه السلسلة بأكملها، وإلا فستقع الصناعة في «نظرية البرميل الخشبي Law of the Wooden Barrel»: أضعف حلقة هي من يحدد الكمية التي يمكن إنتاجها.

فتسريع أي حلقة في السلسلة ليس مجرد زيادة في وتيرة العمل، بل يستوجب تأمين المواد الخام، وتوسيع المعدات والخطوط الإنتاجية، ما يستدعي أيضاً توافر سلسلة التوريد الخاصة بالمعدات الإنتاجية. اليد العاملة لا تقلّ أهمية، ولا يمكن تعويض نقص المهارات أو الخبرات الفنية بإعلانات التوظيف وحدها، بل يتطلب الأمر وقتاً وجهداً كبيرين.

وفي أسوأ الأحوال، قد تتقاطع خطوط التوسّع هذه في نقاط حرجة واحدة، ما يؤدي إلى تنافس صفري بين الشركات على ذات الموردين، فيغدو الوضع كما لو كانت السيارات التي تحاول الإسراع كلّها تفتقر إلى عجلة قيادة أو دواسة وقود.

وهذا لا يتعلق بالذخائر فقط، بل بسلاسل التوريد العسكرية كلها، التي تتشابك وتتقاطع، وعندما تصل الأمور إلى تحديد أولويات التوريد، يصبح المشهد أكثر فوضى.

مشكلة من مجموعة مشاكل أخرى

هذا مجرد جانب من جوانب المشاكل الأمريكية من سلاسل التوريد، وإذا دخلت دول أخرى كموردين، فالأمور تصبح أعقد. الدول المعادية طبعاً مستبعدة، والدول الصديقة قد تتعاون، لكن الدول المحايدة تظلّ مواقفها غير مضمونة.

أزمات كوفيد، والحرب التجارية الصينية–الأمريكية، وحرب أوكرانيا، والصراع مع إيران، كلها أعادت تذكير الولايات المتحدة بمخاطر سلاسل التوريد. الكونغرس والبيت الأبيض مستعدان لضخّ الأموال لحل هذه المشاكل، لكن من جرّب هذه الأمور عملياً يعلم: المشاكل التي تُحلّ بالمال ليست مشاكل حقيقية.

لكن حتى المال بحد ذاته صار مشكلة. يقدّر أن تكلفة إنشاء سرية جديدة من «باتريوت» للجيش الأمريكي لا تقل عن مليار دولار، وفي حالة التصدير قد تصل إلى 2,5 مليار، نظراً للذخائر، والقطع الاحتياطية، والتدريب، و«هامش الربح» الخاص بالتصدير. هذا يعني أن 17–19 سرية من «باتريوت» ستكلّف ما بين 170 و475 مليار دولار.

ترامب بدا واثقاً وهو يعلن أن الناتو سيدفع وذكر بالاسم فنلندا والدنمارك والسويد والنرويج وهولندا وكندا

من يدفع؟

بفضل إصرار ترامب، جرى تمرير «القانون الكبير والجميل!» الذي رفع ميزانية الدفاع الأمريكية بشكل ملحوظ، مع تركيز خاص على إنتاج الذخائر. لكن بالنسبة لترامب، مساعدات أوكرانيا يجب أن يدفعها الأوروبيون.

بحسب رويترز، ترامب بدا واثقاً وهو يعلن أن الناتو سيدفع، وذكر بالاسم فنلندا والدنمارك والسويد والنرويج وهولندا وكندا، على أنها دول راغبة بالمشاركة. لكن مسؤولين أمريكيين وأوروبيين صرّحوا بأنّ أحداً لم يعلم بهذه الخطّة قبل إعلان ترامب. وأشارت التقارير إلى أنّ ما طرحه ترامب ليس سوى مخطط عام يفتقر للتفاصيل التنفيذية.

في المقابل، أعلنت التشيك بوضوح رفضها المشاركة في هذه الخطة. ووفق رويترز، سبق أن عبّرت اليونان وإسبانيا عدة مرات عن رفضهما تسليم منظومات «باتريوت» الخاصة بهما لأوكرانيا. وذكرت وسائل إعلام عدة أنّ فرنسا وإيطاليا كذلك تعارضان هذا التوجه. مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس رفضت صراحة فكرة «ترامب يقول، وأوروبا تدفع».

داخل الاتحاد الأوروبي، المال أيضاً عقدة كبرى. أورسولا فون دير لاين طرحت مشروع ميزانية للفترة 2028–2034 يرفع الميزانية من 1,2 تريليون يورو إلى 2 تريليون، مع تخصيص 100 مليار منها لمساعدة أوكرانيا، لكن الاقتراح واجه معارضة قوية بقيادة ألمانيا.

الحرب الأوكرانية مسألة دقيقة بالنسبة لأوروبا. بالنسبة لها، هي فرصة لإعادة لملمة شتات قواها السياسية. روسيا وأوروبا عقبة لا يمكن لأي منهما تجاوزها. روسيا حاولت مراراً الاندماج في أوروبا ولم تستطع، وأوروبا حاولت تجاهل روسيا ولم تنجح. العلاقة بين الجانبين دائماً تتأرجح بين «التعايش» و«الازدهار المشترك»، وكلاهما ينطلق من حقيقة جغرافية واحدة: روسيا جار لا يمكن نقله.

هذه الحقيقة ليست وليدة اليوم. منذ عهد بطرس الأكبر، الذي فتح روسيا على العالم «وبالتحديد على أوروبا»، وهذا الصراع قائم. نابليون وهتلر أثبتا أن عدم التعايش مستحيل، وبراندت وميركل أثبتا أن الازدهار المشترك ليس سهلاً.

المشكلة أن أوروبا اليوم تواجه التحدي الأكبر منذ عصر الاكتشافات الكبرى. صحيح أنها شهدت تغيّرات على العروش، لكنها لم تواجه من قبل وضعاً كهذا: أن تتخلّى عنها أمريكا الحليفة وهي ما تزال القوة العالمية الحاكمة، وأن تحاصرها الصين الصاعدة. أوروبا بحاجة إلى استعادة عظمتها، وحرب أوكرانيا فرصة لتوحيدها سياسياً وأمنياً. لكن «استعادة العظمة» تعني إعادة إحياء تفوقها العلمي والاقتصادي، وهذا أمر لا تستطيع أوروبا تحقيقه بسهولة... وذلك موضوع إشكالي آخر.

نحبها هذي البلاد ونريدها

«نحبها هذي البلاد، نحبها كما هي، بعجزها، وجرحها، نحبها لأنها قلعتنا الأخيرة»، ولأننا نحبها نريدها حرة وكريمة...

■ إيمان الذياب

في المواقف التي تعكس الرغبة في التطبيع مع العدو الصهيوني، والذي مهما حاول وفعل فسيظل عدواً ليس إلا، يبرز اتجاهان واضحان أولهما هو مواقف بعض القيادات السياسية ومأجوريها في الإعلام وهذه تبحث عن فوائد وامتيازات يمكن أن يحققها لها موقفها هذا، كالفوائد السلطوية أو المالية... إلخ، والثاني مواقف الفئات والشرائح الشعبية المختلفة الرافضة للتطبيع مع عدو عرفوه لعقود وتبينوا حقيقته كخطر دائم وواضح يطمع باحتلال الأرض وإخضاع الناس والسكّان ليس في فلسطين وحدها بل في كل المنطقة، ويحاول أصحاب الاتجاه الأول غالباً تعليق تبريرات مواقفهم على شماعة القبول الشعبي بينما الحقيقة غير ذلك، فلا يوجد ما يدفع الناس للقبول بالتطبيع مع كيان لم يكن يوماً سوى مشروع استعماري استيطاني وتهجيريّ وإلغائيّ وإباديّ يُعلن صراحة خططه، لطرد الناس والسكان وتهجيرهم واستباحة أراضيهم لبناء مستوطناته وتوسيعها ويعرض خرائطه التوسعية على حساب الآخرين وعلى حساب دول بأكملها بوقاحة في المحافل الدولية. يعرف الناس الضرر الذي سيلحقهم في هذه الحالة وكيف سيعيشون خانعين وخاضعين في بلادهم. لن يهدأ المشروع الصهيونيّ إلّا بإخضاع الجميع وجعلهم عبيداً أذلّاء، أو بهزيمته.

لا عدالة مع مستعمر ولا مستبد

قد يعول البعض على حالة الاستسلام للمصير في بلاد أفقرها حكامها وأنظمتها لدرجة بات الناس يعيشون ليومهم دون التفكير بالغد ودون الانتظام في مشروع سياسيّ تغييريّ، لنجاح دعايات وأوهام السلام مع العدو ولكن هذا التعويل لن ينجح في لحظة حاسمة من التاريخ حيث يقتل الناس على مرأى البشر جميعاً، فحين يجد الناس أنفسهم تحت براثن المشروع الصهيونيّ الإجراميّ، احتلالاً أو إخضاعاً، سيكون السياسيّون، والإعلاميّون المأجورون، المروّجون لهراء التطبيع «السلام» قد ركعوا للمستعمِر «وهذا دأبهم»، بينما لن يجني الناس المحكومون سوى تبعات إجرام المستعمِر إذ لا سلام دون عدالة، ولا يمكن أن تقومَ عدالة مع مُستَعمِر أو مستبد.

معادلة الداخل والخارج

ما زالت المعادلة التي تربط بين منعة البلاد ووحدتها الداخلية والتفاف الناس حول مشروع وطني حقيقي لبناء الدولة عبر حوار وطني جامع لا يستثني أحداً ومشاركة سياسية واسعة ومجتمعية، وإمكانية إفشال محاولات التدخلات الخارجية ومحاولات فرض حلول الأمر الواقع من القوى المهيمنة، ما زالت هذه المعادلة صحيحة وتثبتها يوماً بعد آخر الوقائع الجارية.

تحاول «إسرائيل»، رسم حدود معادلة جديدة في الجنوب السوري، وتجد في الأحداث المتلاحقة في سورية «في السويداء وقبلها فيما حدث في الساحل وجرمانا وصحنايا... إلخ» هدية لا يمكن رفضها؛ تستخدمها كذرائع تحت تسميات مختلفة لتقول بأنها «حاضرة على الأرض»، باستخدام نهج بات معروفاً: تصعيد التهديدات والتصريحات، للحصول على تنازلات كبيرة. في المقابل يتقاذف السوريون السباب والشتائم والاتهامات بالعمالة لها، فتبدو مهمة تحديد الطرف الأكثر مساهمة في هذه الهدية صعبة للغاية.

«إسرائيل» عدو وليست جاراً

تكمن المشكلة الحقيقية هنا هو اختيار «الحل الأمني» بديلاً عن «الحل السياسي» مما يوسع تلك الشروخ التي كرستها عقود من سياسات وممارسات السلطة الساقطة سابقاً بين أبناء المجتمع، فتصبح إسرائيل بهذه الحالة، حسب ما يعتقد البعض، طوق نجاة، إضافة إلى الضجيج الذي مارسه الإعلام ووسائل التواصل، من شحن وتجييش وصل إلى ما يشبه الهستيريا، لتصبح البلاد على حافة هاوية إمكانية انقسام عميق، وتضحي سيناريوات «الناشطون» والذباب الإلكتروني المتداولة تحت مسميات مختلفة، سواء أقاليم طائفية أو قومية، أو ممرات مرتبطة بإسرائيل، وغيرها من المشاريع، أمراً يمكن تحقيقه ببساطة، ضمن السيناريو الذي تريده وتعمل عليه «اسرائيل». يعتقد هذا البعض أنه يمكن تغيير البوصلة الوطنية للناس عبر إغراقهم في التفاصيل والأخبار الكاذبة المتدفّقة على خلفية الأحداث المتصاعدة والمستمرة ومحاصرتهم بمشاعر الرعب والخوف من الآخر، فينسى الناس بذلك أن «اسرائيل» كيان وليست دولة وأنها عدو وليست جاراً.

ثمة من يريد هزيمة روح الإنسان وقدرته ليس في سورية فحسب بل في العالم أجمع ثمة من يريد أن نرضخ لآلة توسيخ الدماغ الإعلاميّة الغربيّة

«جسر الحرية - ومبنى البرلمان»

يسقط هذا السيناريو ببساطة عندما تتوفر الإرادة السياسية وتتجسد بمحاورة الناس ومعرفة مطالبهم التي اختصرتها شعارات وجمل قصيرة وبسيطة كتبت بخط اليد على يافطة صغيرة وعلقت على جدار مبنى البرلمان السوري «مطالبنا: 1- حوار وطني للجميع 2- مبادرة وطنية لوقف إطلاق النار على جميع الأراضي السورية 3- حماية السوريين على الاراضي السورية كافة 4- «إسرائيل» عدوتنا جميعاً 5- الجيش مسؤول عن حماية كافة السوريين 6- إنهاء لغة العنف»، تعبر هذه المطالب واليافطة التي حملتها بعمق عن مطالب ومشاعر السوريين الحقيقية لذلك جرى تداولها بسرعة وبكثافة، كما جرى تداول صورة أخرى لشباب وشابات حملوا يافطاتهم فوق جسر «الحرية»، كما جرى تسميته مؤخراً، في قلب العاصمة دمشق، كتب عليها «دم السوري على السوري حرام، إما ان نعيش معاً كإخوة أو أن نموت معاً كالحمقى». ثمة رمزية صارخة في الأماكن المذكورة وأسمائها، ربما لم يدر حتى في خلد من قام بها المعنى العميق الذي تحمله، «جسر الحرية – ومبنى البرلمان».

مطالبنا

يريد السوريون دولة مواطنة ذات سيادة فعلية، تحفظ الدول سيادتها بتبنّي مصالح أبنائها وتحقيق رضاهم الاجتماعي عنها وليس بمحاولات إرضاء الخارج، دولة يجري فيها الاتفاق مع كل الأطراف، دولة تستمد شرعيتها بالدرجة الأولى من ناسها وأهلها المنظمين بعقد اجتماعي حقيقي مبني على أساس حل سياسي يوفر المشاركة السياسية للجميع عبر الحوار الوطني ويقطع السبيل أمام الاستقواء بالخارج.

ولا يريدون دولة تتكفئ عن الدفاع عن أرضها وناسها، وترضخ للمشروع الاستيطاني الإجراميّ أو تسانده، لأنها إن فعلت فهي ترسّخ تفكّك المجتمع إلى جماعات، وتزيد من التبعيّة الخارجيّة لكلّ جماعة على حدة؛ لأنها إن فعلت فكأنها تقول للناس: تصرّفوا، أنا لا شأن لي لا بحياتكم، ولا بحاضركم، ولا بمستقبلكم.

التحدي والفرصة

قد يبدو الوضع قاتماً، ولكنّ الزمن الملائم لبناء مشروع وطني حقيقي قادر على حماية الحدود وحفظ كرامة الناس، واستعادة الثقة بقدرتهم على الدفاع عن أرضهم وحياتهم، وبناء دولة قادرة بناسها ومقدّراتها، ثمّ علاقاتها، على فرض سيادتها.

ثمة من يريد هزيمة روح الإنسان وقدرته، ليس في سورية فحسب، بل في العالم أجمع، ثمة من يريد أن نرضخ لآلة توسيخ الدماغ الإعلاميّة الغربيّة. وبينما تتصاعد الدعوات في شعوب العالم لمقاطعة كيان العدوّ، يهرول البعض هنا وفي المنطقة للتطبيع، وخيانة الروح والبلاد. ولكن الناس بالفعل يحبون البلاد، يحبون بلادهم حرّة، وكما كتب أحدهم: «نحبها هذي البلاد، نحبها كما هي بعجزها، وجرحها، نحبها لأنها قلعتنا الأخيرة».

مجرد نزهة صغيرة

بين سرديتي الموت الذي يسعى الاحتلال إلى فرضه وجعله قدراً لمن يحاول مقاومته من الفلسطينيين والحياة التي تنبثق من إرادة شعب لا يقهر ولا ينهزم أمام عدوه، يعيد الفلسطينيون ابتكار الحياة واختراعها عبر نضالاتهم التي أدهشت العالم كله.

■ إيمان الأحمد

تعلق قناة «كان العبرية» على مشاهد لمقاوم فلسطيني هاجم دبابتين «إسرائيليتين» شمال قطاع غزة: «هذا التوثيق مقلق ويشير إلى اتجاه بدأ قبل أسبوعين وهو أن المسلحين أصبحوا أكثر جرأة ونشاطاً ميدانياً.» تسمي القنوات «الإسرائيلية» المقاومين «مسلحين»، ويمكن الضحك على هذا المشهد عندما ترى رجلاً يرتدي ثياباً عادية وكأنه ذاهب إلى نزهة يحمل في يده شيئاً صغيراً يقتحم دبابة ويفتح بابها ويرمي ما بيده وكأنه يرمي بقمامة بيته في حاوية ثم يتسلل ببراعة، ويختفي وكأنه لم يكن موجوداً في لحظات... ومشاهد أخرى كثيرة ومماثلة تجعلك تضحك على التعليق الوارد كنكتة ساذجة، كيف يمكن لهؤلاء الفتيان الشباب هزيمة جيش مدجج بالسلاح وآلة إعلامية تقف خلفه، كيف يمكن لهم إضحاك المتابعين هكذا والدخول إلى قلوبهم ببساطة.

منذ احتلال فلسطين تمكن شعبها بإرادته القوية من البقاء والمقاومة وابتكار طرق جديدة للحياة، تعددت الرموز التي ابتكروها، من الكوفية إلى المفتاح، وصولاً إلى الفنون والأدب والنُطف المهرَّبة...إلخ. قائمة غير منتهية، كلما اشتدت وطأة الاحتلال تولدت رموز وطنية جديدة ربما كشكل من أشكال المقاومة، إلى جانب السلاح والعمليات العسكرية والانتفاضات والتظاهرات. كانت الثقافة التي تجلت في مختلف أشكال الفنون، كالمسرح والموسيقى والأغنية والرواية والسير الذاتية والمذكرات وتوثيق الذاكرة، اغتنت في معظمها من الواقع المعاش واختزلت واختزنت بداخلها أرضاً ومجتمعاً وقرى ومدناً وشجراً وتراثاً وفولكلوراً وفنوناً. تميزت الرموز الفلسطينية بتلقائيتها الكثيفة والدالة على فلسطين.

شخصية «حنظلة» لناجي العلي والأكثر شهرة بين الرسوم الكاريكاتورية، الحجر الذي أصبح رمزاً للانتفاضتين، وكذلك الملعقة صارت أيضاً رمزاً لعملية فرار الأسرى الفلسطينيين من معتقل جلبوع «الإسرائيلي»، ما سمي حينها «بنفق الحرية»، وغيرها من الرموز التي تعكس أشكال المقاومة التي يجسدها الفلسطينيون في نضالاتهم ضد الاحتلال، والتي تعكس أهميتها في قيمتها التعبيرية «كإعادة تنظيم للتجربة المحسوسة وسط منظومة دلالية»، حسب ليفي ستروس.

روايات و«أدب السجون»، المكتوبة داخل السجون الإسرائيلية تحمل في مضامينها أحلام الأسرى ورؤيتهم لمفاهيم الحرية والوطن والنضال. أم النطف المهربة فهذه لوحدها قضية، تعكس من خلالها القدرة على ابتكار أشكال من الحياة في عالم المعتقل المسكون بالموت.

وبعد بدء عملية طوفان الأقصى ما زال الفلسطيني يبهرنا بتفاصيل مقاومته وبما أن الاحتلال الإسرائيلي مازال موجوداً، فإن النضال العسكري والثقافي الفلسطيني أيضاً لا يزال موجوداً ومستمراً بأشكال وأنواع مختلفة، يبتكر الفلسطينيون كل يوم رمزاً جديداً يضيفونه إلى سلسلة الرموز التي سبقتها.

أخبار ثقافية

«من تحت الركام، غزة بالألوان»

تحت عنوان «من تحت الركام، غزة بالألوان»، يستضيف قصر الثقافة في الجزائر العاصمة، معرضاً تشكيلياً جماعياً يعكس المأساة الإنسانية وفظاعة الإبادة الجماعية في غزة.

ويضمّ المعرض أكثر من 100 لوحة فنية وتركيبتين فنيتين بمشاركة 36 فناناً تشكيلياً، وتبرز الأعمال المعروضة معاناة ومآسي سكان قطاع غزة من جرّاء العدوان الصهيوني المتكرر والمستمر.

وأكد وزير الثقافة الجزائري، أنّ المعرض المستمر من 17 تموز وحتى 15 آب القادم يضمّ أعمالاً فنية أنجزها فنانون جزائريون من مختلف ولايات الوطن، وتعكس كلّ لوحة منها معاناة ومأساة الشعب الفلسطيني وكفاحه اليومي ضد الاحتلال.

ويندّد الفنانون من خلال أعمالهم بالجرائم الوحشية وهمجية الكيان الصهيوني، تعكس ذلك عناوين الأعمال المشاركة ومضامينها منها لوحات «صرخة الطفولة» و«المهجّرون» و«وحدتي»، و«7 أكتوبر وأزمة الماء»، «أطفال غزة»، «النكبة»، «المجاعة والنزوح»، و«طوفان الأقصى»، «فلسطين» و«العيش في سلام...» إلخ.

وقد أوضح المشرف على المعرض، أنه تحضيره «استغرق سنة وهو يعكس تضامن الفنان الجزائري وارتباطه بالقضية الفلسطينية وتضامنه اللا مشروط مع الشعب الفلسطيني في معاناته».

«حكايات تزهر في ارض تحيا بالأمل»

أعلنت إدارة مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي عن مشاركة الفيلم الفلسطيني coyotes – مهدد بالانقراض، للمخرج الفلسطيني سعيد زاغا في تظاهرة «آفاق» إلى جانب 14 فيلماً ضمن فعاليات الدورة 82 من المهرجان التي تقام في الفترة بين 27 آب، و6 أيلول، من هذا العام.

مدة الفيلم 20 دقيقة، تدور أحداثه في ليلة واحدة ذات معالم رمزية، تتناول الإنسان من خلال تفاعلاته النفسية وهواجسه المتراكمة يطرح من خلالها المخرج موضوعات إشكالية ويحاول إبداء الرأي الصريح بها. يؤدي الأدوار: ماريا زريق، علي سليمان، يمنى مروان، جمال مري، وإسلام العوضي.

كما نوهت الدورة السادسة من مهرجان القدس للسينما العربية التي أقيمت بين 9 و15 تموز الجاري، تحت شعار: «حكايات تزهر في أرض تحيا بالأمل»، بالفيلم الوثائقي السوداني مدنية – MADANYA، نص وإخراج محمد صباحي. عرض الفيلم في مهرجان شفيلد الدولي للأفلام الوثائقية في بريطانيا، تتابع القصة رحلة الأصدقاء السودانيين الثلاثة: جانجو، إسراء، ومؤمن، بحثاً عن فرصة حياة أفضل من التي يعيشونها.

كانوا وكنا

في محيط العمال

بين العمال وارباب

قوام المقام

تمرد الانقلوب

محافظ الجزيرة

قدم ميثورة ...

النسيج الآلي

المدارس الثانوية

إضراب عمال النسيج الآلي في حلب لمدة 43 يوماً، وقد قرر المجلس التحكيمي الأعلى بين نقابة النسيج الآلي وأرباب العمل عودة العمال إلى أعمالهم بلا تغيير في العقود. كما أعفت النقابة أعضاءها الذين لم يدفعوا الاشتراكات بسبب الأزمة التي مرت بالعمال. جريدة الحوادث العدد 2084 الجمعة 18 شباط 1950

أفكار متقاطعة

في الموروث الشعبي السوري، كثيراً ما تتردد عبارة «الطاسة ضايعة» لوصف حالٍ من الفوضى وفقدان الاتجاه. يقال هذا المثل حين تتداخل الأمور وتضيع المسؤوليات، فلا يعود هناك من يعرف أين تبدأ المشكلة، أو من يتحمل تبعاتها. وفي ظل الانهيارات التي تشهدها سورية منذ أكثر من عقد، يمكن القول: إن «الطاسة» قد ضاعت فعلًا، ومعها تاهت البوصلة الشعبية، وغرقت التفاصيل اليومية في بحر من الفواجع، حتى أصبح من الصعب رؤية الصورة الكبرى.

■ رمزي السالم

البحث عن الديك والقلة الكثيرة

ما يحدث في سورية ليس فقط مشهداً دامياً من الدمار والشتات، بل هو أيضاً أزمة في إدراك جوهر المشكلة. فوسط زخم الأخبار والانتهاكات والدماء المسفوكة، يصبح الإنسان العادي مشغولاً بملاحقة الحدث المتجدد، دون أن يرى ما وراءه من جذور وأسباب. ومع كل ارتفاع جديد في منسوب الألم، تنفجر الغرائز البدائية، ويتحوّل الصراع إلى ما هو طائفي أو قومي، ما يُفقد القضية بُعدها الإنساني والسياسي، ويجعل أفق الحل يبدو أكثر بعداً وتعقيداً.

ابحثوا عن الديك

من الحكايات الشعبية التي تحفظها ذاكرة الأجداد، تبرز قصة الرجل الذي جمع أبناءه الثلاثة قبل موته وأوصاهم باللجوء إلى صديقه الحكيم إذا ما واجهوا أي مشكلة. وبعد وفاته، سُرق ديك من العائلة، فرأى أحد الأبناء أن لا داعي للقلق لأن الديكة كثيرة، بينما أصرّ الآخر على استشارة صديق والدهم احتراماً للوصية. كانت نصيحته واضحة: لا تتهاونوا، ابحثوا عن الديك، فإن السكوت على الصغائر هو بداية الانحدار.

لكنهم تجاهلوا النصيحة. وسرعان ما سُرق منهم الجمل، ثم قطيع الغنم، وبدأت الخسائر تتراكم. وكلما لجأوا لصديق والدهم، كان يكرر نفس الجواب: «ابحثوا عن الديك». لم يكن يقصد الديك بذاته، بل مبدأ العدالة والانتصار للحق من اللحظة الأولى. وعندما وجدوا الديك أخيرًا، تبيّن أن سارقه هو ذاته من نهب بقية الثروة. هنا تظهر حكمة المثل: إن التساهل مع الظلم الصغير يفتح الباب لجرائم أكبر، وإن ضياع التفاصيل الأولى يجرّ إلى كوارث يصعب تداركها.

الطاسة السورية الضائعة

ما يحدث في سورية اليوم هو نسخة كبرى من حكاية الديك. القضية الأساسية التي بدأت كحراك شعبي يطالب بالحرية والكرامة، تحوّلت بفعل فاعلين داخليين وخارجيين إلى صراعات طائفية ومصالح إقليمية ودولية. وغُيّب الشعب السوري من المشهد، فبات رهينة لأمراء الحرب، والجوع، والتشريد، والبرد، والقهر، وسط خريطة معقدة من التدخلات والتحالفات.

ضحايا بالملايين، وملايين أخرى من المهجّرين والمغيبين، ووطن مهدد بالتقسيم، وكل هذا ليس سوى النتيجة المباشرة لغياب الشعب عن مركز القرار، ولفقدان المبادرة أمام طغيان السلاح والغريزة والخارج.

نحو استعادة المبادرة

وسط هذا الخراب، يظل هناك بصيص أمل في القوى العقلانية داخل المجتمع السوري. هذه القوى، التي لم تغرها الانقسامات الطائفية، ولا الحسابات الإقليمية، تُمثل الضمير الوطني الحقيقي. فعندما اندلعت أعمال العنف في السويداء، كانت هناك «قلة» من الشبان والشابات يعتصمون أمام مجلس الشعب ويرفعون لافتات تقول: «دم السوري على السوري حرام»، وترفض الطائفية، في مشهد لافت يعبر عن الوعي العميق والانتماء الصادق.

هذه القلة كثيرة في الواقع، بل هي الأغلبية السورية التي ينبغي استنهاضها لتقول كلمتها، وهي أغلبية حقيقية تجمعها المصالح المشتركة والمصير المشترك.

الطريق إلى الحل يبدأ من هنا: من استعادة المبادرة الشعبية، ومن إعادة الشعب السوري إلى مركز الفعل، وليس إلى هامشه. وهذا يتطلب صياغة شعارات ومبادرات تواكب الظرف الراهن وتلامس هموم الناس، مثل: حملة وطنية ضد الطائفية، أو مبادرات شعبية تؤكد قدسية الدم السوري، بعيداً عن كل خطاب كراهية أو انتقام.

قوة المثل والنموذج

هذه القوى الشعبية ليست غائبة، بل منهكة ومُستنزفة. لكنها موجودة، وتحتاج فقط إلى من يُشعل فيها شرارة الفعل، ويقدّم لها النموذج والمثل في السلوك والمعرفة والقيم. فإذا وُجد هذا النموذج، وبدأ في التجمع والعمل الميداني، فإن مفعوله سيكون كبيراً، وربما يُغيّر مسار الأحداث.

إن عملاً نوعياً بهذا المستوى يمكن أن يعيد فرز القوى في سورية، ويوجّه الصراع نحو بُعد حضاري وسياسي بدلاً من الاستمرار في العبثية والانقسام. ولعل إعادة بناء الحياة السياسية على أسس برامجية، وإعادة الاعتبار للقوى العقلانية والوعي الجمعي، هو المدخل الأساسي لإعادة الإمساك بـ«الطاسة» التي ضاعت، والبدء في البحث الجدي عن «الديك» الذي كان إهماله سبباً في ضياع كل شيء.

ولعل إعادة بناء الحياة السياسية على أسس برامجية وإعادة الاعتبار للقوى العقلانية والوعي الجمعي هو المدخل الأساسي لإعادة الإمساك بـ«الطاسة» التي ضاعت